جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

إشكالية التعددية السياسية وانعكاساتها على الانتقال الديمقراطي

(دراسة مقارنة: الجزائر / تونس 2020/2010)

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص- سياسة عامة –

من إعداد الطالب:
شكالة مولود

إشراف الأستاذ:
د / بن علال علي

لجنة المناقشة:

- د/أ: رافع أمبارك ..... رئيسا
- د /أ: بعيطيش يوسف..... مناقشا
- د/أ: بن علال علي .....مشرفا ومقررا

السنة الدراسية: 2020/2019

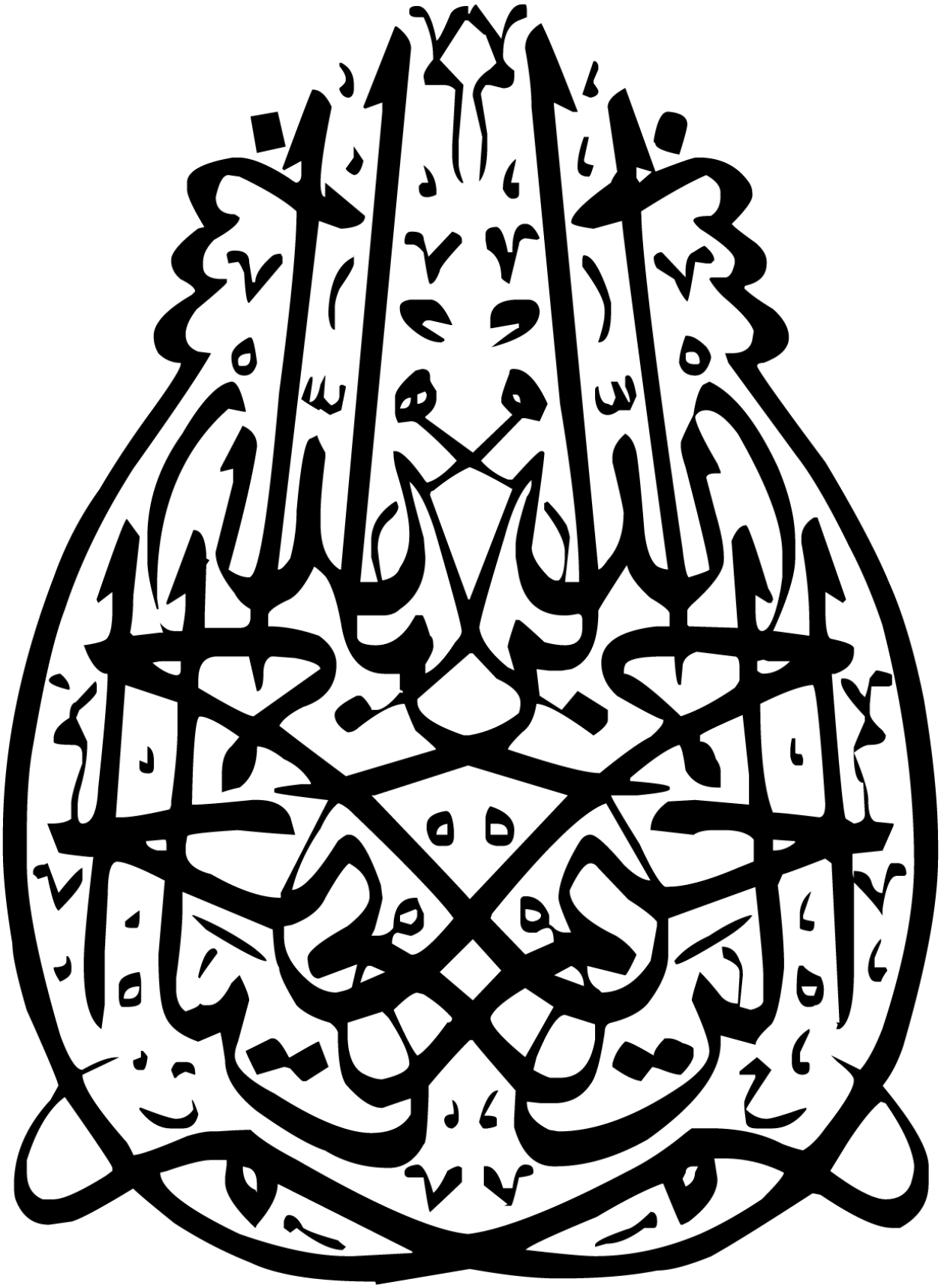

شكر وعرفان

الشكر لله تعالى الذي أعانني على انجاز هذا البحث .

الواجب يقتضي بإسناد الفضل لأهله والجميل لذويه ، لذا أتوجه بالشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي : الدكتور " بن علال علي " . على قبوله الإشراف ومتابعته للبحث منذ أن كان مجرد أفكار متناثرة لغاية الآن غدا بفضل الله مذكرة جامعية .

ولأنني لأعلم من نفسي العجز عن مكافأة فضله لذا اسأل الله تعالى أن يجازيه خير الجزاء كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان بصفة خاصة لكل أساتذة كلية العلوم السياسية وجامعة الجلفة بصفة عامة .

وخالص الشكر والعرفان إلى كل من أسدا لي خدمة أو معروف من قريب أو بعيد سهل به انجاز هذا البحث .

إهداء

أهدي هذا العمل إلى رمز المحبة والحنان إلى التي يعجز اللسان عن شكرها التي رفع الله شأنها وجعل الجنة تحت أقدامها والتي بدونها لا يوجد معنى لحياتي أمي الغالية أطال الله في عمرها وحفظها لي من كل سوء والى قرة عيني أبي أطال الله في عمره إلى عائلتي الصغيرة زوجتي وأبنائي إلى أخي وأخواتي والى أصدقائي والى أستاذاي و صديقي الطاهر ومراد وأستاذتي كريمة. . . . . كل باسمه إلى كل من ساعدني وشجعني في هذا العمل .

شكالة مولود

مُقَدِّمَةٌ

مقدمة:

تعيش المنطقة العربية مرحلة حاسمة في تاريخها المعاصر، نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها في كثير من الدول فقد مرت الجزائر بفترة مخاض عصيبة مع أواخر الثمانينات كما مرت تونس ومصر واليمن بثورات عرفت بثورات الربيع العربي.

منذ سنة 2011 اثر الثورة التونسية انتشرت الموجة إلى الدول العربية المجاورة

في سياق من التفاؤل نحو التخلص من الأنظمة السلطوية، هذا المتغير الذي جعل السلطة حكرا على جهات معينة لفترة طويلة.

تمثل دراسة متغير التعددية السياسية كأداة لفهم العملية الانتقالية نحو الديمقراطية، والتي عرفتها الأنظمة العربية في أواخر القرن التاسع عشر في موجة ديمقراطية جديدة.

تسعى هذه الدراسة إلى فهم الديناميكية والتفاعلات في البيئة من جهة و الفاعل السياسية من جهة أخرى، فلا شك أن للأحزاب السياسية دور مهم وأساسي في العملية الانتخابية ودور تنافسي في محاولته إلى الصول إلى السلطة،

نتناول هذه الدراسة من خلال مدخل مشكلة التعددية السياسية ومن خلال الحيز المتاح لها و دورها المنوط في رسم المسار لعلمية الانتقال الديمقراطي

من جهة أخرى تمثل الديمقراطية انفتاح سياسي ومجال للمشاركة السياسية و التداول على السلطة.

ففي زمن التحولات السياسية التي يشهدها العالم كان لابد من إعادة النظر في التركيبة البنيوية للأنظمة العربية ،وبهذا تكون هناك تحديات كبيرة ستواجهها الدول العربية بما فيها الجزائر و تونس.

خلال السنوات الأخيرة اتضحت أكثر صعوبة المرحلة الانتقالية التي تمر بها الجزائر و تونس فالاحتجاجات تصاعدت بشكل قوي ولا يكاد يمر يوم دون إضرابات و اعتصامات و مظاهرات في الجهات الداخلية التي بدأت في 5 أكتوبر 1988 وبعدها في بداية التسعينات اثر إقرار دستور 1989 وميلاد التعددية الحزبية ليلقى المسار الانتخابي بعدها الفشل و الوقف ودخول الجزائر في أزمة العشرية السوداء.

الأمر مشابه في دولة تونس الشقيقة، حيث عرفت ثورة شعبية كانت بداية شرارتها مع إحراق الشاب نفسه، وهروب بنعلي من تونس. تشكل التعددية الحزبية النواة في توجيه المسار الانتقالي الديمقراطي والإطار الحاكم للبناء المؤسسي للدولة انطلاقا من إلزامية تعديل أو هدم وبناء البني والمؤسسات الموروثة عن النظام السابق لإعادة إنتاج علاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع يحكمها عقد اجتماعي جديد يؤسس لنظام ديمقراطي يقوم على الشرعية الشعبية.

وقد ارتأينا دراسة هذا الموضوع من الناحيتين النظرية والتطبيقية بالاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع ذات العلاقة كالبيانات، النصوص القانونية والدستورية وغيرها من الوثائق الرسمية الأخرى، بالإضافة إلى عدد كبير من الكتب والمقالات المنشورة في الدوريات والمراكز المتخصصة والتي ليا علاقة بموضوع الدارسة والتي حررت من طرف كتاب وباحثين من جنسيات عربية وأجنبية.

إن هذا العمل لا ينفي بعض الصعوبات التي اعترضنا ونحن بصدد انجاز هذا العمل نتيجة تسارع الأحداث وغموضها في بعض الأحيان وتعدد الفاعلين الداخليين والخارجيين و الدوليين، كما أن حجم المتغيرات كبير ويصعب الإلمام به.

أهداف الموضوع:

1- رصد الانعكاسات لمشكلة التعددية الديمقراطية على عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ سنة 2011 إلى يومنا الحاضر مع إبراز النتائج والمجالات وتحليلها في ظل الحركة الانتقالية الشعوبية التي عرفتها المنطقة.

2: رصد الانعكاسات لمشكلة التعديدية الحزبية على الانتقال الديمقراطي في تونس بداية من ثورة الربيع العربي التي مست المنطقة بداية من سنة 2010 و إبراز النتائج و المألات للنظام السياسي الجديد في ظل دفع ديمقراطي جديد.

3:دراسة مقارنة للظاهرة من خلال متغيرات التعددية السياسية و الانتقال الديمقراطي في كل من الجزائر و تونس باعتبار الظاهرة متشابهة و متقاربة.

أهمية الموضوع :

تنبع أهمية هذا الموضوع من هدف أساسي ، وهو الوصول إلى الحقيقة وان البحث يسير نحو بناء تراكمي معرفي ،واهتماماتي الشخصية بهذا الحقل المعرفي المتعلق بمشكلة التعددية الحزبية وانعكاساتها على الانتقال الديمقراطي في الجزائر وذلك بمحاولة فهم كل من التعددية الحزبية عملية الانتقال الديمقراطي ومساراته ولماذا لم تصل بعد إلى حد الترسيخ وتأسيس لديمقراطية فعلية .

إشكالية البحث:

في خضم التجربة الديمقراطية الجزائرية والتونسية ، ودخول الجزائر في دوامة عنف أهلي دموي طيلة أكثر من عقد ، جعلت التحليلات تذهب أبعد من كون هذا الوضع تتحمله النخب الحاكمة لوحدها ، بل أيضا في التركيبة البنيوية التي تشكل الجزائر دولة ومجتمعا . فالبني السياسية والسوسيو اقتصادية والثقافية ، لم تكن تشكل طريقا معبدا أمام الجزائر لقيامها بانتقال ديمقراطي حقيقي .

فهل تنجح دولتي الجزائر وتونس من تحقيق انتقال ديمقراطي سلس في ظل واقع التعددية التي تقوم عليها العملية السياسية؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى مجموعة أسئلة هي:

- ما لمقصود بالتعددية الحزبية ؟وكيف برزت في الجزائر
- هل التعددية الحزبية في الجزائر نتاج لأحداث أكتوبر1988؟
- ما هو واقع الانتقال الديمقراطي في الجزائر بعد حراك 22 فبراير2019؟
- كيف كان المسار الانتقالي الديمقراطي التونسي بعد ثورة 17 | 11 | 2010 ؟

حدود الدراسة:

ترتبط حدود الدراسة المكانية بدولتي الجزائر وتونس الشقيقة ،باعتبارهما عرضة لموجة ديمقراطية تلقي تداعياتها على العالم الثالث.

أما حدود دراستنا زمنيا فهو ابتداء من انطلاق الثورة التونسية يوم إحراق الشاب البوعزيزي النار في نفسه وذلك بتاريخ 19 | 11 | 2010 ،حيث سميت بثورة الربيع العربي،ومن جهة أخرى

دراسة التعددية السياسية وانعكاسها على الوضع الانتقالي وحراك الشعب الجزائري إلى غاية تولي الرئيس عبد المجيد تبون زمام الحكم بعد الانتخابات الرئاسية في 12 | 11 | 2019

الفرضيات:

ـ استطاعت كل من الجزائر وتونس إن تنتقلا نحو ديمقراطية مبنية على قاعدة التعددية الحزبية

ـ تبنت الجزائر التعددية الحزبية أساسا كمناورة من طرف النظام السياسي ولم تكن مطلقا خدمة لتطلعات القاعدة الشعبية .

- تعبر الأحادية الحزبية عن نمط سلطوي شمولي ،تتحدد من خلاله المكانة السياسية والقانونية للأحزاب السياسية .
- عادت الجزائر اليوم إلى المربع الأول بعد ثلاثين سنة هروبا من مواجهة الحقائق ، والحراك الشعبي الحالي ما هو إلا دليل على أن الأزمة عميقة، فقد كان الدافع سياسيا هذه المرة وهو منع الرئيس بوتفليقة المقعد من الترشح لعهدة خامسة مهينة، إلا أن الحراك سرعان ما غير الوجهة وانفجر.
- انتقال تونس نحو الديمقراطية هي المرحلة الحديثة من تاريخ تونس المعاصر المستمرة إلى الآن والتي انتقلت فيها السلطة من تحت نظام الرئيس زين العابدين بن علي الديكتاتوري الذي سقط بثورة شعبية إلى دولة ديمقراطية يضمنها الدستور ويعلوها القانون.

منهجية الدراسة:

المقاربات النظرية:

بناءا على ما أثاره" صمويل هنتغتون samual Huntington، فيما يخص بناء مؤسسات فعالة مع وجوب توفر مقومات المؤسسية، مما يجعل منها أكثر استقرارا وتعبيرا واستجابة لمطالب المجتمع. فقد وظفت المقاربة المحددة لدرجة المؤسسية، وتقف في مقدمة هذه المؤسسات الأحزاب السياسية، لما تتضمنه من قاعدة اجتماعية عريضة وتعمل على توحيد نشاطهم وتحقيق أهدافهم. وقد حدد" هنتغتون "المعايير التالية لدرجة المؤسسية:

-التكيف :أي قدرة المؤسسة على الاستجابة للتأثيرات الداخلية والخارجية ومواجهتها،من خلال آليات معينة، كإحداث تغييرات في الأشخاص أو الوظائف.

-التعقيد :أن تضم المؤسسة مجموعة من الوحدات المتخصصة تقوم بمجموعة وظائف بما يضمن لها الاستمرار، ويقاس التعقيد بمدى الاستقلالية وتنوع وحدات المؤسسة ووظائفها.

-الاستقلالية :يشير إلى مدى حرية المؤسسة في العمل وتقاس بمدى الاستقلالية في ميزانيتها وقدرتها على تجنيد الأعضاء.

-التماسك :ويقصد به درجة الرضا والإنصاف بين الأعضاء داخل المؤسسة[1].

كما تم توظيف المقاربة السيقية لعالم السياسة الأمريكي" دافيد إستون التي تعتبر الأنسب لدراسة المجالس المحلية، وتأثير التعددية الحزبية عليها ،"ودورها في تحقيق التنمية المحلية.حيث شبه السلوك السياسي بالعمليات الوظيفية لكائن حي، خاصة عندما يصبب الاختلال سواء من داخله أو من الخارج، ويبدأ "استون "هذا التحليل للظاهرة السياسية من أنها دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات، تنطلق هذه الدائرة بالمدخلات [2]وتنتهي بالمخرجات ويتم الربط بين عملية المداخلات والمخرجات من خلال عملية التغذية الإسترجاعية

المناهج :

لقد فرضت طبيعة الموضوع الاعتماد على المناهج التالية:

1 | المنهج التاريخي:

الذي يتضمن الجانب التفسيري والتحليلي في دراسة الظواهر، والتي يمتد جذورها إلى الماضي، فلا يمكن فهم عملية تأثير التعددية الحزبية على المجالس الشعبية المحلية المنتخبة في الجزائر دون العودة للخلفيات والظروف التاريخية التي ولدت فيها، لنتمكن من تفسير الحاضر وفهمه.

---

[1] محمد شلبي،**المنهجية في التحليل السياسي ،المفاهيم المناهج الاقتراحات والأدوات** ،كلية العلوم والعلاقات الدولية ،الجزائر،1997 ،ص12

[2] قط سمير، (إشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ إقرار التعددية ،مقاربة بنيوية) ، **دفاتر السياسة و القانون**، العدد 16 | 01 | 2017 .

2 | المنهج المقارن:

هو إتباع الباحث لمجموعة من الخطوات في مقارنته للظواهر لمعرفة مواطن الشبه والاختلاف، بهدف إيجاد تفسير علمي والوصول لتعميمات، وهو ما تطلب وضع موضوع البحث في سياق مقارن، من خلال تتبع مختلف الظروف التي أدت بالنظام السياسي الجزائري لإقرار التعددية الحزبية.

3 | منهج دراسة الحالة:

من خلال التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة، يتم فحص المواقف التي تتصل بسلوك معين، بهدف الكشف من عوامل التأثير فيها ثم الوصول لتعميمات وتم الاعتماد على هذا المنهج في البحث باعتبار أننا سندرس تجربة معينة هي التجربة الجزائرية.

4 | منهج تحليل المضمون:

تم الاعتماد على هدا المنهج في سبيل تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في مجتمع ما، وهذا النوع من المناهج مفيد لمعرفة عوامل التغير

الدراسات السابقة :

لا يمكن لبحث أو دراسة أن تنشا من العدم ،بل بناءا على مرجعيات ودراسات سابقة لموضوع الدراسة ،ومن هنا وجب التمحيص و البحث في دراسات وبحوث تناولت موضوع الدراسة وللأمانة العلمية نذكر الدراسات التالية:

أولا: إشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ إقرار التعددية الحزبية في الجزائر.

تناول موضوع الدراسة من مقاربة بنيوية في مقاله فقد ركز في البنية السياسية على الأحزاب السياسية وممارساتها، وسياسة الانشقاق ،بحيث اعتبر أن غياب الديمقراطية ليس غريب في دولة غير ديمقراطية. وان كل الأحزاب ليبيارالية كانت أو إسلامية أو حديثة ،تشترك في أمر واحد هو غياب الديمقراطية داخلها، وإنها مرتبطة بالنخب الحاكمة التي تمارس الفساد و الزبونة[1].

[1] لكحل خليدة، تأثير التعددية على المجالس المنتخبة في الجزائر،**مذكرة لنيل شهادة ماستر في السياسة** ،جامعة المسيلة ، كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية، 2012 | 2013،ص

واعتبر أن البنية السياسية هي النواة الصلبة التي نسعى لكسرها، وذلك لخصوصية تطورها التاريخي و الصلابة راجعة إلى ارتباطها بالنخب الحاكمة ، والمكونة من فئات مدنية و عسكرية.

ثانيا: تأثير التعددية الحزبية على المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر2

تناولت في دراستها واقع التجربة التعددية في الجزائر ،وجذورها التاريخية ،وخصت دراساتها بالتفاعلات للمجالس البلدية و الولائية على التنمية المحلية ،على ضوء التعددية الحزبية .

وخلصت إلى أن التحول الديمقراطي ا والى التعددية الحزبية ،كان بمبادرة النخب الحاكمة بعد الأزمات المتوالية للشرعية ،وأزمة الهوية ، ومن ثم أصبح الانفتاح السياسي خيارا نحو الديمقراطية.

ثالثا: التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة ديسمبر 2010.

تناولت الدراسة أهم التحديات و العقبات ، التي واجهت عملية التحول الديمقراطي في تونس و الآلية التي تعاملت بها القوى السياسية التونسية ،وما تضمنته من حوار يعكس هذا التحول بالإضافة إلى إسقاط قانون العزل السياسي ،والتعددية الحزبية التي شهدتها البلاد و صيانة حرية المرأة و الإعلام[1].

- **خطة البحث:**

استنادا إلى الإشكالية العامة ،و الفرضيات المصاغة تناولنا البحث وفق الهيكل المنهجي التالي قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول ،فصل نظري يتناول المفاهيم الخاصة بالمتغيرات الأساسية محل البحث ، وفصل حاولنا من خلاله بإيجاز التعمق في دراسة التعددية السياسية وانعكاساتها عل الانتقال الديمقراطي ،ثم يليه فصل متعلق بالحالة التونسية قصد الدراسة المقارنة.وفي الأخير خلصنا ببعض الاستخلاص .

1- عبد الرحمان يوسف سلامة،**التجربة التونسية في التحول الديمقراطي في كانون الأول 2010** ،جامعة النجاح الوطنية بنابلس ، فلسطين،2016، ص12

صعوبات الدراسة :

كغيره من البحوث الاجتماعية والإنسانية فقد اعترضت الدراسة جملة من الصعوبات لكن أكبر عائق كان انتشار وباء الكورونا الذي حال بيننا وبين توفر الكتب و المراجع اللازمة للدراسة بسبب إغلاق جميع المكتبات في البلد لكن هذا المرض لم يقف حائلا دون المحاولة في انجاز هذا البحث.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري لموضوع الدراسة

تمهيد:

قبل التطرق إلى المشكلة البحثية، كان لابد من تأصيل المتغيرات المرتبطة بموضوع البحث، ومحاولة إعطاء مدلول واضح لمتغير التعددية الحزبية لمدى أهميته في عملية الانتقال الديمقراطي، ولان الانتقال ليس هو التحول الديمقراطي وجب تحيد المفاهيم، وللضرورة البحثية و الأمانة العلمية، أعطينا تأصيل نظري، تناولنا فيه كل متغير على حدى، ولأن ذلك سيساعد في وضوح الرؤية

.ويمنع استخدام المصطلحات كشعار فارغ دون معنى واضح من جهة أخرى ورغم أنه لا يوجد تعريف جامع مانع للديمقراطية ولعملية الانتقال في حد ذاتها كان ضروريا مقاربتها باعتبارها مفهوما سياسيا يؤثر في المجتمعات التي تمارس فيها وتتأثر بها، ويؤثر في الميكانيزمات والفواعل السياسية.

تناول الكثير من الباحثين مفهوم الحراك الشعبي، بمقاربات سوسيولوجي مدنية، فمن خلال الاجتماعات العربية في فضاءات المدينة غلى نطاق واسع ومنظم أصبح يعطي مدلولا أخرى لعملية التظاهر في سياق الثورة الشعبية.

المبحث الأول: ماهية التعددية الحزبية

لا نجانب الحقيقة إذا ما قلنا أن تواجد الأحزاب في أي مجتمع من أهمية سياسية واجتماعية تدل على صحة ذلك المجتمع ،لكونها من أهم مظاهر الديمقراطية وحقوق الإنسان[1]. فالرأي والرأي الأخر هو دعامة التوازن السياسي ،وبمثابة مراقب لأداء الحكومات لواجبها إزاء الشعب ، فضلا عن دور تلك الأحزاب في قيادة النضال الوطني سيما في دورها عند دول العالم الثالث عامة ، والمنطقة العربية خاصة ومنها دولة الجزائر التي عرفت تلك التنظيمات الحزبية منذ مطلع القرن العشرين ، وتبلورت إلى أحزاب ذات أبعاد إيديولوجية وفكرية مختلفة بعد الحرب العالمية الأولى ، تصب جميعها في سياق العمل الوطني ، ولكلا منها أسلوبه في التعبير عن ذلك ولهذا اتسمت تلك المرحلة حتى ثورة تشرين الثاني عام 1954 بالتعددية الحزبية في بلد كان يرزح آنذاك تحت الهيمنة الاستعمارية[2].

تطرقنا في مبحثنا هذا إلى أربعة مطالب المطلب الأول: مفهوم ظاهرة التعددية، المطلب الثاني: مفهوم التعددية الحزبية ، المبحث الثالث : الجذور التاريخية للتعددية الحزبية في الجزائر، المبحث الرابع : خصائص التعددية الحزبية .

المطلب الأول : مفهوم ظاهرة التعددية

إن مفهوم ظاهرة التعدد يشير إلى ظاهرة إنسانية تاريخية ، تستخدم في أكثر من نسق فكري علمي خاصة في مجال الفلسفة وعلم التاريخ ، ويقصد به من الناحية الفلسفية ، اعتقاد

في أن كل شيء في الوجود ، حتى الوجود في حد ذاته يتكون من أجزاء متعددة ، لها خصائصها المتميزة عن بعضها البعض.

ومفهوم التعددية كما استخدمه المشاركون في ندوة " التعددية في ألون العربي " عام 1986 ، يشير إلى مفهومين أساسيين :

- مفهوم ضيق يعني وجود جماعات لها هوية خاصة بها ، قد تكون دينية أو عرقية ، تعطيها معنى الانفراد والتميز .

---

[1] م.د اسامة صاحب منعم ،اناس حمزة مهدي،(نشاة وتطور التعددية الحزبية في الجزائر حتى ثورة 1954)،**مجلة مركز للدراسات الانسانية** ، المجلد6 / العدد4 ، العراق، 2016 ، ص 194.

[2] م.د اسامة صاحب منعم ،اناس حمزة مهدي،المرجع نفسه، ص 195.

- والمعنى الآخر الواسع ، يستخدم للتعددية الاقتصادي ، السياسي ، الاجتماعي والثقافي ، ليشير إلى وجود عدة انساق داخل المجتمع .

ويتضمن التعدد مفهوما أخرا وهو مفهوم الاختلاف ، حيث يعد فطرة الله فطر البشر عليها ، وهو ضروري في حياة المجتمعات لما يحققه من تقدم على عكس مفهوم الخلاف الذي يؤدي للصراع بسبب تعارض الآراء والمواقف[1].

وتشير جذور التعددية في الفكر السياسي التي تتبعها " جابمان" ، وأرجعها إلى الفكر الإغريقي واليهودي والمسيحي ، بتحديده أصل التعددية في الحكم على النشاطات التفصيلية من خلال المؤسسات الطوعية والخاصة ، والذي يعمل على موازنة المفهوم العام للعدالة وأشار باحثون أن أصولها تعود إلى " جون لوك " ، " مونتسكيو" في القرن 17 في مواجهة فكرة السيادة التي دافع أصحابها على الحكم المطلق[2].

في حين أن التعددية في الفكر العربي والإسلامي تقترن مع مفهوم الشورى في الحضارة الإسلامية.

وتعني **التعددية لغة:** ما يظهر من نقاش الأمور، وهي الخبرة في التوصل للرأي الصائب

اصطلاحا: هي المفاوضة في الكلام واستخراج الصواب بعد النظر في الآراء استنادا لقوله تعالى : " **فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْلَهُم وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْر**[3].

وينافي مفهوم التعدد، الاتجاه الأحادي، حيث يقوم على أساس فكرة تعني، انه لا وجود لشيء واحد فقط، فلا بد أن تكون أشياء عديدة ، وفق هذا المفهوم فانه يشمل المعتقدات ، المؤسسات ، والتنظيمات والمجتمعات ، بحيث تصبح التعددية ظاهرة متعددة الاستخدامات والميادين ، فهي ظاهرة اجتماعية في استخدامها الاجتماعي وتكون ثقافية في مجالها الثقافي ، وتكون ظاهرة سياسية في المجال السياسي.

---

[1] لكحل خليدة ، تأثير التعددية الحزبية على المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر ،مرجع سبق ذكره، ص 12

[2] لكحل خليدة، المرجع نفسه، ص13

[3] لكحل خليدة، المرجع نفسه، ص13و14

ومع الإقرار بوجود التعدد في أي مجتمع إنساني ، فقد اختلفت وجهة نظر العلماء والباحثين في درجة وعمق توفره والمظاهر الناتجة عنه وإمكانية احتوائه ، فقد ذهب " جوزيف غوسفيلد " في نظريته " الانقسامية " إلى وجود مجموعتين ضمن المجتمعات التعددية المعاصرة، فتتميز الأولى بالتشابك في الانتساب الاجتماعية في حين تتعلق الثانية المجتمعات ذات التعددية المنقسمة تجمعات ، وتتميز بالانقسام الواضح الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار في النظام الاجتماعي والسياسي.

لكن " ارند ليجفار arend lijphar في نظريته الاجتماعية يرى بإمكانية ظهور إجماع سياسي يستوعب الصراع في المجتمع .

ووفق التسليم بوجود التعدد داخل المجتمع فانه قد يؤدي في بعض الحالات إلى انقسامات شديدة خاصة في المجتمعات التقليدية التي لا تقر به ، في مقابل وجود إجماع نسبي عليها في المجتمعات المعاصرة

على الأقل سياسيا بالرغم من أنها تتميز بنسيج كثير من الفئات المختلفة وهذا راجع بالأساس إلى الاعتراف بالتعددية فعليا وليس شكليا والعمل على تنفيذها في المجتمع والدولة .

المطلب الثاني : مفهوم التعددية الحزبية

قبل الخوض في توضيح مفهوم التعددية الحزبية ، لابد من الإشارة تفسير مفهوم الحزب من الناحية اللغوية وهو (جماعة من الناس شكلت أهوائهم تنظيم سياسي له مذهب عقائدي واحد ، يدعو إليه ، ومنهج يلتزم به لتحقيق أهدافه)[1].

كما تميل المعاجم الغربية إلى إعطاء التفسير نفسه للحزب بأنه " جماعة من الناس تعتنق وجهة نظر وتسعى نحو هدف " ، ومن هنا ندرك أن التفسير اللغوي لم يقع في تباين كبير حول مفهوم الحزب مقارنة بالتباين الذي يقع فيه الفقهاء عند التفسير الاصطلاحي للحزب ، فاغلب هذه التفاسير إنما بينت على أسس علمية أو إيديولوجية وهذا ما يجعلها في نظر الباحثين والأكاديميين ناقصة ، وهذا ما يجعل التفسير الذي قدمه الباحثان جوزيف لابالومبارا و وينر يرتكز على معايير

[1] منعم، أسامة صاحب، اناس حمزة مهدي ، (نشأة وتطور التعددية الحزبية في الجزائر حتى ثورة1954) ،**دراسة تاريخية، مجلة مركز بابل للدارسات الإنسانية**، السنة :2016 ، المجلد : 6 ،العدد: 4، (إصدار خاص بالمؤتمر الوطني للعلوم والآداب)2016، ص 195

موضوعية ودراسة دقيقة للأحزاب السياسية مما جعل هناك شبه إجماع عليه[1]، وقد جاء في كتابهما (الأحزاب السياسية والنمو السياسي) بان الحزب يقوم على توفر أربعة معايير هي:

- انه تنظيم دائم أي تنظيم عمره السياسي المرتجي يفوق عمر قادته القائمين عليه ، هذا المعيار يقصي المجموعات الصغيرة والزبائنية والزمر والعصب التي تزول قادتها .
- تنظيم عملي متكامل ودائم ويقيم صلات منتظمة ومتنوعة على المستوى الوطني .
- الإدارة المتعمدة عند قادة التنظيم المحليين والوطنيين لأخذ السلطة وممارستها لوحدهم أو باقتسامها مع الآخرين .
- الاهتمام بالبحث عن الدعم الشعبي عبر الانتخابات أو بطرق أخرى .

أما فيما يتعلق بمفهوم التعددية الحزبية فقد اجمع اغلب فقهاء السياسة على أن للتعددية الحزبية معنيين ، عام وخاص ، فالمعنى العام لا هو " الحرية الحزبية " ،أي أن يعطي أي مجتمع ولو بشروط معينة الحق في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام بصورة مباشرة ، وحتى يتبين أن هناك ممارسة ديمقراطية يجب تطبيق مبادئ " حرية المبادرة الفردية والجماعية ، حرية التعبير والقبول بالتنوع والتعدد وفتح قنوات للحوار والتشاور "، أما المفهوم الخاص للتعددية الحزبية فهو يشير إلى وجود ثلاثة أحزاب فأكثر ، كل منها قادرة على المنافسة السياسية والتأثير على الرأي العام من خلال تنظيم ثابت ودائم يكسبها قوة واستقرارا ويميزها عن التجمعات غير الثابتة التي كثيرا ما وجدت في دول أوروبا الوسطى بين عامي 1919-1939، ومازالت قائمة في اغلب دول آسيا و إفريقيا وأمريكا اللاتينية[2].

كما أن هنالك تعريف أخر للتعددية الحزبية وهو: (تحدث في الأنظمة التي تؤدي فيها طريقة الاقتراع إلى الوصول أكثر من حزبين إلى البرلمان)، وهو ما نراه في دول أوروبا الغربية والدول الاسكندينافية وغيرها من الدول .

ويمكن التنبيه هنا ، إلى أهمية التعدد الحزبي من انعدام وجوده من خلال ما أبداه السياسي الفرنسي موريس ديفريجه من دراسة منظمة للأحزاب في خمسينيات القرن الماضي عند مقارنته مع دول

[1] منعم، أسامة صاحب ، المرجع نفسه، ص196

[2] منعم، أسامة صاحب ، المرجع نفسه،نفس الصفحة.

أسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية بدول أوروبا الغربية خبرت التعددية الحزبية منذ أمد طويل بالقول : " الشعوب حري بها أن تدخل في فئة متوسط حيث توجد فيها جنبا إلى جنب ذات حد أدنى من التنظيم والاستقرار تجمعات غير ثابتة وغير منتظمة وهكذا يضيع الحد الفاصل بين التعددية وانعدام الأحزاب بمقدار ما تستمر آثار انعدام التنظيم في بلدان عدة ذات أحزاب منظمة .

وكثيرا ما كان مفهوم التعددية الحزبية يختلط عند البعض بمفهوم التعددية السياسية والتي تعني (مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية في مجتمع ، وحق هذه القوى في التعايش والتعبير عن نفسها ، والمشاركة في التأثير على القرارات السياسية بمعنى أن تعبر عن الاعتراف بالتنوع الاجتماعي والاختلاف في المصالح ، وتقنين ذلك الاختلاف حتى يتحول على صراع عنيف يهدد سلامة المجتمع ولقاء الدول .

وباستقرار ثابت وواضح لهذا المفهوم نجد أن التعددية الحزبية هي شكل من أشكال التعددية السياسية التي تشمل أيضا التعددية الضاغطة (جماعات المصالح) والتعددية الإعلامية ، إلا أن التعددية الحزبية تعد أهم من تلك الأشكال فهي سمات الديمقراطية[1] .

المطلب الثالث : خصائص التعددية الحزبية

عندما نتكلم عن "التعددية "كمبدأ يمثل جوهر الديمقراطية ، نجده دائما يقترن بالحريات السياسية وحرية التنظيم ، التي تؤكد على فكرة التعدد الحزبي ، وهذا الإطار ما يصطلح على تسميته بالمشاركة السياسية ، أي تعبير مختلف القوى والشرائح الاجتماعية عن مطالبها المختلفة في شكل أحزاب سياسية تعددية ، تشكل في اغلب الحالات معارضة للنظام السياسي القائم ، وتحاول بكل ما تملك من أدوات حزبية المشاركة في هذا النظام (أي جهاز الدولة) وهناك أربع خصائص أساسية تمثل العمود الفقري للتعددية السياسة سوف نتناولها كالتالي[2]:

[1] منعم، أسامة صاحب ، المرجع نفسه ،ص197

[2] عكس مايسري في الديمقراطية الغربية ، فان الأحزاب السياسية في العالم الثالث التي تدخل في منافسة سياسية لا تهدف إلى المشاركة في صنع القرار السياسي فقط ، وإنما تهدف الاستيلاء على السلطة.

أ- الإقرار بحق التنظيم السياسي :

ويقصد به الاعتراف بحق القوى السياسية والاجتماعية في الدولة ، في تنظيم نفسها في شكل أحزاب سياسية وجمعيات ونقابات عملية ومهنية وفلاحيه ... الخ وعدم وضع قيود على تكوينها وممارساتها لنشاطها بغض النظر عن هويتها السياسية أو الاجتماعية أو الدينية .

ب- الحماية الدستورية :

يفترض النظام الديمقراطي ، وجود قانون أساسي للمجتمع . يحدد حقوق وواجبات الأفراد في المجتمع المدني ، بشكل يضمن المساواة بين الأفراد أمامه . وهذا القانون يمثل العقد الاجتماعي بين الإفراد . وقد اصطلح على انه يعرف بالدستور " la constitution" ومهمته التعبير عن البعد المؤسساتي والتنظيمي الذي يتخذه النظام لاحترام وحماية هذه التعددية ، فضلا عن العمل على إقامة التوازن بين السلطات على الأخرى[1]. مع ضمان استقلال السلطة العامة في المجتمع بحيث لا تغطي وتهيمن إحدى السلطات على الأخرى . مع ضمان استقلال السلطة القضائية. وهذا ما ذهب إليه ريمون أرون . R .aron في كتابة المعروف " الديمقراطية والتوثالثيارية " (1995) : بحيث يرى انه ابتداء من تمتع الأحزاب السياسية بشرعيتها من الوجود في الساحة السياسية . فإنها ستدخل في ممارسة حادة فيما بينها من اجل ممارسة السلطة . فأي حزب كما يرى ارون نظريا ليس مهمته بالضرورة ممارسة السلطة ، وإنما المشاركة في ممارستها وبما أن هناك عدة أحزاب سياسية متنافسة ،يجب أن توضع قواعد قانونية في إطارها تستمر المنافسة بين الأحزاب المختلفة المتصارعة حول السلطة بحيث تعرف الوسائل التي يمكن لها استعمالها في اللعبة السياسية . ان تكون التعددية السياسية خاضعة لترتيبات مؤسسية تحدد الحقوق والواجبات[2].

ومن هنا الحاجة إلى الدستور لضمان منافسة منصفة ومشاركة حقيقية وحرة . ذلك إن من الجائز الشك بالإطراف المعنية بأنها تضع القواعد وتغيرها . للسيطرة على المشاركة أو لاكتساب ميزة حاسمة . وإضافة إلى ذلك إذا لم تكن هناك ضمانة دستورية للأقلية فان هذا يعني – على حد تعبير

---

[1] مخلوف بشير ، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر ،فترة 1989-1995، **بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي** ، قسم علم الاجتماع ،كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران – ألسانيا، دفعة 2013/2012، ص 98.

[2] مخلوف بشير ، المرجع نفسه ،ص 99

– "جيوفاني سارتورى " " أن قسما عن الشعب يغدوا مستبعدا " مما يقطع أوصال الشعب فيقوض بذلك أساس الديمقراطية ذاته . ويؤكد أيضا ريمون ارون ، انه يمكننا أن نفهم من التعددية الحزبية وجود المعارضة وحجمها . فإذا كانت لمجموعة من الأحزاب الحق في التواجد خاصة إذا لم يكونوا كلهم في الحكومة . فبالتأكيد بعضا منها يوجد في المعارضة هذا يعني. أن شرعية التعددية السياسية تستلزم شرعية المعارضة .

إذ تعتبر معارضة النظام بصفة شرعية حسب ارون ظاهرة نادرة عبر التاريخ وهي تميز نوع معين من الأنظمة وهي الأنظمة الغربية الحديثة . ولكن مع التحولات التي شهدها النظام الدولي (سقوط الاتحاد السوفيتي وسيطرة الرأسمالية الليبرالية)[1].

وتراجع العديد من الأنظمة الشمولية ذات الحزبية الواحد منذ بداية السبعينات والثمانيات خاصة في الدول النامية انتعشت بعض المؤسسات المدنية السابقة للحقبة الشعبوية – populiste. والتي كانت تشكل معارضة سياسية لهذه الأنظمة . ومع اتساع هامش الديمقراطية والحريات ، عادت بعض الأحزاب السياسية القديمة إلى النشاط من جديد بمجرد أن سمح لها القانون بذلك ، ومنها : 46 حزبا ظهر في الجزائر بعد إقرار دستور 1989 بنظام التعددية الحزبية و43 حزبا باليمن و 23 حزبا للأردن ... الخ

إلا أن هذه الطفرة العديدة في التنظيمات المدنية العربية . لا تعني أنها جميعا على نفس القدرة من الفعالية فالحقيقة أن غالبيتها تعد اصغر حجما . من أن تكون لها شان بالحياة العامة ببلادها . بما في ذلك الكثير من الأحزاب السياسية . هذا فضلا عن العوائق القانونية التي فرضها واقع التحول نحو الديمقراطية في هذه الدول. ولعل أهمها شكلية العملية الديمقراطية ، وتقيد التعددية السياسية بضوابط دستورية معينة تحد من إمكانية تداول السلطة . وممارسة هذه الأحزاب لوظائفها المتعارف عليها في النظم الديمقراطية التعددية.

[1] مخلوف بشير ، المرجع نفسه ،ص 100و101

حرية تداول السلطة :

مبدأ حرية تداول السلطة هو أهم المبادئ التي تستند إليها نظرية التعددية السياسية . فالديمقراطية لا تقود فقط إلى حل الصراعات بطريقة سلمية ، أو مواجهة المصاعب الناجمة عن " التغير" والتخفيف من حدتها . وإنما تؤدي أيضا إلى حل مشكلة سياسية ، قديمة وهي إيجاد طرق سلمية . وشرعية لتعاقب الحكام والتداول السلمي والمنتظم للسلطة . وهي المشكلة التي اعتبرها توماس هوبر من أهم وأخر المشكلات التي تواجه النظم السياسية .

وإذ تنفرد التعددية السياسية بأنها تقدم حلا لمشكلة كيفية تولي الحكام وتغيرهم بطريقة سلمية وشرعية من خلال الانتخابات الدورية . ولذلك فان أساليب التعيين الذاتي في المناصب النخبوية كلها تعتبر أساليب غير مألوفة في النظم الديمقراطية التعددية .

ت- مبدآ المساواة في التعددية الحزبية :

الأحزاب السياسية تعد جزءا كبيرا من جهاز الحكم الديمقراطي ، ولابد أن تتمتع باستقلالها الذاتي . حتى تتمكن من أداء وظائفها على أكمل وجه في العملية السياسية ، بحيث تشارك الأحزاب في ممارسة السلطة السياسية عبر العملية الانتخابية ، لاعتبارها وسيلة لاختيار حكام المجتمع وأداة للسلطة السياسية من شخص إلى أخر أو من جماعة إلى أخرى[1].

هذا النمط من التصور السياسي يفرض إتاحة الفرصة المتساوية لجميع الأحزاب للاتصال بالقاعدة الجماهيرية وممارسة نشاطها لكي يتسنى لها القيام بوظائفها في التمثيل الحر والتعبير الحر عن مطالب ومصالح القوى والفئات الاجتماعية المختلفة التي يفترض أنها تمثلها . وهذا يتضمن أيضا المساواة في حرية الترشح للانتخابات وممارسة الدعاية الانتخابية مع ضمان نزاهة الإعلام والاتصال الجماهيري وذلك من اجل إتاحة الفرصة المناسبة لكل حزب للدعاية لمشروعه السياسي وإقناع الجماهير وذلك من اجل إتاحة الفرصة المناسبة لكل حزب للدعاية لمشروعه السياسي وإقناع الجماهير بأهدافه التي تعبر عن المصلحة الاجتماعية العامة.

[1] مخلوف بشير ، المرجع نفسه ،ص 102

كل هذا يتطلب بيروقراطية حكومية حيادية . بحيث لتنحاز إلى طرف وتترك أخر بل الكل يجب أن يخضع إلى تنافس متكافئ وحقيقي يسفر عن تمثيل واقعي يتعادل مع الوزن الحقيقي لكل حزب في البرلمان[1]

وانطلاقا من هذه التصورات حول المساواة ، التي يجب على السلطة السياسية أن تنتهجها حيال التعددية الحزبية ، فان تقريبا جميع البلدان النامية التي دخلت مرحلة التحول الديمقراطي . لم تلتزم بهذه الأطر المؤسسية إلا نسبيا . نظرا للقيود التي فرضتها على بعض الأحزاب السياسية والتي وصلت إلى درجة تدخلها في مسائل تتعلق ببنية الأحزاب ذاتها . ومثال ذلك ما شهدنه بعض البلدان العربية مثل مصر والجزائر . فالجزائر تحديدا بعد التعديل الدستوري لسنة 1996 والقوانين العضوية التي تلته (تعديل قانون الانتخابية والأحزاب السياسية) .

أقرت ضمنيا بتقيد التعددية الحزبية . بحيث لا يمكن للأحزاب ممارسة نشاطها بكل حرية حسب خلفياتها الإيديولوجية ففي المادة 42 من الدستور المعدل نجد : " في ظل احترام أحكام الدستور. لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي[2] .

ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبينة في الفقرة السابقة " . هذا يعني بطريقة غير مباشرة احتكار الدول لعناصر الهوية للمجتمع الجزائري وتقنيتها دستوريا . بحيث تبقى هذه الوحيدة المسيطرة عليها بل تجاوز ذلك إلى حد التدخل في الحياة الشخصية للمرشحين من الأحزاب السياسية وأسماء أحزابهم .

المبحث الثاني : ماهية الانتقال الديمقراطي

لقد شكلت قضية "الانتقال الديمقراطي (Democratic Transition) « أو عملية "الدمقرطة (Democratization) « مبحثا رئيسا في علم السياسة منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ظهر عدد كبير من الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت هذه القضية على مستويات مختلفة: نظرية وتطبيقية، كمية

[1] محمد نصر مهنا،**نظرية الدولة و النظم السياسية**،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية، ط 2001 ،ص141

[2] مخلوف بشير ، موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر ،فترة 1989-1995، مرجع سبق ذكره ص 111.

وكيفية،درسات حالة ودراسات مقارنة. وطرحت أدبيات "الانتقال الديمقراطي" العديد من المفاهيم والمقولات النظرية والمداخل المنهجية والتحليلية لمقاربة هذه الظاهرة. كما اهتمت بفحص ومناقشة طائفة واسعة من القضايا والمتغيرات ذات الصلة بعملية الانتقال سواء من حيث مداخلاتها (الأسباب)[1] ، أو أنماطها (طرق الانتقال)، أو مخرجاتها (طبيعة النظم السياسية في مرحلة ما بعد الانتقال)

وقد جاء هذا التراكم الأكاديمي الضخم مقترنا بما سُمي بـ"الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي"، والتي انطلقت منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين من جنوب أوروبا (البرتغال، إسبانيا، اليونان)، ثم امتدت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات لتشمل العديد من بلدان أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وشرق ووسط أوربا، فيما بقي العالم العربي يُنظر إليه على أنه يمثل "استثناءً" ضمن هذه الموجة .

وعلى الرغم من وجود طفرة هائلة في الأدبيات المتعلقة بظاهرة الانتقال الديمقراطي على المستوى العالمي، ووجود مراكز بحثية ودوريات عالمية متخصصة في دراسة قضايا الديمقراطية والانتقال الديمقراطي في مناطق مختلفة من العالم، إلا أن الكتابات العربية التي اهتمت بالتأصيل لهذه الظاهرة ودراستها سواء على المستوى النظري، أو على مستوى الدراسة المقارنة

ظلت بصفة عامة قليلة إن لم تكن نادرة ، الأمر الذي بات يمثل فجوة حقيقية في حقل السياسة المقارنة في الجامعات ومراكز البحوث العربية.

والهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على بعض المفاهيم والأطروحات النظرية التي تؤصل لعملية الانتقال الديمقراطي، وذلك من خلال التعريف بالمفهوم، ورصد وتحليل الأسباب التي تؤدي إلى الانتقال، والطرق أو الأساليب التي تتم من خلالها عملية الانتقال، ومخرجات هذه العملية، لا سيما فيما يتعلق في التعريف بمفهوم "الانتقال الديمقراطي.

يجمع مصطلح الانتقال الديمقراطي بين مصطلحين لهما وزنهما في حقل العلوم السياسية، الأول وهو ‘‘الانتقال’’ والذي يدل على مسار ينطلق من نقطة معلومة نحو نقطة مرغوب الوصول إليها، والثاني

[1] جمال بصيري ، **واقع تنظيمات المجتمع المدني ومدي مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي** ، دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية، ص 76

''الديمقراطي'' والذي يدل في نفس الوقت على الهدف المرجو من الانتقال ويعتبر بمثابة خاصية لهذا الانتقال، وبناءً على ذلك نتناول في مطلبين مستقلين لتوضيح هذا المصطلح المعقد[1].

المطلب الأول: مفهوم الانتقال

تعج المكتبة المعاصرة في عمومها والعربية منها بصفة خاصة بالأدبيات التي تتناول قضية تطليق الاستبداد والانتقال إلى نظم ديمقراطية لاعتبارات عديدة دولية ومحلية، مما أدى إلى تعدد الاصطلاحات المستخدمة والخلاف على تعريفها، وقد يعزى ذلك بالأساس إلى اعتماد الدراسات العربية على نظيرتها الغربية السبّاقة إلى تناول الموضوع

تعني الانتقال المرور من حالة أو مكان معين إلى غيره، ويستعمل ''الكواري'' الاصطلاحين – الانتقال والتحول – في معالجة ذات السياق، ويشيران حسبه إلى عمليتين متلازمتين لإقامة نظام ديمقراطي، فالانتقال يرتبط بتأسيس القناعة لدى السلطة الحاكمة نتيجة لأوضاع متأزمة وفشلها في ضبط المطالبة القوية بالتغيير[2]

كما لدى عموم الشعب بفضل توعية نخبه ومثقفيه بضرورة إقامة الديمقراطية بديلاً لحكم الغلبة والوصاية لفرد أو لقلة على الشعب، مما يفضي إلى انفتاح سياسي يسمح بتنامي مطالب التغيير التي تدفع السلطة القائمة إلى القبول بتعاقد مجتمعي والاحتكام لشرعية دستور ديمقراطي، ومن هنا تنطلق عملية التحول الديمقراطي التي تتعلق بترسيخ مبادئ الديمقراطية في ثقافة المجتمع وممارسة المؤسسات الرسمية.

---

[1] جمال بصيري ، المرجع نفسه، ص 77

[2] Sujian Guo,''Democratic Transition: A Critical Overview,'' Issues & Studies, Vol.35, No.4 (July/August 1999),pp.133-148; David Collier and Steven Levitsky,'' Democracy With Adjectives: Conceptual Innovation in Comparative Research,'' World Politics, Vol.49, No.3 (April 1997), pp. 430 – 451; Doh Chull Shin,'' On the Third Wave of Democratization: A Synthesis and Evaluation of Recent Theory and Research,'' World Politics, Vol.47, No.1(October 1994),pp.135-170.

وفي دراسات أخرى يستخدم مصطلح الديمقرطة ''Democratization'' الذي يشير إلى إقامة النظام الديمقراطي كعملية يمثل الانتقال ''Transition'' إحدى مراحلها التي ينتهي فيها الحكم التسلطي ويحدث التوافق على أن يكون الاختيار الشعبي الحر السبيل إلى تشكيل الحكومة، وتسبقها عملية تحرير ''Liberalization'' تأتي بتغييرات سياسية واجتماعية تتيح الحرية لأفراد الشعب في التعبير والتنظيم والإعلام وحق المعارضة والضمان القانوني لها، للوصول إلى ترسيخ الديمقراطية.''Democratic Consolidation''

فالانتقال هو حركة تنقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى، فهو مسلسل يتم العبور من خلاله من نظام سياسي مغلق مقصور على النخب الحاكمة ولا يسمح بالمشاركة السياسية إلى نظام سياسي مفتوح يتيح المشاركة للمواطنين في اتخاذ القرارات ويسمح بالتداول السلمي للسلطة.

والانتقال الديمقراطي يشير في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، فالانتقال الديمقراطي معادلة سياسية ودستورية تقترن عضوياً بسيرورات النسق السياسي والاجتماعي لتجربة معينة وهي بصدد تغيير تنظيمها القديم إلى الجديد، فالانتقال يعد بمثابة تطوّر لحركة عضوية، لذا قيل عن الانتقال الديمقراطي بأنه مسلسل يروم توقيف القواعد الأوتوقراطية وتعويضها بأخرى ديمقراطية، فالانتقال مرحلة بين نظامين متباينين ينبنيان على منطقين مختلفين يتأسسان على تفكيك البنيات القائمة وإعادة تركيبهما[1].

في حين ذهب تعريف آخر بأن المقصود من الانتقال الديمقراطي ضرورة العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة وتخفيض درجة التوتر الذي لا يمكن أن يؤدي إلا إلى المواجهة ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ.

[1] د. عبد الغفار شكر ، **المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية** ، طبعة 2003 ، صفحة 20، 21.

وعرّفه ''آلان تورين Alain Touraine'' – بأنه: '' عملية متدرجة تتبلور في سياق علاقة الدولة بالمجتمع بعد صراع سياسي قد يطول أمده ''، في حين اعتبره '' فيليب شميتر Flip Chmitter''

أن الانتقال الديمقراطي هو: ''مجموعة من مراحل تطوّر المجتمع الذي يخضع إلى أحداث متكررة والتطورات فجائية غير متوقعة تجعل الدولة تقبل حلول اضطرارية''

وتستخدم عبارة ''الانتقال الديمقراطي'' في الأدبيات السياسية لوصف بلد يتخلى عن نظام حكم سلطوي ليدخل تدريجياً وبشكل سلمي في أغلب الحالات إلى تجربة جديدة تتسم ببناء منظومة حكم أكثر ديمقراطية.

والانتقال الديمقراطي يشير في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، فالانتقال الديمقراطي.

معادلة سياسية ودستورية تقترن عضوياً بسيرورات النسق السياسي والاجتماعي لتجربة معينة وهي بصدد تغيير تنظيمها القديم إلى الجديد، فالانتقال يعد بمثابة تطوّر لحركة عضوية، لذا قيل عن الانتقال الديمقراطي بأنه مسلسل يروم توقيف القواعد الأوتوقراطية وتعويضها بأخرى ديمقراطية، فالانتقال مرحلة بين نظامين متباينين ينبنيان على منطقين مختلفين يتأسسان على تفكيك البنيات القائمة وإعادة تركيبهما [1].

[1] د. عبد الغفار شكر ،المرجع نفسه،ص22

ويقصد بمفهوم الانتقال الديمقراطي وفقاً لما قاله ''اودونيل وشومبيتر'' المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وأثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد، وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد، وعمليات الانتقال الديمقراطي لا تحسم دائماً الشكل النهائي لنظام الحكم حيث توجد ثلاثة نماذج من الانتقال الديمقراطي[1].

الانتقال عن طريق انتخابات نزيهة، الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية، الانتقال عبر آليات أخري.

المطلب الثاني: مفهوم الديمقراطية

لاهتمام بمفهوم الديمقراطية ليس بحديث عهد، غير أنه في الزمن المعاصر تزايد بشكل لافت، فباتت الديمقراطية موطئ تركيز كثير من الأبحاث والدراسات وبؤرة الجدل في ظل التحولات التي عرفها العالم إثر سقوط المعسكر الشرقي وقيام الحادية القطبية مصحوبة باجتياح ظاهرة العولمة وتصاعد المد الديمقراطي الذي جعل ''فرانسيس فوكوياما ''Francis Fukuyama يطلق تباشير نهاية التاريخ ويؤذن بانتصار الديمقراطية الليبرالية بإعلانه أنه: ''في نهاية القرن العشرين يجدر بنا أن نبحث عن تاريخ متسق واتجاهي للإنسان سيقود القسم الأكبر من البشرية إلى ديمقراطية ليبرالية في نهاية المطاف[2].''لكن الواقع أبطل ادعاء ''فوكوياما'' ببقاء مناطق معينة عصية على الديمقراطية كما هو الحال في الشرق الأوسط، فضلاً عن ذلك كان استشراف آخرين لمستقبل البشرية على نحو مناقض، فقد تنبأ ''صامويل هنتنجتون'' بعده بفترة وجيزة بصدام الحضارات.

تعني الديمقراطية في أصلها اللغوي حكم الشعب، وهي ترجع إلى أصل يوناني ''Democracy''حيث تتكون من مقطعين، الأول ''Demos'' وتعني الشعب، والثاني ''Cratos''وهي تعني السيادة أو السلطة أو الحكومة، وبجمع المقطعين نصل إلى معناها اللغوي وهو حكم الشعب.وتُعّرف الديمقراطية بأنها حكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب[3]، ففيها يكون الشعب هو مصدر السلطات، وتكون الحكومة معبرّة عن الإرادة الشعبية مستندة إليها، وهذا المعنى

---

[2] جمال بصيري ، **واقع تنظيمات المجتمع المدني ومدي مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي** ،مرجع سبق ذكره، ص78

[3] جمال بصيري ،المرجع نفسه، ص79

الذي قدمه الرئيس الأمريكي ''أبراهام لنكولن''، وهذا التعريف التقليدي الكلاسيكي للديمقراطية، وقد اعتبر ''جان جاك روسو'' هذا التعريف مثالي إذ يصعب في الواقع تحقيق حكم الشعب نفسه بنفسه بالنظر لمساحة الدول وكثافة السكان، والبديل الواقعي للديمقراطية المباشرة – في نظره – هو الديمقراطية النيابية، حيث تكون الكلمة العليا للشعب من خلال اختيار حكامه وممثليه الذين يشاركون في اتخاذ القرار ووضع السياسات والقوانين ويخضعون للرقابة التي تضمنها آلية الانتخاب التي تجبرهم على طلب الثقة بصفة دورية.

وتعددت التعريفات التي تتناول الديمقراطية من هذه الزاوية باعتبار أن مصدرها الشعب تمارس من طرفه في مواجهة الشعب من أجل تحقيق أهداف تعود للشعب ذاته.

وقد واجهت هذه التعريفات ''الكلاسيكية'' العديد من الانتقادات منها أن هذا التعريف يجعل من استصدار كافة القوانين والقرارات الصادرة بإدارة شئون الدولة بإجماع المواطنين، وهذا الكلام غير قابل للتطبيق العملي، لذلك استبدل ''روسو'' قاعدة الإجماع بقاعدة الأغلبية لأن تطبيقها من الناحية العملية من الأمور المقبولة عقلاً وعملاً[1].

فالديمقراطية يضيق نطاقها في أرض الواقع عن صورتها المثالية، ويمكن حصرها كما يعتقد ''روبرت دال'' في حكم الكثرة.''Polyarchy''

ومن ثمَّ ظهرت مدرسة ''النخبة'' حيث يرفض رواد هذه المدرسة بالمطلق مقولة حكم الشعب لنفسه ويقولون إنه لا اليوم ولا عبر التاريخ كان الحكم للشعب أو للأغلبية، بل كانت الأقلية أو النخبة هي التي تحكم، ولكنهم يقرون بأن النخب الحاكمة اليوم توظف الشعب للوصول إلى السلطة ولكنها تراعي مصالح الشعب وهي في السلطة.

ومن رواد هذه المدرسة ''جيوفاني سارتوري ''Giovanni Sartori حيث ينتقد في مؤلفه ''نظرية ديمقراطية'' المفاهيم الكلاسيكية للديمقراطية التي تضخم من دور الشعب في الممارسة السياسية،

[1] د. عبد الغفار شكر ، **المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية** ، مرجع سبق ذكره، صفحة 22..

وهو يرى أن الخطر على الديمقراطية لا يأتي من الدكتاتورية أو الارستقراطية بل من تدخل الشعب في عمل النخبة السياسية وعرقلة قيامها بحقها الطبيعي في الحكم، وعليه فهو يطالب ببقاء السلطة السياسية بيد النخبة الحاكمة ما دامت تتوفر على عناصر الامتياز والتفوق التي يعترف لها به الجميع، ومن هنا يرى "سارتوري" أن دور النخبة في المجتمع يجب أن يكون كبح جماح الأغلبية، لأن ترك العنان للشعب باسم الديمقراطية سيؤدي إلى الغوغائية التي تطيح بالاستقرار السياسي، وفي رأيه أنه لا تعارض بين حكم النخبة والديمقراطية، فالديمقراطية – من وجهة نظره – هي عملية اتخاذ قرارات يستجيب فيها القادة لتفضيلات المحكومين، فالمهم بالنسبة له ولكل منظري النخبة ليس حكم الشعب بل ضمان الاستقرار السياسي في المجتمع حتى تتمكن الدولة من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وفي نفس السياق يرى "كارل مانهايم K. Mannheim" أن وظيفة المواطن العادي تنحصر في قيامه باختبار الحكام، وليس من الضروري أن يشارك في ممارسة السلطة[1].

والتعريفات التي تتعلق بتعريف الديمقراطية متعددة ومتنوعة مما جعل من الصعوبة الاتفاق على وضع تعريف جامع مانع لها يتم الإجماع عليه بين الباحثين والمفكرين، ولكن نشير إلى التعريف المستخدم لمصطلح الديمقراطية في الغرب وهو التعريف الذي أعطته إياه الثورة الفرنسية، وهو التعريف الذي يشمل المضمون الواسع لهذا المصطلح وهو: "حق الشعب المطلق في أن يشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه"، وعلي هذا فإن إرادة الشعب التي انبعثت عن النظام الديمقراطي تعني أن هذه الإرادة حرة لا تتقيد مطلقاً بقيود خارجية، فهي سيدة نفسها ولا تسأل أمام سلطة غير سلطتها.

[1] شريف طه ، الانتقال الديمقراطي الأسس والآليات ،نقلا عن الرابط التالي : https://eipss.online/ ، 25 اكتوبر 2019 ، 15:00.

المطلب الثالث: خصائص الديمقراطية

تتميز الديمقراطية بمجموعة من الخصائص نجملها في النقاط الآتية:

أولاً: الديمقراطية مذهب سياسي

تقوم الديمقراطية على أساس تمكين الشعب من ممارسة السلطة السياسية في الدولة، ولا تتعدى ذلك إلى محاولة إنجاز أهداف اقتصادية واجتماعية، فليس لها دور في إصلاح المجتمع أو تحقيق سعادته ورفاهيته من الناحية المادية، ومن ثم فهي مذهب سياسي محض وليست مذهب اقتصادي أو اجتماعي.

ثانياً: الديمقراطية مذهب فردي

تستند الديمقراطية إلى المذهب الفردي الذي يقدس الفرد ويسعى إلى حماية حقوقه وحرياته وإلى تحقيق سعادته دون النظر إلى أي اعتبار آخر يتعلق بعضويته في أي جماعة من

الجماعات أو انتمائهم إلى طبقة من الطبقات، فهي تنظر إلى الفرد بوصفه إنسان بصرف النظر عن أي اعتبار آخر يتعلق بمراكزهم أو انتمائهم السياسية أو الحزبية.

ثالثاً: الديمقراطية تقرر المساواة القانونية

هذه الخاصية مرتبطة بسابقتها، إذ إن المساواة القانونية التي تعمل على إقرارها الديمقراطية هي نتيجة طبيعية لاستنادها إلى المذهب الفردي، فجميع المواطنين يشتركون في شئون الحكم ويتمتعون بالحماية القانونية على قدم المساواة دون تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة أو الانتساب إلى مركز اجتماعي معين[1].

رابعاً: كفالة الديمقراطية للحقوق والحريات الفردية

قامت الديمقراطية – كمبدأ – لمحاربة الحكم المطلق واستئثار الحكام بالسلطة دون غالبية المواطنين، ومنع الاعتداء على حقوق وحريات الأفراد، لهذا فإن الديمقراطية – كنظام حكم – تهدف

[1] د. عبد الغفار شكر ، **المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية** ، مرجع سبق ذكره، صفحة 23

إلى كفالة الحقوق والحريات الفردية وحماية ممارسة الأفراد لمختلف الحريات، وعلى الأخص الحرية السياسية.

وتنطوي هذه الحرية على وضع حد لتدخل الدولة في ممارسة هذه الحقوق والحريات، بحيث تقوم بتنظيمها دون المساس بمضمونها، وتقرير ضمانات معينه لحمايتها ضد أي تعسف أو انتهاك من جانب الحكام.

المبحث الثالث: مفهوم الثورة العربية

في شهر كانون الأول من عام 2010 اندلعت الثورة في تونس بعد أقدام المواطن التونسي محمد بوعزيزي على إحراق نفسه احتجاجا على قيام شرطية تونسية باهانته ، فانطلقت المظاهرات الغاضبة ولم تتوقف حتى تمت الإطاحة بحكم الرئيس زين العابدين بن علي ، ومن تونس انتقلت شرارة الثورة لتؤجج الشارع المصري ضد حكم الرئيس محمد حسني

مبارك ، حيث بدأت المطالبات بالإصلاح ثم سرعان ما تحولت إلى المطالبة برحيل مبارك وتحقق للمصريين ما أرادوا ، وبدأت حمى المطالبة بالتغيير تنتقل إلى البلاد العربية الأخرى فكان التغيير في ليبيا ومن ثم اندلعت الاحتجاجات في سوريا وكانت نتائجها ولازالت كارثية .لقد اصطلح على ما حصل في البلاد العربية من ثورات واضطرابات ب (الربيع العربي) .غير أن النجاح لم يكن حليفا للثورات في كل الدول التي حصلت فيها ، ففي وقت نجحت فيه الثورة في مصر وتونس وليبيا في تغيير أنظمة الحكم القائمة ، لم يكن الأمر كذلك في اليمن وسوريا ، إذ تحولت موجات الاحتجاجات إلى صراع دموي (لازال مستمر) في هذين البلدين[1] لتوضيح مفهوم الثورة العربية تناولنا في مبحثنا هذا أربعة مطالب المطلب الأول : مفهوم الثورة أما المطلب الثاني: سيكون لمفهوم الربيع العربي والمطلب الثالث :سنتناول العوامل والأسباب الخارجية لثورات الربيع العربي وفي المطلب الأخير : العوامل والأسباب الداخلية لهذه الثورات .

[1] د.خلف رمضان محمد الجبوري ،(ثورات الربيع العربي واثرها في عناصر الدولة)، **مجلة الرافدين للحقوق** ،العدد63 ، العراق ،2018، ،ص 15

المطلب الأول: مفهوم الثورة

الفرع الأول : الثورة لغة

الثورة لغة تعني الهيجان والوثوب والظهور والقلب والتعمير والكثرة قال تعالى (قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ (7)) ، والثورة مأخوذة من الفعل ثار يثور ثورنا فهو ثائر ، والمفعول مثور عليه ، ثار الماء ،فار ونبع بقوة وشدة ، وثار البركان قذف الحمم والمواد المنصهرة من باطنه ، وثار الشعب على الحاكم المستبد انتفض ووثب عليه ، وثار من ظلم لحقه هاج واستطار من غضبه . وان كلمة الثورة مأخوذة من الكلمة اللاتينية التي تعني الطفرة النوعية ، والتحول الحاد لوجود تراكمات عديدة في المجتمع . وتقابل هذه الكلمة المصطلح الفرنسي(Revolutio) التي تعني الطفرة النوعية ، والتحول الحاد لوجود تراكمات عديدة في المجتمع . وتقابل هذه الكلمة المصطلح الفرنسي (Revolution) التي تعني حركة فجائية وتغيرا

للأنظمة السياسية او الاجتماعية في الدولة ، إما في اللغة الانجليزية فيطلق على الثورة كما هو معلوم لفظة(Revolution)[1] .

الفرع الثاني : الثورة اصطلاحا

للثورة مفهومين احدهما تقليدي قديم إما الآخر فهو حديث ، إذ وضع الأول (التقليدي) مع انطلاق الثورة الفرنسية عام 1789 ،ويتلخص المفهوم بقيام الشعب بقيادة النخب والطلائع المثقفة بطبقة قيادات العمال (البروليتاريا) ، ويشير بعض المفكرين إلى أن مصطلح الثورة يستخدم للدلالة إلى مسالتين : الأولى تتمثل في تغييرات جذرية وفجائية في الظروف الاجتماعية والسياسية عندما يتم تغيير حكم قائم بصورة فجائية وأحيانا عنيفة بحكم آخر ، إما الثانية فهي تغييرات ذات طابع جذري حتى وان تمت هذه التغييرات ببطء ودون عندما نكون إزاء ثورة علمية أو صناعية أو زراعية ، ويجد كرين برنتين ، أن مصطلح الثورة يثير القلق ليس بسبب مداه الواسع في الاستخدام الشائع فحسب

[1] د.خلف رمضان محمد الجبوري ، المرجع نفسه ، ص 156.

بل كذلك لأنه من الكلمات المشحونة بالمحتوى الانفعالي ، ويضيف إن الثورة هي عملية ديناميكية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي أخر ، أما في الفقه العربي فلقد وردت عديد التعريفات الفقهية والقانونية للثورة ، ولعل من ابرز هذه التعاريف هو (أن الثورة هي تعديل جذري مفاجئ في للبنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الدولة ويقوم بها الشعب أو طائفة من أبناءه تؤيدها أغلبيته كي تعيد بناء المجتمع على أسس جديدة) .

ونجد أن التعريف بحاجة إلى مراجعة ، فإذا كان القول يصح باعتبار الانتفاضة تتضمن تعديل جذري ومفاجئ في البنيان السياسي ، فالأمر ليس كذلك في تغيير البنيان الاقتصادي والاجتماعي فكيف يكون التغيير مفاجئ بل هو بحاجة إلى أمد ليس بالقليل ويذهب الدكتور محمود حلمي بان الثورة لكي تقوم لابد أن يسبقها إعداد فكري يقوم به أشخاص ، يمكن القول

بأنهم صفوة المجتمع ويستعطون التأثير في بقية أفراد المجتمع ، ولكي يستطيعوا النجاح في هذا التأثير لابد أن يكون هدفهم من القيام بالثورة لمصالح الشعب [1].

المطلب الثاني : مفهوم الربيع العربي

ظهر مفهوم الربيع الديمقراطي لأول مرة عام 1968 للإشارة إلى حركات الاحتجاج التي انطلقت في تشيكوسلوفاكيا ، إذ اصطلح عليه آنذاك ب (ربيع براغ) ، غير أن ذلك الربيع سرعان ما تحول الربيع دام بعد أن قام الجيش الأحمر السوفيتي بسحق الثورة التي كانت ترفض نظام الحزب الواحد ، إما عن الأحداث والثورات التي جرت في البلاد العربية ، فان أول من أطلق مصطلح الربيع العربي عليها (والتي بدأت الشرارة الأولى لها في تونس) هو الدكتور (مارك لنج) عندما نشر مقالا في مجلة (السياسية الخارجية الأمريكية) بعنوان (ربيع اوباما العربي) . ونجد انه تم اختيار المصطلح بدقة وعناية لأنه يتبنى شيئا من الحياد في توصيف الأحداث فلا هي ثورة ولا تمرد ولا مجرد حركة تطالب بالديمقراطية ، بل تظل عبارة " الربيع العربي" فضفاضة في معانيها لتنضوي تحتها المسميات المشتركة جميعا في رغبة أكيدة للشعوب نحو التغيير ، وفي الوقت نفسه فان للمصطلح معان ودلالات تتعين الإشارة إليها ، إذ يحمل الربيع في ثناياه معنى الشباب أكثر من غيرها ، فضلا عن ما يرمز له الربيع

[1] د.خلف رمضان محمد الجبوري ، المرجع نفسه ، ص157

عادة من تفاؤل وأمل ينطبق على الثورات العربية وتجلياتها ، بحيث تطمح الشعوب العربية الى فتح صفحة جديدة في تاريخها السياسي تبتعد فيها عن الأنظمة الديكتاتورية التي فشلت في تحقيق طموحات وأمال الجماهير العربية[1].

وقد كان لافتا تعبير اوباما ووزيرة خارجيته ،كلينتون ، عن مساندتهما لمطالب التغير العربية مستخدمين عبارة الربيع العربي لما تحيل إليه من معاني الشباب والأمل في مستقبل أفضل ، ولكن هذا الاحتفال بالمدلولات الايجابية للربيع عندما يرن بحركة الشعوب ورغبتها في رسم مستقبلها وتقرير مصيرها ينبغي إن لا يحجب عنا التجارب التاريخية التي أجهض فيها الربيع ، أو على الأقل لم يأت بما كان ينتظر منه ، فقد استخدمت لفظة الربيع (وكما ذكرنا أنفا)

لأول مرة في عام 1968 لوصف حركة الإصلاح التي شهدتها تشيكوسلوفاكيا التي جربت الإصلاح السياسي للتخلص من قبضة الاتحاد السوفييتي والتحرر من النظام الشيوعي السابق فجاء رد موسكو بإرسال دباباتها إلى العاصمة براغ مجهضة الربيع قبل أن تتفتح أزهاره ، فكانت نهاية ربيع براغ دموية [2] .

المطلب الثالث : العوامل والأسباب الخارجية لثورات الربيع العربي

بين عامي 1987 و 1990 شهد العالم انعطافة تاريخية مهمة تمثلت في الاحتجاجات الشعبية العارمة ضد الحكم الشيوعي الشمولي في الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية، وقد أدت هذه التطورات إلى انهيار أنظمة الحكم في هذه البلدان ، وفي مطلع 1991 أعلن بشكل رسمي عن تفكك الاتحاد السوفيتي وسقوط الشيوعية في معقلها ، وتحول العالم من نظام القطبين (الذي ساد قرابة نصف قرن) إلى نظام القطب الواحد أو اللاقطبية (كما اصطلح البعض على تسميته) . وفي عام 1996 حدثت موجة متلاحقة من الاحتجاجات الشعبية التي كانت تطمح إلى تغيير الحكم السلطوي المتمثل بالأنظمة الهجينة في المنطقة ذاتها ، وقد اصطلح على تسمية هذه الاحتجاجات ب (الثورات الملونة) . وفي عام 2003 وتحديدا في جورجيا حصلت اضطرابات

[1] د. احمد بودراع،(فشل ثورات الربيع العربي ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية) ، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد .11 اكتوبر 2017، ص 3.

[2] د.خلف رمضان محمد الجبوري ، ثورات الربيع العربي واثرها في عناصر الدولة ، **مجلة الرافدين للحقوق**،العدد63، العراق2018، ،ص 164

واحتجاجات دامت ثلاثة أسابيع ضد حكم الرئيس ادوارد شيفرنازدة أدت في المحصلة النهائية إلى طرد الرئيس المذكور من السلطة ،وقد سميت تلك الثورة بثورة الورود ذلك أن المتظاهرين كان يحملون الورود أثناء المظاهرات ، وبتأثير مما حصل في العاصمة الجورجية (تلبيسي) انطلقت في أوكرانيا أواخر عام 2004 مظاهرات حمل فيها المتظاهرين الإعلام البرتقالية احتجاجا على قيام السلطات الأوكرانية بتزوير الانتخابات بالضد من إرادة الشعب الذي كان يدعم وبقوة المرشح فيكتور يوتشينكو[1] .

ثم كانت الثورة البنفسجية التي حصلت في قيرغيزستان عام 2005 والتي أطاحت بالرئيس عسكر اكاييف الثورة بعد عملية التزوير التي حصلت في الانتخابات التشريعية ،وتكرر المشهد في كل من اذربيجان وارمينيا ، وبالتأكيد فان ما حصل في هذه البلدان (التي كانت تدار دفة الحكم فيها من أنظمة شمولية مستبدة) كان محط أنظار الشعوب العربية خاصة منهم جيل الشباب ،الذي بدا يتطلع الى نيل الحرية واستنشاق عبقها والتمتع بالديمقراطية والخلاص من الظلم والفساد الذي استشرى في المفاصل الرئيسية للدول العربية ، ونجد أن الاحتلال الانكلو أمريكي للعراق في نيسان من عام 2003 الحدث الأبرز والمنعطف الخطير الذي غير الكثير من مجريات الأمور في المنطقة ، إذ حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ، أن تجعل من العراق منطلقا نحو الهيمنة على البلاد العربية ، فعملت على إقامة أنموذج ديمقراطي للحكم في هذا البلد بغية لفت أنظار الشعوب للخروج على أنظمة الحكم التي كانت تقبض على السلطة في كل من سوريا ومصر وليبيا واليمن وغيرها من البلاد .

وهكذا بدأت سياسات الترويج للديمقراطية التي تبنتها الولايات وتبعها فيها الاتحاد الأوروبي بدرجة كبيرة كانت قد وصلت إلى ذروتها في الفترة 2004-2005 ، أما في الفترة التالية لذلك فقد خففت الولايات المتحدة من ضغوطها في هذا المجال ، حيث بدا التحول في السياسة الأمريكية التي تحمست بشدة لترويج الديمقراطية [2].

[1] د.خلف رمضان محمد الجبوري ،المرجع نفسه ، ص 165.

[2] خلف رمضان الجبوري ، المرجع نفسه ، ص 166

المطلب الرابع : الأسباب والعوامل الداخلية لثورات الربيع العربي

بعد أن انتهينا في المطلب السابق من العوامل والأسباب الخارجية لثورات الربيع العربي ، لابد من البحث في الأسباب والعوامل الداخلية لهذه الثورات ، إذ أن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها أن الواقع العربي كان مهيئا تماما لكل ما حصل ، فالواقع المأساوي الذي كانت تعيشه الشعوب العربية من تردي المستوى المعيشي والفساد المالي والإداري الذي بدا ينخر مؤسسات الحكم العربية إضافة إلى الظلم والاستبداد وقمع الحريات والتفرد بالسلطة وغيرها ،كلها عوامل مساعدة جعلت من الشارع العربي بيئة خصبة وجاهزة للتغيير ، وعموما يمكن أن نصنف الأسباب الداخلية التي أدت إلى الربيع العربي إلى ثلاثة أسباب رئيسية الأولى منها اقتصادية واجتماعية ، أما الثانية فهي سياسية وتكمن الثالثة في عوامل أسباب وعوامل ثقافية ... وسنتناولها وفقا لهذا التقسيم وكما يأتي[1]:

أولا : الأسباب والعوامل الاقتصادية والاجتماعية

كان الاقتصاد الدافع والمحرك الأساسي لكل ثورات الربيع العربي على اختلاف الأسباب والظروف التي أدت لاشتعالها. وبالرغم من الكم الهائل من المادة الإعلامية والصحافية التي كرست لتغطية وتحليل هذه الثروات إلا انه كان هناك تعمدا في أبعاد مسائل الاقتصاد ، بوصفه أهم الأسباب الأساسية التي كانت تقف وراء ظاهرة الربيع العربي ، ويبدو أن ذلك لم يأت من فراغ بل هو وليد لتقليد عريق في المنطقة العربية يقوم على أبعاد مسائل الاقتصاد عن مجال التداول العام وشغل هذه المجالات بقضايا غالبا ما تندرج تحت إطار الايدولوجيا بشقيها السياسي والثقافي . ومن وجهة نظر متواضعة نرى : انه وعلى الرغم مما يتمتع به الوطن العربي من إمكانيات اقتصادية هائلة وعوامل ازدهار لشعوبها ، فان الأنظمة الحاكمة في البلدان العربية لم تفلح في الاستفادة من تلك الإمكانيات ،إذ فشلت في بناء بني تحتية متطورة مثلما أخفقت في انتهاج سياسية صناعية او زراعية ناجحة .كما نجد فيه ترديا في مستوى المؤسسات التعليمية والصحية والخدمية في البلاد بسبب قلة الإنفاق على هذه القطاعات.

[1] د . زين الدين شحاتة ، مريم وحيد ، (محركات التغيير في العالم العربي)، **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة ، العدد 184، نيسان 2011، ص11

ثانيا : الأسباب والعوامل السياسية

إن التجربة الطويلة للأنظمة العربية الحاكمة جعلتها عرضة للرصد والتمحيص ،فهي أنظمة لا تكاد تخرج عن التوجهات التقليدية ، والمتمثلة بالقبضة الحديدية لهذه الأنظمة ، ويرى أهل السياسية إن سلوكيات وثقافات وممارسات الحاكم العربي عموما تعاني من الركود والجمود ، وعلى مدى عقود من الزمن تبدلت وتغيرت أنظمة عربية عديدة ، غير أن الملاحظ أن ما تغير هو الشكل والشكل فقط ، أما الجوهر فلم يختلف عن سابقه في شيء فالحاكم العربي غارق في طبيعته السلطوية والشخصية والأبوية ، وهو غير مستعد أن يتخلى عن الامتيازات السلطوية مهما كلف الثمن ، بل إن بعض الأنظمة الحاكمة سعت وبشكل ملفت إلى نقل السلطة إلى الأبناء بكل الوسائل المتاحة رغم ما كانت تشهده المنطقة من حراك ثوري عارم أودى بكثير من هذه النظم الحاكمة إلى ساحات المحاكم ولهذا فلا غرابة أن تتهم الأنظمة العربية كل من يحاول أن يبحث عن الإصلاح على انه عميل أو جاسوس آو إرهابي أو انه خارج عن ولي الأمر وعن طاعته ويعمل بتوجيه وأجندة خارجيتين[1] .

ثالثا : الأسباب والعوامل الثقافية

على مدى عقود طويلة من حكمها المستبد ،جعلت الأنظمة العربية الحاكمة من دولها سجونا كبيرة ومغلقة لمواطنيها ، فالثقافة يجب أن تجير لمصالح هذه الأنظمة وتوجهاتها ، وان تنبع من فلسفة النظام السياسي الحاكم مثلما ينبغي أن تصب فيه ، ولهذا كان من الطبيعي جدا أن تهيمن الدولة على كل ما يتعلق بالثقافة ، فلا كتاب ولا جريدة أو مجلة تصدر على خلاف توجهات النظام ، ولطالما لعب مقص الرقيب الحكومي دورا كبيرا في واد أفكار وكبح جماح أخرى بمعنى أن أي نشاط ثقافي أو إعلامي ينبغي أن يمر من خلال رقابة قوية وصارمة لأجهزة النظام ، هذا على النطاق الداخلي[2].

[1] د . زين الدين شحاتة ، مريم وحيد ، المرجع نفسه ، ص 12.

[2] د.خلف رمضان محمد الجبوري ، (ثورات الربيع العربي وأثرها في عناصر الدولة)، مرجع سبق ذكره ، ص 170

المبحث الرابع : الحراك الشعبي

دلالات المفهوم وإشكالات الواقع الجزائري منذ نشوء المدينة (الدولة فيما بعد) كنظام سياسي يعنى بشؤون الجماعة السياسية من حيث معاشها وأمنها وفكرها – باعتبار أن السياسة هي فن تدبير المدينة أو تسييرها كما حاول أرسطو أن يقننها – إلا وهي تشهد كثيرا من التحولات الجذرية سواء من حيث بنية النظريات السياسية أو من حيث نفسية الحشود البشرية. حيث يخضع الجمهور في أي دولة لجملة من التحولات والتغييرات تتأرجح مابين حالة السكون التي يفرضها القهر والاستبداد ، والتي تتمظهر في سلوك الطاعة والخضوع ، أو حالة الحراك (الاحتجاج) المتمظهر في عدة أوجه أشهرها العصيان ،الثورة ، والتمرد .. ويكون ذلك حين يبلغ الوعي السياسي حده ، والصبر أشده ، والتحمل أقصاه وبين حالتي السكون والحراك تتبلج في الأفق عدة نظريات لتفسير ظاهرة التحول الاجتماعي ، ويتأتى ذلك من خلال تفسير الحراك الشعبي . وهذا ما سنتناوله في مبحثنا هذا حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى تعريف الحراك الشعبي أما المطلب الثاني : خصائصه

المطلب الأول : تعريف الحراك الشعبي

الحراك لغة : إن مصطلح الحراك بفتح الحاء اسم مشتق من فعل ثلاثي أصله حرك أو بالتشديد حرك ،ويعني الحركة التي تعبر عن كل مظهر عام من مظاهر النشاط ، وهي بذلك ضد السكون . جاء في لسان العرب : "حرك : الحركة ضد السكون حرك يحرك حركة وحركا وحركه فتحرك قال الأزهري وكذلك يتحرك "[1].

ويقابلها بالانجليزية لضفتين ذات مدلولين مختلفين ،فالحراك بمعنى mobility يعني فعل التنقل من مكان إلى أخر ، أو من طبقة إلى أخرى ... وهو لا يتوافق مع موضوع الحراك الجزائري[2].

وعليه تكون اللفظة الثانية (mouvement) هي التي تدل دلالة قوية على موضوعنا ، وتعني الحراك السياسي والاجتماعي ضمن المكان نفسه ، وعليه فالحراك المقصود بالدراسة لا يعني التنقل

---

[1] ابن منظور الإفريقي ، **لسان العرب** ، الجزء الرابع ، دار صادر ، بيروت ، 1988، ص 94.

[2] هناك عدة أشكال للحراك : 1- social mobility: تنقل الاشخاص او المجتمعات الى الاسفل ا والى الأعلى الطبقة أو المكانة الاجتماعية ، في هرم التدرج الاجتماعي .2- intergenerational social mobility: الحراك الاجتماعي داخل الجيل .

والهجرة ،بل يعني الحركة الاحتجاجية والنضال السياسي من اجل تغيير الوضع السائد إلى وضع أكثر أمنا واستقرارا ، وعليه يمكن أن يشترك اللفظان في معنى التنقل إذا نظرنا إلى الأمر من زاوية الانتقال من نظام فاسد إلى نظام راشد أو من شرعية تاريخية إلى شرعية سياسية ، أو من مجتمع بطريكي موجه إلى مجتمع مدني واعي [1].

الحراك الشعبي اصطلاحا :يمكن القول بان مفهوم الحراك يمكن النظر إليه على انه : " من زاوية أخرى ، يعتبر الحراك الاحتجاجي داخل الفضاء العمومي عن أزمة النسق السياسية ، حيث لم يعد بالمكان خطاب الفاعل السياسي وأدواته التنفيذية إقناع المواطنين بالاحتكام إلى المؤسسات والأجهزة الإدارية العمومية في طرح مطالبهم والتكفل بها فيقدمون على الاحتجاج ليتحول هذا الفضاء إلى مكان تمارس فيه صنوف التفاوض الاجتماعي بين المحتجين وأسياد الحقل ، فتضعف هذه الممارسات أداء المؤسسات الحضرية التي يديرها النظام السياسي ، وتكشف عن العجز البيروقراطي الكامن في أنظمة الحكم الحضري .

وعليه إننا ونحن ندرس ظاهرة الحراك بالجزائر نقف أمام أنموذج جديد ومختلف تماما عن إشكال الاحتجاج بدول الربيع العربي ، وهو مختلف حتى عن الحراك السوداني ،فالحراك السوداني شهد أعمال عنف تجاه المتظاهرين ومات الكثير منهم ،بينما في الجزائر منذ بداية الحراك إلى نهايته لم تسجل إي أعمال عنف والضحايا.

المطلب الثاني: خصائص الحراك الشعبي

كشف الحراك الشعبي في الجزائر منذ بدايته عن مجموعة من الخصائص، مما جعله يتميز عن غيره من موجات الحراك الاجتماعي والسياسي التي عرفتها دول عربية أخرى منذ 2011، من أبرز هذه الخصائص ما يلي:

[1] عبد القادر بو عرفة ، (الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق)، **مجلة العلوم الاجتماعية، مجلة محكمة تصدر عن كلية العلوم الاجتماعية** ،العدد 2019/07. الجزائر ، 2019، ص 13

1- سلمية المسيرات الشعبية

وهي الصفة الأولى التي طغت على الحراك الجزائري منذ بدايته، ومن خلال قراءة تحليلية ومعمقة لخصوصية الحالة الجزائرية يمكن استنتاج أن الشعب الجزائري استفاد من تراكمات الماضي وعدم جدوى العنف في العملية الانتقالية وفي تحقيق المطالب (أحداث أكتوبر 1988، فترة الإرهاب منذ 1992، أحداث الحراك العربي)[1] .

2- عنصر الدقة والتنظيم

تميزت مسيرات 22 من فبراير و1 من مارس و8 من مارس و15 من مارس 2019 بمستوى عالٍ من الدقة والتنظيم، سواء من حيث الأماكن المتفَق على الالتقاء والتجمع فيها وسط العاصمة، وفي المحافظات الأخرى، وعبر الجامعات بالنسبة للطلبة، أو من حيث التوقيت، فمسيرات الجمعة من كل أسبوع عادةً ما تبدأ بعد صلاة الظهر وتنتهي في حدود السادسة مساءً.

3- الحشد من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

لعبت صفحات الفيسبوك دورًا أساسيًا في نشر الفكرة والوعي بين المواطنين، وحشد الجماهير وحثها على أخذ الاحتياطات اللازمة كعدم الاصطدام مع أجهزة الأمن، وعدم الاستماع إلى الشعارات المنادية بالعنف والشغب، ويشارك في الحراك الجزائري كل الفئات العمرية والطبقات الاجتماعية، وفئات من المستويات التعليمية والثقافية كافة، رجالاً ونساءً، ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي (خاصة فيسبوك) في حشدها.

4- الوعي والروح الحضارية

يتميز الحراك الجزائري بمستوى عالٍ من الوعي والتحضر، وهو ما دلّت عليه مؤشرات عديدة مثل تقديم الورد لرجال الأمن، وتنظيف الشوارع بعد الفراغ من المسيرات (رمزية الحراك)، وتجنب استخدام أساليب الشغب والعنف اللفظي أو المادي.

---

[1] محمد بلول ، خصائص الحراك الشعبي في الجزائر ، **تم الاطلاع عليه في 2020/6/12، الساعة : 00:45**، نقلا عن الرابط التالي https://www.noonpost.com/content/27036،

5- توحيد الشعارات والمطالب

ما ميز الحراك أيضًا هو توحُّد الشعارات التي رفعها المواطنون، ونادوا من خلالها بالتغيير الجذري للحكومة، والإصلاحات الشاملة لكل المجالات (سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا).

6- عنصر الوحدة الوطنية

عكس الحراك الجزائري صورة إيجابية عن الوحدة الوطنية، بحيث لم تظهر شعارات عنصرية وثنية ومحرّضة إلا نادرًا ومن دون أهمية، فقد تمكن الحراك في الجزائر من توحيد الصفوف وتجاوز معيار الجهوية والعرقية والإثنية، فضلاً عن تأكيد الصلة الوثيقة بين الجيش والشعب من خلال شعارات أبرزها "جيش – شعب – خاوة خاوة"، وهي خاصية كفيلة بأن تجعل الحراك يستمر بنفس الوتيرة (السلمية والإصرار)، حتى يتمكن من تحقيق مطالبه كافة.

لقد تدرّجت المطالب الشعبية من المطالبة بعدم ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة إلى المطالبة بإسقاط الحكومة والنظام ككل، وفي حين تحقق المطلب الأول (إقرار الرئيس بوتفليقة الأسبوع الفارط بعدم ترشحه) لا تزال المطالب الأخرى قيد الانتظار، مع التعامل بحذر مع قرار الحكومة بتأجيل الانتخابات الرئاسية وعقد ندوة وطنية لرسم معالم المرحلة الانتقالية، لذلك فإن الحراك لم يتوقف، مُعبّرًا عن رفض الالتفاف حول مطالبه وحصرها في رفض عهدة خامسة للرئيس بوتفليقة .

خاصية أخرى هي أن الحراك في الجزائر أتى متأخرًا نسبيًا عنه في الدول العربية التي عاشت حراكًا واسعًا منذ 2011، خاصة دول الجوار، ولكن التوقيت حاليًّا هو الأنسب بالنظر إلى الاستفادة من أخطاء الشعوب المجاورة والعمل على عدم تكرارها، فنجاح الحراك له شروطه وضوابطه، وقد يتحقق بالأساليب السلمية والحضارية ما لا يتحقق بالعنف الذي لا يزيد الأوضاع إلا احتقانًا وسوء.[1]

[1] عبد القادر بو عرفة ، (الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق)، مرجع سبق ذكره ، ص16

المطلب الثالث : دوافع الحراك الشعبي

يكشف لنا عنصر المعايشة والمسح ، بان الحراك الجزائري انطلق من جملة من الدوافع والتي هي عبارة عن أسباب غير مباشرة التي تراكمت بفعل الزمن والطغيان السياسي ، والتي نحددها على النحو الأتي

1- **الواقع التراجيدي**: يعيش المواطن الجزائري منذ 1962 واقعا مأسويا من حيث السياسة والاجتماع ، ذلك ان النظام الجزائري منذ تشكله بني على فلسفة الطغيان وشعار الزعيم الملهم ، وقد قادت هذه النظرة الهوجاء إلى ممارسة الاستبداد السياسي في اعتي صوره ، والذي صنع لوقت طويل شعبا خانعا وخاضعا ، ويعبد أوثانه السياسية عبادة لأحد لها ولم تكن العهدة الخامسة هي السبب فحسب ، بل كانت النقطة التي أفاضت الكأس فالتراكم السياسي تراكمت نتائجه حد الانفجار.

2- **الرأس مالية المتوحشة** : لم يتم الانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي بصورة تدريجية وهادفة ،بل تم الانتقال بصورة استعجاليه غير مدروسة ، مما جعل النظام الجزائري يرتبط ارتباطا كليا بأشكال الرأسمالية المتوحشة ، التي مكنت لفئات قليلة سبل الرخاء والثراء ،بينما حشرت الأغلبية في زاوية الفقر وانخفاض القدرة الشرائية[1]

3- **الأنظمة العسكرية** : وجد الشعب الجزائري نفسه أمام استبداديين ،استبداد سياسي ذو صبغة مدنية ، واستبداد ذو صبغة عسكرية ،فالأول استبداد شكلته ممارسات النظام البوتفليقي من خلال سياسية النهب والسلب ،الإقصاء والتهميش ... والثاني من خلال ما يسمى الأمن القومي فتكميم الأفواه ،الاعتقالات ،الملاحقات ،المضايقات ، والمتابعات

[1] اد عبد القادر بوعرفة ، (الحراك الشعبي بالجزائر : الدوافع والعوائق) ، مرجع سبق ذكره ، ص 18

الاستنتاج:

– لا يمكن التحدث عن التعددية و الديمقراطية إذا لم يكن هناك حريات عامة للإفراد و الإعلام و الرأي و جميع التنظيمات و الأحزاب ، كما انه لا بد من الأساس القانوني لهذه الأحزاب و التنظيمات .

– عندما يكون المجتمع ديمقراطي ، فهذا يعني أن المجتمع تعددي يقوم التحول الديمقراطي باعتباره عملية انتقال أو تحول،من نظم لا ديمقراطية إلى نظم أكثر ديمقراطية على مبادئ وأسس أهمها ،التعددية السياسية والحزبية ونزاهة ودورية الانتخابات ،وضمان تداول سلمي على السلطة ووجود مؤسسات سياسية فعالة.

– أن عملية التحول الديمقراطي هي عملية طويلة المدى تقوم على تتابع زمني ،من حيث البدء بالقضاء على النظام السلطوي ،ثم المرحلة الانتقالية ،وصولا إلى مرحلة تعزيز وترسيخ هذا التحول الديمقراطي

– يضير الاحتجاج إلى مشكلات اجتماعية عميقة .

– تشير الإحصاءات إلى تنامي الأشكال المختلفة للفعل الاحتجاجي من جانب ساكنة المدينة الجزائرية للمطالبة بالتكفل بمشكلاتهم الاجتماعية .ويرقى الاحتجاج إلى مستوى الظاهرة الاجتماعية التي تتوسع أفقيًا بما تشغله من الفضاءات الحضرية ،وعموديًا ،يلخّصها مشهد تنامي الفئات الاجتماعية المشاركة فيه.

– الحراك في سياقه المجتمعي يعتبر ظاهرة كمؤشر للثورة الشعبية السلمية ، يحتاج منا لمتابعته و دراسته و قياسه.

الفصل الثاني

دراسة مسار الانتقال الديمقراطي في الجزائر

تمهيد:

انفجرت أحداث 5 اكتوبر1988او ما يعرف –الانتفاضة الشعبية كما تطلق عليها صحف جزائرية– إبان حكم الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد(1992-1979) ، وبدأت إرهاصاتها تظهر يوم 25 سبتمبر/أيلول 1988 عندما نددت نقابة شركة سوناكوم (الشركة الوطنية للسيارات الصناعية) في لقاء عقدته بالفساد.

وفي الرابع من أكتوبر/تشرين الأول 1988 ظهرت مناوشات بأحياء عدة بالعاصمة الجزائرية، لتنفجر الأحداث في الخامس من الشهر والعام ذاته، حيث اعترضت مجموعة من الشباب وسط حي باب الوادي الشعبي حافلة وأنزلوا كل ركابها وأضرموا فيها النار.

وتوسعت المظاهرات في اليوم التالي، وامتدت لبقية أحياء العاصمة مثل الحراش والأبيار وحيدرة وبيلكور، كما امتدت أيضا لباقي الولايات الجزائرية أبرزها وهران وقسنطينة وعنابة وتيزي وزو، وبجاية. وبحسب جريدة "الشروق" الجزائرية، فقد امتدت المظاهرات لقرابة 70% من التراب الجزائري[1].

واستهدف المحتجون خصوصا كل ما يرمز للدولة الجزائرية مثل المقرات الحكومية والأمنية.

وفي السابع من أكتوبر/تشرين الأول 1988 أعلن الرئيس الشاذلي فرض حظر التجول ليلا في العاصمة وضواحيها، وكلف الجنرال خالد نزار بالملف، كما انتشرت قوات الجيش في كامل أحياء العاصمة الجزائرية، قدرت مصادر عددها بعشرة آلاف جندي.

وفي العاشر من أكتوبر/تشرين الأول ظهر الرئيس الشاذلي على شاشة التلفزيون الرسمي، ودعا المواطنين للتعقل ووعدهم بإصلاحات في جميع المجالات السياسية والاقتصادية.

[1] الانتقال الديمقراطي في الجزائر ، 2019/6/23، **تم الاطلاع عليه في 2020/6/12**، نقلا عن الموقع التالي : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/5/15/.

وأسفرت الأحداث التي شارك فيها مختلف شرائح المجتمع، من طلبة وعاطلين عن العمل وعمال، عن مقتل 120 شخصا حسب الإحصائيات الرسمية، ونحو 500 حسب نشطاء، كما تم توقيف 15 ألف شخص.

المبحث الأول : إقرار التعددية 1989

الأحزاب السياسية هي تلك التنظيمات أو التشكيلات التي تتكون من مجموعة من الأفراد تربطهم وحدة الفكر والهدف متبنين منهج سياسي موحد في ظل نظام قائم يعمل على نشر وتنفيذ أفكارها من أجل كسب ثقة عدد أكبر من الفئات الاجتماعية من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة في اتخاذ قراراتها على الأقل.

والجزائر كغيرها من الدول خاضت تجربة حزبية من الاستقلال إلى يومنا، وعرفت نظام قانوني يحكم كيفية إنشاء الأحزاب السياسية ومنعها، وتميزت كل فترة بخصوصياتها ويمكن تقسيم هذه التجربة إلى مرحلتين أو مطلبين مهمين، مرحلة ما قبل 1989 أي مرحلة الحزب الواحد ومرحلة ما بعد 1989 إلى يومنا هذا، أي مرحلة التعددية، ونتناول هذين المطلبين في هذه الدراسة من الناحية القانونية ومدى تأثير المشرع في هذه التجربة [1].

المطلب الأول : التجربة الحزبية قبل دستور 1989 (مرحلة الحزب الواحد).

بعد الاستقلال مباشرة ومخافة من الفراغ التشريعي صدر قانون تحت رقم 157/62 مؤرخ في 1962/12/31 مضمونه سريان التشريع الفرنسي النافذ إلى غاية 1962/12/31 إلا ما يتعارض مع السيادة الوطنية[2].

معنى أن النصوص السارية المفعول آنذاك تسمح بتشكيل الأحزاب السياسية خاصة تلك التي كانت موجودة حتى قبل الاستقلال كجمعية العلماء المسلمين، الحزب الشيوعي.

ولوضع حد لذلك و للمحافظة على جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي ووحيد لقيادة الحياة السياسية في الجزائر، على أساس أنها فجرت الثورة وقادتها إلى الاستقلال، صدر مرسو ما تحت رقم 297/63مؤرخ في 14 أوت 1963تضمن منع إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، حيث تضمنت المادة الأولى منه" يمنع على مجموع التراب الوطني كل الجمعيات أو التجمعات الذين لهم هدف

---

[1] احمد سويقات ، **التجربة الحزبية في الجزائر(1962– 2004)** ، (جامعة ورقلة) ، ص44

[2] صدر بالجريدة الرسمية رقم 2 ص 18 باللغة الفرنسية 1963 وألغي هذا القانون بواسطة الأمر **29/73** المؤرخ في 1973/07/05 ج.ر رقم 62.

سياسي"، أما المادة الثانية تنص "كل مخالفة للمادة السابقة يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول".

ولتعزيز ذلك صدر دستور 10سبتمبر 1963حيث نص في مادته 23 على أن "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد في الجزائر"، أما المادة 24 نصت على "أن جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة وتوجيه عمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني و الحكومة". وبصدور هذه النصوص لم يسمح بتشكيل أو اعتماد اى جمعية أو حزب سياسي أو أي نشاط ذو صبغة سياسية في تلك الفترة. كما أن بيان الانقلاب الذي حدث في 19جوان 1965تبنى ما جاء في برنامج طرابلس وميثاق الجزائر ، مما يستشف منه بان تشكيل الجمعيات أو الأحزاب ذات الصبغة السياسية ممنوع عبر كامل التراب الوطني .

وبقيت الأمور على ذلك إلى غاية سنة 1971[1]، إذ صدر نص خاص بتنظيم الجمعيات والمتمثل في الأمر رقم79/71المؤرخ في 3 ديسمبر 1971، واهم ما يلفت الانتباه في هذا النص هو المادة 23 إذ تنص"تؤسس الجمعيات ذات الطابع السياسي بموجب مقرر من السلطات العليا للحزب، يكون التأسيس موضوعا لمرسوم ينشر في الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ويخضع حل الجمعيات ذات الطابع السياسي لنفس الأوضاع المتعلقة بتأسيسها".

المطلب الثاني : الحزبية بعد دستور1989

لقد اعتبر المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني آنذاك أن أحداث 5 أكتوبر 1988 أعمال شغب ، وان الذين قاموا بها لا يتمتعون بالحس المدني مدفوعين من قوة خارجية،و على إثر ذلك أعلنت حالة الطوارئ و ألقى رئيس الجمهورية يوم 10اكتوبر 1988 وتبعه بعد ذلك تعديل شامل في 23نوفمبر 1989 . وفي 27-28 نوفمبر 1988 انعقد المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني وتم فيه تقبل مختلف الحساسيات السياسية في إطار جبهة التحرير الوطني تمهيدا لصدور قانون الجمعيات السياسية فيما بعد.

[1] **المرسوم رقم 71/79**المؤرخ فى 3ديسمبر1971صادر بالجريدة الرسمية رقم : 151بتاريخ 31 ديسمبر 1971ص 1815.

على ضوء ذلك تم عرض مشروع التعديل الدستوري الثاني في 1989/11/23 الذي صادق عليه الشعب بأغلبية مطلقة، من أهم ما تضمنه هو مبدأ التعددية الحزبية حيث نصت المادة 40 "حق إنشاء الجمعيات ذات طابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات السياسية والوحدة الوطنية و السلامة الترابية واستغلال البلاد وسيادة الشعب" .

ويرى بعض فقهاء القانون أن استخدام دستور 1989 لمصطلح جمعية سياسية ليس من قبيل الصدفة ، وإنما كان المقصود منه هو ترك الباب مفتوحا أمام التشكيلات السياسية للانضواء تحت راية جبهة التحرير الوطني[1]. بداية ظهور الجمعيات السياسية قبل التعديل الدستوري بأيام بدأت تظهر للوجود التشكيلات السياسية ، حيث تم إنشاء التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في 11 فيفري 1989، والجبهة الإسلامية للإنقاذ في 21 فيفري 1989، إتحاد القوى الديمقراطية في 23 فيفري 1989. عند تاريخ 30 سبتمبر 1989 تم الاعتراف بخمسة تشكيلات سياسية وهي الحزب الاجتماعي الديمقراطي، حزب الطليعة الاشتراكية، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الحزب الوطني للتضامن والتنمية.

ولتكريس ما جاء في دستور 1989 صدر قانون 11/89 المؤرخ في 1989/07/05 يتعلق بالجمعيات السياسية حيث جاء في المادة الثانية "تستهدف الجمعية ذات الطابع السياسي في إطار المادة 40 من الدستور جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي، ابتغاء هدف لا يدر ربحا وسعيا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية " ويرى كذلك بعض الأساتذة أن استعمال مصطلح الجمعية بدلا من حزب يرمي إلى 3 أمور :

1-"تضييق مجال ونفوذ التعددية لينحصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعالة والمؤثرة".

2- "استبعاد انتعاش أو قيام أحزاب معينة".

4- "افتراض عدم وجود أو قيام أحزاب مؤهلة وقادرة على خوض معركة المنافسة السياسية

[1] احمد سويقات ، **التجربةالحزبية في الجزائر 1962– 2004** ، مرجع سبق ذكره، ص 45

المبحث الثاني : رصد للتعديلات الدستورية اللاحقة

تحتاج كل دولة إلى دستور، يؤطر مؤسساتها، ويحدد آليات الوصول إلى السلطة وممارستها، وتصان من خلاله حقوق الأفراد وحرياتهم[1]، لذلك كله يكون الدستور مطلبا ملحا بعد استرجاع الدولة لسيادتها، كما يمكنها أن تدخل تعديلات جزئية عليه تماشيا مع التطورات التي تشهدها، أو ربما قد تستدعي الظروف إلغاءه كليا واستبداله بدستور جديد تبعا لمقتضيات المرحلة.

لقد عرفت الجزائر نصوصا دستورية بالمفهوم المادي أثناء الاحتلال من خلال النص المنظم للمؤسسات المؤقتة للثورة الجزائرية الذي صادق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية[2] . وبعد استرجاع السيادة الوطنية مباشرة، كانت الألوية لوضع دستور للبلاد، ثم تلاحقت بعده عدة نصوص دستورية استدعتها ظروف كل مرحلة، حتى قيل أن النص الدستوري في الجزائر كان

وسيلة لتجاوز الأزمات[3]، مما ترتب عنه تضخم في الوثائق الدستورية وها هي الجزائر تستعد اليوم لوضع مشروع دستور جديد، تتويجا لمشروع الإصلاحات السياسية الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية في خطابه الموجه للأمة في 15 أفريل 2011.

في هذا الإطار، سنتناول في هذا المقال تطور النصوص الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال، انطلاقا من أول دستور عرفته البلاد سنة 1963 لغاية آخر تعديل دستوري سنة 2008، مستعيدين للظروف التي وضعت فيها ومركزين في نفس الوقت على الإجراءات التي اتبعت في إعدادها وتعديلها.

المطلب الأول : مواكبة النص الدستوري لعملية الانتقال الديمقراطي

أولا : دستور 1989 ومحاولة إعادة التوازن بين السلطات

في فبراير 1989، وافق الشعب على مشروع دستور جديد، ويبدو أن اللجوء إلى تعديل الدستور مرتين في ظرف أربعة أشهر دون المرور على البرلمان كان تعبيرا عن القطيعة، مع"قبول فكرة

---

[1] نصت **المادة 16** من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن أن كل مجتمع ليس فيه ضمانات لحقوق الأفراد وليس فيه تحديد للسلطات هو مجتمع ليس له دستور

[2] ا.حسني بودياري، **الوجيز في القانون الدستوري** ، (دار العلوم والنشر والتوزيع،2003)، ص 110.

[3] عمار عباس ،محطات بارزة في تطور الدساتير الجزائرية ، (كلية الحقوق والعلوم السياسية)، (جامعة مصطفى اسطمبولي) ، معسكر الجزائر ،نقلا عن الرابط التالي :http://www.webreview.dz/IMG/pdf/2-10.pdf

إصلاح مرن تقوم على البناء ثم التهديم وليس على التهديم ثم البناء"[؛ بإدراج أحكام جديدة، أحدثت تغييرا جذريا على بنية النظام السياسي الجزائر بالأمر الذي دفع إلى القول بميلاد جمهورية ثانية[1]، بتجاوز مبادئ كثيرة، كالخيار الاشتراكي ونظام الحزب الواحد

إضافة إلى التأكيد على ازدواجية السلطة التنفيذية؛ كان توسيع الدور الرقابي للبرلمان، يستهدف ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات؛ فإذا كان رئيس الجمهورية أكبر المستفيدين من التعديلات الدستورية التي أعقبت أحداث أكتوبر 1988، باحتفاظه بأهم اختصاصاته مع انعدام مسئوليته السياسية، فالمجلس الشعبي الوطني هو ثاني المستفيدين، بتخلصه من وصاية الحزب الواحد، وأصبح مراقبا للحكومة ورئيسها، أما مجال الحقوق والحريات، فقد وسع الدستور الجديد مجالها، مستلهما كثيرا من المبادئ من رصيد الحركة الوطنية ومن التحولات التي عرفها

العالم نهاية الثمانينات؛ الأمر الذي دفع إلى القول بعودة النظام الدستوري الكلاسيكي للبلاد، ليساهم في تكسير نظام سياسي مغلق، مع تجسيد مبادئ دولة الحق والقانون، وتحرير الدولة في مواجهة الحزب[2]

بإفراغه من الجوانب الإيديولوجية، وتكريسه للجوانب القانونية فقط، يكون الدستور الجديد، أقرب ما يكون إلى دستور قانون ، بتكريسه للحقوق والحريات، مع توفير الضمانات الكافية لحمايتها، وتنظيمه للسلطات وتحديد العلاقة بينها.

علما أن هناك صعوبة للفصل بين دستور برنامج (CONSTITUTION PROGRAMME) ودستور قانون(CONSTITUTION LOIS)، مادام هذا الأخير لا يخلو من الأمور الإيديولوجية، ولعل الدستور الفرنسي لسنة 1958 خير مثال على ذلك، لأنه"يضبط قواعد اللعبة الديمقراطية من جهة ويحافظ على توازن علاقات القوى من جهة أخرى".

[1] أنظر **المرسوم الرئاسي رقم 89–18** المؤرخ في 28 فبراير 1989، يتعلق بنشر تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير سنة 1989، الج ر ج ج، رقم 9 المؤرخة في 01-03-1989، ص 230؛ وقد صوت عليه بنعم 7290760 ناخبا من بين 9928438 صوتا معبرا عنه.

[2] احمد سويقات ، **التجربةالحزبية في الجزائر 1962– 2004** ، مرجع سبق ذكره، ص46

ثانيا : إخفاق دستور 1989 في تأطير عملية الانتقال الديمقراطي

عرفت البلاد أوضاعا متوترة في شهر جوان 1991 احتجاجا على قانوني الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية، اللذين أعيب عليهما أنهما وضعا لخدمة الحزب الحاكم؛ ثم أخذت الأحداث مسارا آخر عقب تعليق تشريعات ديسمبر 1991، بعد استقالة رئيس الجمهورية في 11 جانفي 1992، وكشفه عن حله للمجلس الشعبي الوطني في 4 جانفي 1992، وهي الحالة التي لم ينظمها دستور 1989 في مادته 84.

لقد رأى البعض بأن القول بوجود فراغ دستوري، لم يكن ليحجب خرق الدستور، وأن مصدر الأزمة يكمن في الابتعاد عن تطبيق المادة 84 من الدستور، بينما رأى جانب آخر بأن تعليق المسار الانتخابي يعبر عن صعوبة التعايش بين تيارات متباينة.

في محاولة لتجاوز هذه الأزمة الدستورية، انعقد المجلس الأعلى للأمن؛ ورغم أن دوره استشاري، إلا أنه تجاوز ذلك بإعلانه عن استحداث مجلس أعلى للدولة خول له ممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في دستور 1989. واستتبعه بمجلس وطني استشاري؛ لشغل مؤسستي الرئاسة والمجلس الشعبي الوطني الشاغرتين[1].

المطلب الثاني : دستور 1996 محاولة لتجاوز مخلفات ازمة 1992

بعد إجراء الانتخابات الرئاسية في 16 نوفمبر 1995[2]، طرحت رئاسة الجمهورية مذكرة للحوار الوطني، ضمنتها خارطة طريق للخروج من الأزمة التي واجهتها البلاد منذ 1992؛ تنطلق بتعديل دستور 1989، على الرغم من أنه لم يطبق بشكل كلي، ولم تظهر آثاره على الساحة القانونية والسياسية، حيث جمد جزئيا ابتداء من سنة 1992[3].

---

[1] . احمد سويقات ، مرجع نفسه ص48

[2] والتي تعتبر أول انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ الجزائر شارك فيها السادة: محفوظ نحناح، سعيد سعدي، نور الدين بوكروح، واليامين زروال، توجت بفوز هذا الأخير بالأغلبية المطلقة في الدور الأول

[3] احمد سويقات ، **التجربةالحزبية في الجزائر 1962– 2004** ، مرجع سبق ذكره، ص49

اولا : دوافع الاصلاح المؤسساتي وتعديل دستور 1989

أكدت مذكرة الحوار الوطني، على أن دستور 1989 الذي صدر في سياق طبعته ظروف استثنائية، كان عليه أن يستجيب للعديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها البلاد، لاسيما بعد أحداث أكتوبر 1988؛ غير أن الثغرات التي عرفتها بعض أحكامه، وتداعيات القوانين المنظمة للعملية السياسية من جهة، وممارسة الحريات في جو طبعه عدم استعداد المجتمع من جهة أخرى، أفضت إلى انحرافات خطيرة، يتطلب الأمر تصحيحها؛ لأجل ذلك حددت الأهداف المتوخاة من الإصلاح المؤسساتي، وحصرتها في إزالة الآثار السلبية التي أفرزها تطبيق دستور1989، وكذا النصوص القانونية التي تنظم سير العملية الديمقراطية.[1]

تضاربت الآراء حول شرعية اللجوء إلى تعديل دستور 1989 من عدمها، في ظل شغور البرلمان، ففي حين اعتبر البعض أن التعديل الدستوري في حالة كهذه، يكون مخالفا للإجراءات

الدستورية، ارتأى جانب آخر بأن الإجراء دستوري ،مادامت النصوص الدستورية هي نتاج لسياق سياسيي واجتماعي واقتصادي، وتعديلها يعد من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الدستوري.

ثانيا: أهم التعديلات التي جاء بها دستور 1996

انصبت التعديلات التي جاء بها دستور 1996 على تنظيم السلطات، وانعكست أحكامه على النصوص القانونية المنظمة للممارسة الديمقراطية، على الخصوص قانوني الأحزاب السياسية والانتخابات، حتى تتلاءم مع الواقع الجديد، الناجم عن التجربة التي مرت بها البلاد منذ 1992 .

على مستوى السلطة التنفيذية، وضمانا للتداول السلمي على السلطة، تم تحديد تجديد العهدة الرئاسية بمرة واحدة فقط، مع استرجاع رئيس الجمهورية لسلطة التشريع بأوامر، وذلك بهدف"ضمان استمرار الدولة وسير مؤسساتها في جميع الظروف"، وإن كان البعض قد رأى بأن ذلك مساس بمبدأ الفصل بين السلطات، وإضعاف للسلطة التشريعية؛ هذه الأخيرة التي أصبحت ثنائية باستحداث غرفة ثانية ممثلة في مجلس الأمة، على غرار كثير من الأنظمة الديمقراطية، بهدف"مضاعفة مجال التمثيل الوطني

[1] . احمد سويقات، مرجع نفسه ص49

عن طريق ضم منتخبي الجماعات المحلية، والكفاءات والشخصيات الوطنية، ومن ثم ضمان مسار تشريعي أحسن، إلى جانب استقرار مؤسسات الدولة واستمرارها؛ من خلال إمكانية تولى رئيس مجلس الأمة لرئاسة الدولة، عند شغور رئاسة الجمهورية[1].

في المجال التشريعي، أصبح البرلمان مختصا بالتشريع بقوانين عضوية في المجالات المكملة للدستور، تخضع لرقابة المطابقة قبل صدورها؛ وقد كان الهدف من استحداثها دعم"المبادئ التي تضمن الحريات الفردية والجماعية، ودرأ مخاطر أي استغلال حزبي لمجالات في غاية الأهمية"، وعلى رأسها قوانين الانتخابات والأحزاب السياسية والإعلام والأمن الوطني؛ إضافة إلى القانون الأساسي للقضاء والتنظيم القضائي.

امتدت آثار التعديل الدستوري، لتشمل قانوني الانتخابات والأحزاب السياسية، حيث تبنى قانون الانتخابات لسنة 1997، نظام التمثيل النسبي لتحديد نتائج الانتخابات التشريعية والمحلية، وقد كان هذا التوجه مبني على المعطيات التي أفرزتها التجربة التعددية المجهضة سنتي 1990 و 1991؛ وضمانا لمشاركة فعلية للمواطنين والقوى الوطنية في الحياة السياسية، وترقية التنافس بين البرامج السياسية، لدفع الناخبين لاختيار المشاريع بدل الأشخاص، وهذا ما يؤكد مدى تأثير قانون الانتخابات على الأحزاب السياسية وعلى النظام السياسي ككل.

أما على المستوى الحزبي الذي عرف تكاثرا للجمعيات السياسية بعد إقرار التعددية، نظرا لمرونة إجراءات التأسيس، وتظافرها مع التشجيعات المادية غير الملائمة، مما أعاق"محاولات بعض التشكيلات أو الشخصيات في التدرج نحو تجميع حساسيات سياسية متقاربة"، تم إدراج مجموعة من الخطوات الواجب إتباعها ليصبح وجود الحزب شرعيا؛ يتعلق الأمر خاصة بعقد المؤتمر التأسيسي بعد مرور سنة من تاريخ التصريح بتأسيس الحزب، حتى يتبع تشكيله"مسارا تدريجيا ..من أجل تمكين أصحاب المبادرة ..من توفير الشروط اللازمة لعقد مؤتمر تأسيسي، يخول وحده تحديد القانون الأساسي

[1] احمد سويقات ،المرجع نفسه، ص50

للحزب.. وأهدافه"، مع ضرورة تمركز الحزب في الأغلبية المطلقة لولايات الوطن حتى يكون ذا بعد وطني[1].

وحتى يتمكن الحزب من ممارسة نشاطه، يتطلب حصوله على الاعتماد من وزير الداخلية، وبهذا يكون تأسيس الأحزاب السياسية قد انتقل من مجرد التصريح إلى الترخيص المسبق للإدارة. كل هذه الإصلاحات الدستورية والتشريعية، التي امتدت إلى تنظيم السلطات وترقية الممارسة السياسية، مهدت للعودة إلى المسار الانتخابي التعددي، الذي سمح بتشكيل مجالس تعددية، أتاحت لمعظم الأطياف السياسية الإنخراط في العمل السياسي، وبذلك تم تجاوز آثار الأزمة باستكمال تشكيل المؤسسات الدستورية الشاغرة[2].

ثالثا: التعديلات الدستورية الجزئية لسنتي 2002 و2008

كان دستور 1996، على موعد مع تعديلات جزئية في سنتي 2002 و2008، وعلى الرغم من رغبة رئيس الجمهورية في تعديل دستوري جذري يتطلب استفتاء الشعب حوله، إلا ان ظروف البلاد حينها لم تكن تتيح ذلك، فتم إرجاءه لوقت لاحق، حيث اقتصر التعديل الأول على ترقية تمازيغت لغة وطنية، في حين انصب الثاني على تنظيم السلطة التنفيذية من الداخل، إضافة إلى ترقية حقوق المرأة ودسترة رموز الثور.

1- ترقية تمازيغت لغة وطنية

لأنه كان من غير الممكن استفتاء الشعب حول أحد مكونات هويته، بادر رئيس الجمهورية سنة 2000 بتعديل دستوري استهدف ترقية تمازيغت بمختلف تنوعاتها اللسانية كلغة وطنية ،مستندا على آلية التعديل من خلال البرلمان، بعد أخذ رأي المجلس الدستوري.

وعلى الرغم من أن هذا العديل يبدو مساسا بأحد المبادئ التي حصنها الدستور من تعديل،إلا أن هناك من رأى بأن ليس في ذلك مخالفة للدستور، لأنه استهدف ترقية إحدى مكونات الهوية الوطنية إلى مصاف اللغة الوطنية، كما أن الأمر يتعلق بإضافة وليس بحذف.

---

[1] **الفقرة 48** من مذكرة الحوار الوطني.

[2] رأي **رقم 01** / ر. ت د / م د / مؤرخ في 20 محرم عام 1423 الموافق 3 أبريل سنة 2002، يتعلق بمشروع تعديل الدستور.

وهو الموقف الذي تبناه المجلس الدستوري، عندما ارتأى بأن دسترة تمازيغت لغة وطنية بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني، لا يمسّ بالمركز الدستوري للّغة العربية باعتبارها"اللّغة الوطنية والرسمية" للبلاد، كونها عنصرا من عناصر الأمازيغية التي تشكل إحدى المكونات الأساسية للهوية الوطنية المذكورة في البند الثاني من المادة 8 من الدستور، والواردة

ضمن المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، والمبينة في ديباجة الدستور، وفي ذلك تدعيم للمكونات الأساسية للهوية الوطنية وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية[1].

2- التعديل الدستوري لسنة 2008، وإعادة ترتيب السلطة التنفيذية

إذا كان التعديل الدستوري لسنة 2008 قد استهدف ترقية الحقوق السياسية للمرأة ، وكتابة تاريخ البلاد وتعليمه للأجيال الناشئة ،زيادة على دسترة رموز الثورة، خاصة العلم والنشيد الوطنيين، إلا أن الدافع الأساسي والملح للتعديل تمثل في تمكين رئيس الجمهورية من الترشح لعهدة ثالثة، خلافا لما كان ينص عليه دستور 1996 ،إضافة إلى إعادة ترتيب السلطة التنفيذية من الداخل بإزالة التناقضات التي عرفتها منذ التعديل الدستوري الجزئي الذي أعقب حوادث أكتوبر 1988، الذي أقام ازدواجية شكلية باستحداثه لمنصب رئيس الحكومة، مكلف بتنفيذ برنامجه، إلى جانب رئيس الجمهورية المطالب هو الآخر بتنفيذ البرنامج الذي انتخب على أساسه، وهو مسئول سياسيا على تنفيذه أمام هيئة الناخبين[2].

لقد استهدف التعديل الدستوري لسنة 2008"إعادة تنظيم وتدقيق وتوضيح الصّلاحيات والعلاقات بين مكوّنات السلطة التنفيذية، أو على الأقل التخفيف من حدتها، كي تصبح"قوية موحدة ومنسجمة"؛ وبتركيزه للسلطة التنفيذية لدى رئيس الجمهورية، بعد استبدال منصب رئيس الحكومة بوزير أول، يكون هذا التعديل قد أضفى طابعا رئاسيا على النظام السياسي الجزائري، وهو الوضع الذي كرسته الممارسة السياسية في الجزائر منذ 1962، وحتى قبل هذا التعديل فقد أصبح ميل النظام السياسي

[1] رأي **رقم 01** / ر. ت د / م د / مؤرخ في 20 محرم عام 1423 الموافق 3 أبريل سنة 2002، يتعلق بمشروع تعديل الدستور.

[2] من بيان مجلس الوزراء عقب مصادقته على مشروع التعديل الدستوري، وهو ما أكده المجلس الدستوري عندما ارتأى بأن هذا البرنامج"هو برنامج رئيس الجمهورية الذي حظي بموافقة الشعب عن طريق الفعل الانتخابي معبرا بذلك عن إرادته بكل سيادة".

الجزائري نحو الطابع الرئاسي أكثر وضوحا منذ 1999، من خلال تبني الحكومات المتعاقبة لبرنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والتزامها بتنفيذه.

لقد أصبح الوزير الأول مجرد منسق لعمل الحكومة التي يعينها رئيس الجمهورية، والمطبقة لمخطط عمل، يقتصر مضمونه على تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية[1].

غير أن هذا الترتيب الجديد للسلطة التنفيذية، لم يحل دون طرح بعض التساؤلات، خاصة تلك المتعلقة بالمسؤولية السياسية للحكومة، والتي يمكن أن تفسر في حالة تقريرها، بأنها

مسؤولية سياسية غير مباشرة لرئيس الجمهورية؛ وهو ما يتعارض مع الدستور الذي أعفاه من هذا النوع من المسؤولية، مع بقائه مسؤولا جنائيا أمام المحكمة العليا للدولة.

رابعا: إجراءات **إعداد مشروع التعديل الدستوري المرتقب**

عرفت الساحة السياسية جدلا حول الأسلوب الواجب أتباعه لإعداد مشروع التعديل الدستوري المرتقب، فبين مطالب بمجلس تأسيسي، ورافض له، فصل بيان مجلس الوزراء المنعقد في 02 ماي 2011 في الإجراءات التي ستتبع، وذلك بتعيين رئيس الجمهورية للجنة مختصة"يرفع إليها ما سيصدر عن الأحزاب والشخصيات من عروض واقتراحات..بعد استشارة واسعة حول كل ما يُزْمع العمد إليه من إصلاحات سياسية[2].

في هذا الإطار، قامت لجنة المشاورات الوطنية التي ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، بالاستماع إلى مختلف مكونات المجتمع، بعد توجيهها الدعوة لأكثر من 250 طرف من أحزاب سياسية وشخصيات وطنية ، بغية استقاء آراءها واقتراحاتها، حول مراجعة الدستور، وقبل ذلك، حول جملة الإصلاحات التشريعية المطلوبة؛ تلتها جولة جديدة من المشاورات بعد الانتخابات التشريعية والمحلية التي

[1] أصبحت **المادة 79** من دستور 1996 بعد تعديل 2008 تنص على أنه"ينفّذ الوزير الأوّل برنامج رئيس الجمهورية، و ينسق من أجل ذلك، عمل الحكومة"

[2] اعتبر نور الدين بحبوح الأمين العام لحزب اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية، جلسات المشاورات بـ"المبادرة التي تستحق الإشادة بها"، يومية الجزائر الجديدة، المؤرخة في 08 فبراير 2013؛ في حين رأى محمد عكوشي الأمين العام لحركة الاصلاح الوطني، أن هذه المشاورات كانت" أقل أهمية من المشاورات التي جمعتهم مع عبد القادر بن صالح"، يومية الفجر المؤرخة في 06 جانفي 2013.

جرت في نهاية سنة 2012، قادها الوزير الأول السيد عبد المالك سلال، أين أصبح موضوعها مقتصرا على وضع تصور للتعديل الدستوري القادم.

وقد توج هذا المسار بتقديم اقتراحات كانت"محل دراسة شاملة وعمل تلخيصي من طرف مجموعة عمل مؤهلة أنشئت لهذا الغرض"؛ ضمنت عملها في وثيقة أولية عرضت على رئيس الجمهورية للنظر والتقدير؛ والذي قرر على إثر ذلك، تنصيب لجنة خبراء"تتولى إعداد مشروع

تمهيدي للقانون المتضمن التعديل الدستوري، على أن يستند في آن واحد إلى الاقتراحات المعتمدة التي قدمها الفاعلون السياسيون والاجتماعيون، وإلى توجيهات رئيس الجمهورية في

الموضوع، وذلك بغرض ترجمتها إلى أحكام دستورية"، وقد كلف رئيس الجمهورية الوزير الأول بتنصيب هذه اللجنة التي ضمت في عضويتها أساتذة جامعيين، أنيط بها مباشرة المهام التالية:

1 - تقديم عند الإقتضاء، كل اقتراح تراه وجيها، بغرض إثراء الوثيقة؛

2- إعداد مشروع تمهيدي للقانون المتضمن التعديل الدستوري، وإدراج أحكام انتقالية

عندما يتطلب ذلك تطبيق مادة من المواد، ضمانا لتطبيقها التدريجي، على أن يكون هذا المشروع التمهيدي مرفقا بمشروع تمهيدي لعرض الأسباب؛

3- عرض نتائج أعمالها على رئيس الجمهورية، للنظر والتقدير؛

4. بعد تأكده من مراعاة اقتراحات الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، وعدم تعارض المشروع التمهيدي مع القيم الأساسية للمجتمع الجزائري، وبمقتضى السلطات التي يخولها إياه الدستور، يقرر رئيس الجمهورية الصيغة النهائية لمشروع التعديل الدستوري، الذي سيخضع للإجراءات المقررة في الدستور، وذلك بحسب أهمية وطبيعة التعديلات المعتمدة[1].

المبحث الثالث : تكريس الديمقراطية التشاركية في 2016

شكلت الديمقراطية التشاركية في الآونة الأخيرة مضمونة الخطاب السياسي في الجزائر لا سيما في أعقاب اعتماد وإصدار الدستور المعدل لسنة 2016 ، وهو الأمر الذي يمكن خلاله لمس عزم

[1] كلمة الوزير الأول السابق السيد عبد المالك سلال عن تنصيبه للجنة الخبراء في أفريل2008.

السلطات العمومية على تجسيد هذا المبدأ على مستوى المجالس المنتخبة إقليميا وفق مقاربة خاصة بالبلد تتزامن وعمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية على إعداد نصين قانونيين احدهما عضوي منظم للجماعات الإقليمية و أخر سيعمل على التفصيل في المقاربة الجزائرية التشاركية . أن مبدأ الديمقراطية التشاركية قد سبق تكريسه في الجزائر بصدور قانون البلدية في 2011 وهو نص تضمن الآليات الكفيلة بتحقيقها كما يسجل تلك المحاولة الأولى لتطبيقها في الجزائر باشتراك المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في استشارة وطنية حول التنمية المحلية وذلك في سنة 2011[1].

المطلب الأول : مفهوم الديمقراطية التشاركية

سيقف المطلع على التعريفات التي تمت صياغتها بخصوص الديمقراطية التشاركية على فكرتين أساسيتين أشير إليهما بحيث آن الفكرة الأولى تفيد إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات وفي وضع السياسات التي تؤثر بشكل مباشر في مناحي حياتهم ، فثمة من المفكرين من ذهب

إلا أن الأمر يتعلق بشكل من الديمقراطية الذي يتيح : " مشاركة أعضاء المجتمع في اتخاذ القرارات التي تتعلق بهم " ، من خلال ما يوجد به من مؤسسات .

وبهدف تحقيق هذه المشاركة فان الديمقراطية التشاركية تصبح بمثابة آليات تفسح المجال ليتدخل المواطنون مباشرة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بتسيير شؤونهم وكذا تمكينهم من مراقبة

مدى تنفيذ هذه القرارات . وأما بشان الكيفيات التي توضع لتحقيق المشاركة فالتصور المواطن يضمن حق : الحصول على فرصة الأخبار والاستشارة في تقييمها على المستوى المحلي[2] .

الفكرة الأخرى التي حملتها التعريفات المشار إليها نجدها ذات الصلة بقضية التفاعل الذي تتسم به مشاركة المواطنين ، وفي هذا الإطار نجده قد وصف على انه عبارة عن تفاعل مباشر ونشط يميز العلاقات بين المواطنين والسلطات أو أعضاء المجالس المنتخبة على المستوى المحلي .

---

[1] مراد جاني ، (الديمقراطية التشاركية في الجزائر : بين التشريع والممارسة)، **المجلة الجزائرية للسياسة العامة**، لعدد 11 ، جامعة البليدة لونيسي علي ، الجزائر ،اكتوبر 2016، ص176

[2] مراد جاني ،المرجع نفسه ، ص 178.

ومن الناحية القانونية فان الفقه الدستوري يشير إلى الديمقراطية التشاركية على أنها شكل غير مباشر يقوم من خلاله الشعب بتفويض سلطاته إلى هيئة منتخبة لكن دون أن يطال ذلك عددا من السلطات التي يمارسها بنفسه[1].

المطلب الثاني : تكريس الديمقراطية التشاركية في دستور 2016

سبق التعديل الدستوري لعام 2016 ، تعديل دستوري لعام 2008 الذي بادر به رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة دون اللجوء إلى الاستفتاء والذي تضمن المواضيع التالية :

1-حماية رموز ثورة نوفمبر المجيدة التي هي رموز الجمهورية الديمقراطية الشعبية .

2-ترقية الحقوق السياسية للمرأة

3-ترقية كتابة التاريخ وتدريسه

4-تكريس حق الشعب في اختيار قادته ، بكل سيادة وحرية .

5-إعادة تنظيم العلاقات بين مكونات السلطة التنفيذية وتحديدها وضبطها وتوضيحها، دون المساس بالتوازن بين السلطات .

من خلال هذه المواضيع أعاد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعث قواعد الديمقراطية خصوصا بعد انفراج المأزق الأمني ورفع حالة الطوارئ سنة 2011 ، فنجح في إقامة التوازن والاستقرار السياسي ، فقد جسد تعديل الدستور لعام2016 النمط الجمهوري الديمقراطي وتشجيع الديمقراطية القائمة على المشاركة ودور المواطنين وتطبيق سياسية المصالحة الوطنية ، وتعزيز الدعائم المؤسساتية للديمقراطية وضمان ممارسة الحقوق والحريات في الحياة العامة ، وعزز جملة من أمور من بينها دور ومكانة المرأة والشباب في المجتمع إضافة إلى حقوق المعارضة ، التي تساهم هي الأخرى في هذه الحركية التي تعزز دولة القانون وتفتح مجالا حقيقيا للتعبير عن المواطنة والواقع أن كل هذا الجهد يعتبر تنمية منطقية للطريق الطويل الذي

[1]- مراد جاني ،المرجع نفسه ، ص179.

سلكه شعبنا صوب الحرية والتقدم والعدالة الاجتماعية ، وهي المثل التي نادت بها ثورة أول نوفمبر 1954 المجيدة منذ اندلاعها [1].

في أطار تطبيق سياسة الحكم الرشيد والدولة الوطنية القائمة على الديمقراطية التشاركية التي جسدتها مواد متفرقة في تعديل الدستوري لعام 2016 ، والتي سنقوم بدراستها في النقاط التالية :

أولا : المشاركة السياسية

تعني المشاركة السياسية بأنها منح المواطنين فرص متساوية لتحديد طبيعة نظام الحكم والمساهمة في تقرير مصير بلادهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتظهر المشاركة من خلال :

أ- **الأحزاب السياسية :**

لقد أقرت المادة 52 الحق في إنشاء الأحزاب السياسية ، مع اشتراط أن لايتم التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم للهوية الوطنية والوحدة الوطنية ، وأمن التراب الوطني وسلامته ، واستقلال البلاد ، وسيادة الشعب وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة ... تحدد التزامات وواجبات أخرى بموجب قانون عضوي ، كما تلتها المادة 53 .

تعتبر الأحزاب السياسية بمثابة عنصر يندرج ضمن آليات تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية ،إذ نستنتج من نص المادة 52 على أن الحزب ملزم في جميع نشاطاته بالامتثال للمبادئ والأهداف والانضمام إلى التعددية الحزبية وعدم استعمال مكونات الهوية الوطنية لأغراض سياسية واحترام الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة ، إذ يضم المشهد السياسي اليوم 71 حزبا .

أ- الاستفتاء :

نصت المادة 8 على أن السلطة التأسيسية ملك للشعب ، يمارس الشعب هذه السيادة عن طريق الاستفتاء ، وتلتها الفقرة الأخيرة من المادة بقولها "لرئيس الجمهورية أن الجمهورية يلتجئ إلى إرادة الشعب مباشرة " ،إذ أن الاستفتاء هو اخذ رأي الشعب في مسألة معينة من أجل الموافقة أو

[1] كوري نهى ، الديمقراطية التشاركية في القانون الجزائري ، **مذكرة لنيل شهادة ماستر ،تخصص قانون إداري** ،جامعة الجيلالي بونعامة ،خميس مليانة ،2019، ص39

الرفض ،مما يعطي الحق للمواطنين حق الفصل في بعض أمور الحكم والمشاركة في صنع القرار ، بما في أطار الديمقراطية التشاركية [1].

الانتخاب ومبدأ التمثيل :

تعزيزا لدولة القانون والديمقراطية التشاركية ومبدأ التداول على السلطة نصت المادة 62على أن : " لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتخب وينتخب " يدل هذا على شفافية الانتخابات وقانونيتها .

ويعتبر الانتخاب أحد أساليب ممارسة السلطة وتنظيم الحركة السياسية للجماهير وذلك بتمكين الجماهير التعبير عن مصالحها ورغبتها ومعتقداتها بحرية وتهيئتهم للمشاركة في صنع القرار الإداري واختيار الحكام بأسلوب مشروع .

وقد أقرت المادة 7 على ان : "الشعب مصدر كل سلطة ، السيادة الوطنية ملك للشعب وحده " ،كما نصت المادة 8 على التوالي : " السلطة التأسيسية ملك للشعب ، يمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها ، يمارس الشعب هذه السيادة أيضا ... بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها ، يمارس الشعب هذه السيادة أيضا .. بواسطة ممثليه المنتخبين "،كما نصت المادة 9 أن " الشعب يختار لنفسه مؤسسات غايتها .. غايتها ترقية العدالة الاجتماعية ..." اذ أن هذه المادة الجديدة تؤكد على أن تلبية حاجات الشعب وتطلعاته يساهم كثيرا في ترسيخ الديمقراطية وهذا من خلال جعلها من المهام الأساسية لمؤسسات الجمهورية .

كما أن مبدأ التمثيل طبقا للمادة 11 : " الشعب حر في اختيار ممثليه ، لا حدود لتمثيل الشعب ، الا ما نص عليه الدستور وقانون الانتخابات " يخضع للحرية والشفافية المقررة دستوريا وذلك

[1] كوري نهى ، المرجع نفسه ، ص42

من اجل توطيد سياسة الحكم الرشيد والدولة الوطنية ، اذ يهدف الدستور المعدل الى توسيع نطاق فضاءلت الديمقراطية وإرساء حكومة فعالة من خلال التمثيل السليم لجميع الطبقات في المجتمع في إدارة شؤون البلاد[1] .

ثانيا : المشاركة الاجتماعية

يعد النشاط الاجتماعي فاعلا محوريا في تجسيد الديمقراطية التشاركية ويعمل التأثيرعلى السياسة العامة من خلال تعبئة الأفراد وحملهم على المشاركة في تدبير الشأن العام ومساعدة السلطات العمومية عن طريق :

أ- الجمعيات :

لقد أقر التعديل الدستوري في المادة 54 والمادة 48 حق إنشاء الجمعيات ، وتنشط في الجزائر اليوم أكثر من 100.00 جمعية ،يهدف التعديل الدستوري لعام 2016 إلى إعادة تنشيط الحركة الجمعوية لكي يتسنى لها نسج شراكة مع السلطات العمومية والمضي في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما انه بأخذ في عين الاعتبار المؤسسات والرابطات الجمعوية والجمعيات الطلابية والرياضية ويعتبرها أيضا بمثابة جمعيات .

وفي هذا الصدد بلغ عدد الجمعيات المسجلة عام 2016 في الجزائر 104.446 جمعية منها 1.293 جمعية وطنية ، 108.940 جمعية محلية .

كما أن الحق في أنشاء الجمعيات يعد أحد أهم مظاهر حرية الاجتماع والديمقراطية التشاركية التي جاء بها التعديل الدستوري لعام 2016 ليؤكد عليها[2] .

ب- النقابات :

[1] كوري نهى،المرجع نفسه ، ص 42,43

[2] كوري نهى ،المرجع نفسه، ص 44

تعترف المادة 70من الدستور بالحقوق النقابية لجميع المواطنين ، وينظم القانون 90-14 المؤرخ في 02 يونيو 1990 ممارسة هذه الحقوق ، وتوجد 65 منظمة للدفاع عن الحقوق القطاعية والمهنية يقدر أنها تضم أكثر من 205 مليون من العمال ،و32 منظمة لأرباب العمل منها 4 اتحادات ، كما تعترف المادة 71 بالحق في الإضراب .

ت- الاجتماع العمومي والتظاهر :

لقد أقرت المادة 49 أن حرية الاجتماع مضمونة للمواطن في إطار القانون الذي يحدد كيفيات ممارستها "، كما نصت المادة 48 على أن حرية الاجتماع مضمونة للمواطن كما أن المشرع اشترط تنظيم المظاهر الحصول على التراخيص ، لأنها تمس بالنظام العام والأمن ، وقد تضمن التعديل الدستوري لعام 2016 هذا التجديد في إطار تفعيل سياسة الديمقراطية وحرية التجمهر والتعبير عن الرأي بكل حرية وهما حقان جوهريان لتأمين المشاركة الجمعوية.

ث- حرية الإعلام :

لقد جاء التعديل الدستوري لعام 2016 بمادة جديدة اعترفت صراحة بالحرية الإعلامية وأقرت في المادة 50 التي نصت عل ما يلي : " حرية الصحافة المكتوبة والسمعية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة ولا تقيد لأي شكل من أشكال الرقابة القبلية ، لايمكن استعمال هذه الحرية للمساس بكرامة الغير وحرياتهم وحقوقهم ، نشر المعلومات والأفكار والصور والأراء بكل حرية مضمونة في إطار القانون واحترام ثوابت الأمة وقيمتها الدينية والأخلاقية والثقافية ، لا يمكن أن تخضع جنحة الصحافة لعقوبة سالبة للحرية "، كما أضافت المادة 44 في فقرتها الثالثة عل أنه : " لا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والإعلام الا بمقتضى أم قضائي ".

ثالثا : مشاركة المرأة :

من أجل اعطاء المرأة المكانة التي تستحقها جاء هذا التعديل الدستوري الدي نص صراحة على المشاركة في الحياة السياسية والعمل على ترقية حقوقها وحمايتها ، وهذا ماهو منصوص عليه في المادة 35على أن : " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة و هذا يؤكد على الغاية الموجهة نحو تكثيف الجهود في مجال تمكين النساء من صنع القرار بفضل الارادة الراسخة لرئيس الجمهورية ستواصل الجزائر مسيرة البناء الديمقراطي والسياسة الرامية الى الارتقاء بالمرأة للمكانة التي تؤول لها ، كما الهدف من هذا التكريس الدستوري هو توحيد جهود المنتخبات على المستوى المحلي والوطني وتشجيع العمل بنظام الشبكية بغية التبادل وتعزيز التضامن بين النساء المنتخبات وترقية أحسن لمشاركتهن الفعلية في الحياة السياسية ، وتشجيع الأحزاب السياسية على اتخاذ تدابير خاصة تهدف الى تعزيز المشاركة السياسية للنساء ضمن صفوفهم والهيئات القيادية في الحزب.

رابعا : المشاركة المحلية

مفهوم الديمقراطية المحلية يقتضي أن يتولى إدارة الشؤون المحلية هيئات منتخبة تمثل السكان المحليين سياسيا ، ولا يتحقق هذا التمثيل الا عن طريق الانتخاب كآلية من آليات المشاركة في الحكم وبعث على تعزيز أطر النظام الديمقراطي و آلية تفعيل الشفافية والمسائلة ، التي سعى التعديل الدستوري لعام 2016 إلى ترسيخها ، فنصت الفقرة الثالثة من المادة 15 على : " تشجيع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية " وهذه الفقرة جديدة اتى بها لتعديل الدستوري لعام 2016 الذي جعل المجالس المحلية المنتخبة تمثل قاعدة اللامركزية التي ترتبط أساسا بحقوق وحريات المواطنين في إطار ديمقراطية كما أكدت المادة 17 على هذا بإقرارها الأتي : " يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية ".

كما نصت المادة 15 على : " الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية " ، فمسارات اللامركزية تلعب دورا داعما في تكريس تناوب المسارات الديمقراطية وتفعيل المشاركة الأمر الذي أكد عليه المشرع من خلال إقراره في الدستور كمبدأ[1]

[1] كوري نهى ،المرجع نفسه ، ص45

إن تعديل الدستور لعام 2016 يعتبر نهجا جديدا هدفه اعتبار الشعب الجزائري المصدر الأول للسلطة والحامل الوحيد للسيادة الوطنية ، وتبني الخيار الديمقراطية على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة ، وضمان الحريات السياسية ، وتعزيز فعالية الجماعات المحلية من خلال تكريس الديمقراطية التشاركية ، ويعزى ذلك أن هذا الدستور يمثل الجهود الحثيثة التي بذلتها البلاد من أجل ترسيخ قواعد وثقافة الديمقراطية التشاركية على نحو دائم لدى المواطنين.

المبحث الرابع : الحراك الشعبي الجزائري

تعامل الرئيس بوتفليقة، منذ وصوله قصر المرادية بآليات تكرس السلطة الرئاسية التنفيذية، وساعده في ذلك الظرفُ الدوليُّ الضاغطُ في سبيل مكافحة الإرهاب، وكذا الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط؛ مما جعل الجزائر تسدد التزاماتها المالية. وقد تحول بوتفليقة في المخيال الجمعي الجزائري، خلال عهدته الأولى، إلى الرجل المخلِّص خصوصًا بعد إقرار ميثاق السلم والمصالحة وقانون الوئام المدني، وهي أمور جُعلت في حساب الرجل منذ 1999.

ومع التعديل الممنهج للدستور وخوفًا من تداعيات الربيع العربي، كرَّس بوتفليقة سلطته المطلقة بإلغاء دور المؤسسة التشريعية وتحويلها إلى مؤسسة مهيمَنٍ على قرارها، خصوصًا بعد تعديل الدستور لتبرير ترشح الرئيس لعهدة ثالثة ورابعة. أضحت صناعة القرار السياسي في الجزائر مرتهنة بيد مؤسسة الرئاسة وتحديدًا بيد مستشار الرئيس، شقيقه الأصغر، السعيد بوتفليقة، الذي أضحى يوصف لاحقًا في الإعلام بـ"زعيم العصابة وسارق أختام الرئاسة". وهذا ما جعل الساسة والمواطنين يتناقلون همسًا ولمزًا الدور المشبوه الذي يقوم به في صياغة القرارات وتعيين المسؤولين وتزوير الإرادة الشعبية الانتخابية، وصولًا إلى تمرير العهدة الخامسة بالقوة رغم اعتراض الكثيرين على ذلك[1].

[1] أ. د. بوحنية قوي، الحراك السياسي في الجزائر من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الأمن ،دون تاريخ نشر،**تم الاطلاع عليه في 2019/08/07، الساعة 18:08**، نقلا عن الرابط التالي : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/08/190807065855190.html ،

ومنذ بداية العهدة الرابعة في سنة 2015، بدأ النقاش يزداد حدة ووضوحًا بهذا الصدد حول من يقرر في الجزائر! وبعد إقرار العهدة الرابعة، وصفت مختلف التشكيلات السياسية التعديل الدستوري بالعبثي، واتهمت شخصيات غير مخولة دستوريًّا بالسيطرة على القرار، وهو ما فتح المجال واسعًا على مصراعيه لمناقشة الفساد السياسي الذي ينخر الدولة، واختراق عملية صناعة القرار من طرف شخصيات لا تملك الصفة في هذا المجال.

ومما زاد الوضع تفجرًا ما أصبح مجالًا للتندر من الجزائريين ومدعاة للسخرية؛ إذ كيف يمكن لرئيس مقعد لم يخاطب شعبه منذ أكثر من أربع سنوات إلا بالرسائل المكتوبة أن يحكمها لخمس سنوات إضافية، وهو الذي قال قبل سنوات إنه انتهى زمنه وانتهى معه زمن الشرعية الثورية لتحدث الانتكاسة مرة ثانية بإقرار دستور على المقاس، في مارس 2016، ولتنتهي المسرحية بترشيح الرئيس لعهدة خامسة، في فبراير 2019، في تجمع جماهيري بالقاعة البيضاوية وسط حشد ضخم أسهم فيه ولاة الجمهورية وجميع أحزاب التحالف الرئاسي بإنزال وزاري ضخم، وهو ما يذكِّرنا بكتابات أ ريشار (A. Richards) الذي يرى أن السلطة وفي خضم غفلتها وفسادها، تبرر لنفسها اعتماد جميع ميكانيزمات المحافظة على السلطة، بما فيها جملة الإجراءات والاستراتيجيات التي تسمح بتأسيس تقاليد للمحافظة عليها.

وتعج مواقع التواصل واليوتيوب بتجمعات ما يعرف بالأعيان ورجال الدين ووعاظ السلاطين ممن قدموا القرابين والتماثيل واللوحات العملاقة، ممن يطلق عليهم في الجزائر بعبدة الكادر وصولًا إلى إهداء النوق والأحصنة النادرة لشبح وطيف رئيس لم يروه منذ أكثر من أربع سنوات. على أن كثيرًا من بين رجالات الدين المحسوبين على السلطة مَن ركب موجة تحريم الخروج على ولي الأمر، وأرسلوا رسائل تهديد لأئمة المساجد بالدعاء للبلاد بأن يعم الأمن، وأن الحراك ظاهرة محرمة يجب أن يطولها الغمز واللمز والتعزير[1]. فأقمت الأوضاع من جرح كرامة الجزائريين، وجعلتهم في موضع طعن في قدرتهم على تغيير واقع بائس ومؤلم، وهم الذين يفتخرون في كون نسبة الشباب تناهز 75% من مجموع السكان. ومع أنه من الصعب على نظام سياسي يقوم على العصبوية والزبونية توفير السلم الاجتماعي فقد وقعت حالة

[1] كوري نهى ، الديمقراطية التشاركية في القانون الجزائري، مرجع سبق ذكره ، ص46

من الانسحاب الجماعي من الفعل السياسي لدى الشباب، وهو ما ترك المجال للأوليغارشيا السياسية الجديدة من رجال الأعمال الفاسدين أمثال علي حداد والأخوة كونيناف .

المطلب الأول : تداعيات الحراك السياسي الجزائري

يبدو الحراك الجزائري ظاهرة سياسية واجتماعية ودستورية معقدة وعصية على الفهم السهل بحكم تداعياتها السريعة، فقد أسقط هذا الحراك مجموعة من المسلَّمات التي كانت عصية على السقوط في زمن قريب، وقد تمثلت التداعيات فيما يلي:

- شكَّل الحراك السياسي علامة سياسية فارقة في تاريخ الجزائر بحكم زخمه واستمراريته منذ 22 فبراير/شباط 2019.
- أسقط الحراك واجب التحفظ عن جميع المسؤوليات والأطر والأفراد في جميع القطاعات بدءًا بقطاع العدالة ووصولًا لقطاع التعليم العالي والتربية والصحة والأمن وغيرها.
- اندمجت في موجة الحراك أطياف المجتمع الجزائري بمختلف تشكيلاته وانتماءاته وهو ما أعطاه بعدًا شعبيًّا، وشكَّل نواة اجتماعية صلبة زادت في تدفقه وديمومته.

– شكَّل علامة فارقة في سلميته، بل إنه سجل مظاهر جديدة تمثلت في مشاركة أجهزة الأمن وقطاع الشرطة والدرك والحماية المدنية بشكل حمى الحراك السياسي الجزائري من جميع مظاهر الانزلاقات[1].

- أعطى نَفَسًا قانونيًّا ودستوريًّا للنقاش العميق لمفاهيم ترتبط بطبيعة السلطة السياسية وقواعد الانتخاب وحالات الاستقالة والشغور، خصوصًا بعد أن أُجبر –لأول مرة في تاريخ الثورات والهبات الشعبية– الرئيس المستقيل بوتفليقة على تأجيل الانتخابات أولًا، ثم الاستقالة ثانيًا بضغط من المؤسسة العسكرية، ثم إلغاء الانتخابات التي كانت مقررة في 4 يوليو/تموز 2019 إلى أجل غير مسمى. لقد كان الاحتجاج في الشارع السياسي الجزائري متمظهرًا في نمط جديد يجمع في ثناياه التظاهرات المهنية والتظاهرات المشاركة والتظاهرات الانفعالية والتظاهرات الاحتجاجية السياسية.

[1] كوري نهى ، المرجع نفسه ، ص47

ولو أردنا تقييم نتائج الحراك الجزائري يمكن أن نقف على المخرجات التالية:

أولا: إلغاء الانتخابات برسالة من بوتفليقة، في 11 مارس/آذار 2019، تمت بضغط من شارع منفعل وأمر من المؤسسة العسكرية.

ثانيا: القضاء نهائيًّا على فكرة العهدة الخامسة.

ثالثا: إرجاء سيناريو انتخابي مزور، وتجنب تبديد أموال طائلة على حملات انتخابية صورية.

رابعا: وضع حد للتمديد واستمرار تسيير شؤون الدولة باسم الرئيس المحتجز.

خامسا: إعادة الثقة في المجتمع خاصة لدى الشباب الذي ظل لسنوات يعتزل العمل السياسي، وذلك بفعل تنامي التعاطي مع وسائل التواصل الاجتماعي؛ إذ يقدر عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر بحوالي 22 مليون شخص، أي حوالي نصف عدد السكان.

سادسا: تراجع أحزاب السلطة وما شهدته من تناقض في الخطاب وتشرذم واستقالات جماعية وبعث رسائل طمأنة وانتقاد للأحزاب المعارضة في ذات الوقت[1].

سابعا: وضعُ حدٍّ لحضور المسئولين المتعجرفين وخصوصًا ولاة الجمهورية الذين كانوا يحكمون باسم السعيد بوتفليقة ورجال أعماله النافذين، والذين مارسوا دورًا مشهودًا في سلب الإرادة الشعبية وتزوير الانتخابات المحلية والتشريعية السابقتين بالإكراه.

ثامنا: إسقاط لوبي الطبقة المهيمنة بالإعلان عن استقالة الرئيس، يوم الثلاثاء 2 أبريل 2019.

تاسعا: لفت انتباه العالم ونيل إعجاب الدول المعادية والصديقة بالحراك وسلميته، رغم ما مرَّ به المجتمع الجزائري من سنوات عجاف وإرهاب أكلت الأخضر واليابس

عاشرا:هيمنة الجيش على المشهد حيث قام بسلسلة الاعتقالات ،إذ دفع الكثير من الناشطين إلى إطلاق صفارات الإنذار خشية ضياع الحراك الشعبي[2]

المطلب الثاني : مآلات الاستحقاقات المقبلة

---

[1] كورى نهر، المرجع نفسه ، ص48

[2] الحراك الشعبي في الجزائر،الموجة الثانية.(2019/04/26) ، **تم الاطلاع عليه في 2020/06/23 ،الساعة 23:23** ،نقلا عن الرابط التالي : WWW.co.uk/

نلاحظ أنه وبعد أسبوعين من الحراك تبنَّت المؤسسة العسكرية خطابًا تطمينيًّا لشباب ولقادة الحراك، وذلك بالتركيز على عدة عناصر، أهمها أن الرابطة بين الجيش والشعب قوية وعفوية وأن الجزائر محظوظة بشعبها والجيش محظوظ بشعبه. واستمرت المؤسسة العسكرية باستعمال خطاب متناغم مع مفردات الحراك، وقد تُوِّج ذلك التوجه بإلزام الجيش الرئيسَ بوتفليقة بالتنحي الفوري.

واستمرَّ خطاب قيادة الأركان بنفس الاتجاه وعلى مدار ستة أشهر بنفس الوتيرة الداعمة للحراك، إلا أنه في مرحلة ما التزم بالمسار الدستوري تخوفًا من إقرار مراحل انتقالية قد تأخذ البلاد إلى المجهول. ومن جهته، أعلن المجلس الدستوري استحالة إجراء رئاسيات 4 يوليو 2019، وجاء في بيان للهيئة أنه تم رفض ملفي الترشح المودعيْن لديه في إطار هذه الانتخابات؛ حيث ذكر البيان أن "الدستور أَقَرَّ أن المهمة الأساسية لمن يتولى وظيفة رئيس الدولة هي تنظيم انتخاب رئيس الجمهورية[1]،فإنه يتعين تهيئة الظروف الملائمة لتنظيمها وإحاطتها بالشفافية والحياد، لأجل الحفاظ على المؤسسات الدستورية التي تُمكِّن من تحقيق تطلعات الشعب السيد"، مضيفًا أنه "يعود لرئيس الدولة استدعاء الهيئة الانتخابية من جديد واستكمال المسار الانتخابي حتى انتخاب رئيس الجمهورية وأدائه اليمين الدستورية".

وبناء على طبيعة الحراك الراهن في الجزائر ومع إسقاط حكم بوتفليقة وإسقاط تاريخ الانتخابات، تبقى العملية الانتخابية مخرجًا دستوريًّا مهمًّا. لكن ما يرتبط بها من إجراءات لوجستية وقانونية أكثر من مهم، خصوصًا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الانتخابات السابقة أشرفت عليها وزارة الداخلية رغم استحداث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات بموجب المادة 194 من الدستور والتي لم تكن تمتلك اختصاصًا أصيلًا، بل إن الانتخابات ظلت أسيرة الإدارة ممثلة في ولاة الجمهورية الذين أشرفوا بشكل مباشر على تزوير الانتخابات في أغلب الولايات ومارسوا ضغطًا رهيبًا على أعضاء الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات. وعليه، فإن إعادة صياغة هذه الهيئة بتمكينها من صلاحيات واسعة تتجاوز المراقبة إلى الإشراف والتنظيم وإعلان النتائج أصبحت عملية أكثر من ضرورية.

عبد القادر بن صالح رئيس الدولة :

[1] كوري نهى ، الديمقراطية التشاركية في القانون الجزائري، مرجع سبق ذكره ، ص49

مباشرة عقب الإعلان عن شغور منصب رئيس الجمهورية الجزائرية، خرج الآلاف من المتظاهرين في مسيرات سلمية عبر عديد ولايات الوطن منددين بهذا القرار الذي يتنافى ورغبة الشعب ومطالبه المرفوعة منذ بداية الحراك[1]، حيث اجتمع البرلمان بغرفتيه ممثلا في مجلس الأمة

والمجلس الشعبي الوطني بنوابه لإعلان شغور منصب رئيس الجمهورية تفعيلا للمادة 102 من الدستور، وهو القرار الذي كان ينتظره الشعب منذ إعلان الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة استقالته رسميا، فيما صاحب هذا الإعلان تولي رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح رئاسة الدولة لمدة ثلاثة أشهر كاملة بهدف تسيير الحكومة وإجراء انتخابات رئاسية لاختيار رئيس جديد للدولة.

ووفقا لما تنص عليه المادة 102 فإنه يتم تعيين رئيس الدولة في حالة استقالة رئيس الجمهورية، والذي يقوم بتسيير أمور الدولة لمدة 30 يوما، تنظم خلالها انتخابات رئاسية لاختيار مرشح الشعب، وبعد المطالب الشعبية المتكررة بتفعيل هذه المادة، جاءت تبعاتها لتخلف لنا رئيس مجلس الأمة

عبد القادر بن صالح الذي يعتبر دستوريا رئيسا للدولة خاصة أن المؤسسة العسكرية قد طالبت بوقت سابق بالاحتكام للدستور القاضي بتطبيق المواد القانونية كما هي، وهو فعلا ما حدث وساهم في ظهور استياء وغضب واسع في الشارع الجزائري وحسب الحقوقيين فإن المادتين 7 و 8 تمثلان روح الدستور بمعنى أنها يجب أن تُؤسس لِما بعدها من مواد، في حين أن المادة 102 هي مادة تقنية تتناول آلية معينة حيال شغور منصب رئيس الجمهورية، ومن التبِعات الخطيرة لعدم احترام روح الدستور هو ظهور تناقض بينها وبين وسائله التقنية، وهو ما نعيشه الآن بأثر رجعي، غير أن ذلك لا يمنع من التحلي بالعقل في هذه المرحلة الحساسة.

وفيما اعتبر البعض أن ما يحدث مخالف لرغبة الشعب تحت غطاء دستوري، اعتبر البعض الآخر أن تفعيل الإعلان الدستوري كان حلا يسمح بقيادة الدولة وتنظيمها في حالة سقوط الدستور وتعطيله بعدما خلف وراءه فراغات قانونية عديدة، ويعتبر الإعلان الدستوري (وهو عبارة عن دستور مختصر بمواد

[1] ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، احتجاجات الجزائر 2019،(2019/09/24)، **تم الاطلاع عليه في 2020/06/23 ،الساعة 23:45** ،نقلا عن الرابط التالي : https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8% ..

قانونية محددة تسير أمور البلاد إلى غاية وضع دستور جديد)[1] ، حلا توافقيا خلال المرحلة الحالية التي تمر بها البلاد والتي يطالب فيها الشعب بتطبيق المادتين 7 و8 والتي تعتبر أن السلطة بيد الشعب، فيما جاء تفعيل المادة 102 باستقالة الرئيس وإعلان الشغور ثم يليه تولي رئيس مجلس الأمة المرفوض شعبيا كبداية تمهد للمأزق السياسي الذي حسب تصريحات الحقوقيين فإن تعطيل الدستور حاليا يعتبر خطوة غير مدروسة فكان على بن صالح تقديم استقالته قبل تعيينه رئيسا حيث تعتبر آلية تفعيل المادة 102 قانونيا مقبولة أما أشخاصها مرفوضون .

المبحث الخامس : الانتخابات الرئاسية في ظل أزمة الدستور 2019

أعلن الرئيس الجزائري المؤقت عبد القادر بن صالح، في 15 أيلول/ سبتمبر 2019، أن الانتخابات الرئاسية في البلاد ستجرى في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2019، مؤكدًا أن "هذه الانتخابات ستشكّل فرصة فريدة من نوعها من شأنها أن تمكّن من إرساء الثقة في البلاد وتكون، بنفس الوقت، بمثابة البوابة التي يدخل من خلالها شعبنا في مرحلة واعدة توطد لممارسة ديمقراطية حقيقية في واقع جديد.«

وتعدّ هذه الانتخابات الرئاسية الثالثة التي يتم الإعلان عنها بعد انتخابات 18 نيسان/ أبريل 2019 التي ألغاها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في 11 مارس، بعد إعلانِه التراجع عن الترشح لعهدة رئاسية خامسة تحت ضغط الحراك الشعبي، وانتخابات 4 يوليو التي قرر المجلس الدستوري إلغاءها في 2 يونيو بعدما تبيَّن استحالة تنظيمها بعد تقديم ملفَّي ترشح فقط، رفضهما المجلس.

تسعى هذه الورقة لتقديم عرض مختصر للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في الجزائر. وتناقش جملة من المسائل ذات العلاقة، منها استعراض حالة الاستقطاب الحاد بين دعاة الانتخابات ومعارضيها[2].

[1] محمد سماحي ، الحراك الشعبي الجزائري،(2019/7/23) ، **تم الاطلاع عليه في 2020/6/25 الساعة 12:00**، نقلا عن الرا بط التالي : 7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1_

[2] المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،الانتخابات الرئاسية في الجزائر تكريس الاستقطاب ام خطوة باتجاه الحل ، (2019/06/30) ، **تم الاطلاع عليه في 2020/06/26** ، نقلا عن الرابط التالي : https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Algeria-Presidential-Elections-Perpetuating-Polarization-or-a-Step-towards-a-Solution.pdf

ثم تفحص موقف المؤسسة العسكرية ومنطق تمسّكها بالحل الدستوري للأزمة السياسية الراهنة في الجزائر. وتتصدى الورقة لدور السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي تم استحداثها للإشراف على الانتخابات المقبلة، وتناقش السياق الذي تجري فيه الحملة الانتخابية واحتمالات المشاركة في التصويت. وتُعرّف أخيرًا بالمرشحين الخمسة للانتخابات الرئاسية وخارطتهم الأيديولوجية.

المطلب الأول : الانتخابات بين رفض شعبي وضغط عسكري

أولا : أولاً: الاستقطاب بين دعاة الانتخابات ومعارضيها

تأتي انتخابات 12 كانون الأول/ ديسمبر الرئاسية، في سياقٍ يتسم باستقطاب حاد في الرأي العام الجزائري، بين مؤيدي دعوة المؤسسة العسكرية للذهاب إلى الانتخابات الرئاسية، بوصفها الحل الأمثل للأزمة السياسية الراهنة، ومعارضي هذه الدعوة بحجة أن الظروف الراهنة لا تسمح بتنظيم انتخابات نزيهة وشفافة، وخاصة في ظل بقاء حكومة الوزير الأول نور الدين بدوي الذي عيّنه الرئيس بوتفليقة قبل استقالته والمتهم بتزوير انتخابات سابقة في عهده، فضلًا عن بقية رموز النظام السابق، فضلًا عن استمرار الاعتقالات في صفوف الحراك الشعبي المعارض، سلميًّا، للانتخابات؛ وهي تقع ضمن فئة اعتقالات الرأي السياسي (أفضى كثير منها إلى إدانات قضائية متفاوتة). ويسوق الرافضون أيضًا حجة أخرى تتمثل في أنه من غير الممكن، ومن غير المجدي، تنظيم انتخابات في ظل التضييق الممنهج على الإعلام. في المقابل، يحاجّ مؤيدو الانتخابات بأنّ إجراءها في موعدها الذي قررته السلطة لا يتنافى وروح الحراك الشعبي؛ ففضلًا عن الإنجازات التي تحققت، خلال الأشهر التسعة الماضية، وفي مقدمتها استعادةُ

الشعب الفضاء العمومي والقدرة على التأثير سياسيًّا في خيارات السلطة، يمكن الحراك – وينبغي له – أن يستمر بعد الانتخابات وأن يواصل ممارسة الضغط على السلطة من أجل إصلاحات أعمق وأشمل[1].

تكمن المعضلة الجوهرية، بحسب الحراك الشعبي، في اللاتمثيل؛ حيث يرفض تقديم ممثلين عنه للتفاوض مع "السلطة الفعلية" حول شروط انتقال ديمقراطي حقيقي، فضلًا عن تقديم مرشحين يحظون بالتوافق الشعبي ويخوضون الانتخابات الرئاسية في مواجهة المترشحين الذين يُعدُّون شعبيًّا بقايا ورموزًا لنظام الرئيس بوتفليقة، مع تجنُّد ناشطين من الحراك للمشاركة في مراقبة الانتخابات لضمان نزاهة العملية الانتخابية.

وثمة من يرى أن الانتخابات المقبلة، في ظل حملة الاعتقالات والتضييق على الإعلام، ستجرى في ظروف مشابهة لانتخابات 16 نوفمبر 1995، التي جاءت بالرئيس اليامين زروال إلى سدة الحكم، في حقبة "العشرية السوداء". ولا يتعلق الأمر فقط بالاعتقالات، ولكن أيضًا بالكثير من السلوكيات الموروثة عن المسارات الانتخابية التي عرفتها حقبة حكم الرئيس بوتفليقة، والتي دامت عشرين سنة كاملة (1999-2019)، كالهيمنة على الإعلام وتوظيف منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية (المساجد والزوايا).

ويتجلى منطق رفض الانتخابات في اتجاه آخر هو مقاطعة أحزاب سياسية لتقديم مرشحين عنها للانتخابات. يتعلق الأمر بالحزبين الإسلاميَين حركة مجتمع السلم (أسسه الراحل محفوظ نحناح ويرأسه حاليًا عبد الرزاق مقري) وجبهة العدالة والتنمية (يرأسه عبد الله جاب الله)، فضلًا عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي (يرأسه كريم طابو) والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (يرأسه محسن بلعباس). هذا إضافة إلى أن شخصيات سياسية وطنية عدة قاطعت الترشح لهذه الانتخابات، على غرار مولود حمروش رئيس الحكومة الأسبق، وطالب الإبراهيمي وزير الخارجية الأسبق وأحمد بن بيتور رئيس الحكومة الأسبق، وهم جميعًا من الأسماء التوافقية التي كان يُنتظر منها أن تقود الحوار مع السلطة الفعلية من أجل تجسيد

[1] النص الكامل لخطاب رئيس الدولة السابق عبد القادر بن صالح للأمة"، وكالة الأنباء الجزائرية، 15/9/2019، **تم الاطلاع عليه في 2020/7/30 الساعة 00:00**، في: https://bit.ly/2LokIrL

مطالب الحراك الشعبي[1]. أبعد من ذلك، ذهب عدد معتبر من رؤساء المجالس الشعبية البلدية، قبل إلغاء انتخابات 4 يوليو، إلى حد الإعلان عن رفضهم تنظيم عملية التصويت في بلدياتهم. وأغلب هذه البلديات واقعة في ولايات تيزي وزو وبجاية والبويرة (منطقة القبائل الكبرى)، ويهيمن على أغلبها حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المعارض. في مقابل ذلك، يبقى في إمكان السلطة المستقلة للانتخابات أن ترفع شكاوى قضائية لدى وكيل الجمهورية، ضد موظفي الإدارة الذين يثبت في حقهم القيام بأعمال من شأنها عرقلة عمليات التصويت.

ثانيًا: موقف المؤسسة العسكرية

مع الانطلاق الرسمي لسباق الرئاسيات في الجزائر، تدخُل الجزائر مرحلة حاسمة، وسط رفض شعبي للانتخابات التي يرى المحتجون[15]أن لها عواقب سياسية واقتصادية وخيمة، في وقت يضغط الجيش فيه باتجاه إجراء انتخابات الرئاسة في ديسمبر/كانون الأول. وفي كل مرة يخرج فيها المتظاهرون الجزائريون إلى الشارع، يجددون رفضهم لانتخابات من المقرر أن يشارك فيها مرشحون لهم علاقة بنظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، ومع بدء العد التنازلي لموعد الانتخابات الرئاسية، يصر المحتجون على رفض إجرائها في ظل وجود فساد كبير في السلطة. وخرج آلاف الجزائريين إلى شوارع العاصمة الجزائرية للمطالبة برحيل رموز نظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وبمحاربة الفساد، ورفضاً للانتخابات الرئاسية، وسط انتشار أمني مكثف[2].

وتنفي قيادة أركان الجيش الوطني الشعبي، باستمرار، وجود أي طموح سياسي لدى قيادات الجيش. وفي 13 أكتوبر 2019، صدر قانون جديد يحظر على متقاعدي الجيش ممارسة أيّ نشاط سياسي، بما في ذلك الترشح للانتخابات، مدة خمس سنوات بعد توقفهم نهائيًا عن الخدمة في الجيش. كما تؤكد القيادة العسكرية، باستمرار، أن يلتزم الجيش بمهماته الدستورية، وألّا يتعدى ما يقوم به خلال

[1] اليوم الأول للحملة الانتخابية: التركيز على أهمية الاقتراع لإخراج البلاد من الأزمة"، وكالة الأنباء الجزائرية، 17/11/209، **تم الاطلاع عليه في 2020/07/23 الساعة :14:45**، في:https://bit.ly/38avprG

[2] وزارة الدفاع الوطني: اتخاذ كل الإجراءات لنجاح الرئاسيات المقبلة"، **وكالة الأنباء الجزائرية**،18/11/2019 ، شوهد في 2019/11/30، في: https://bit.ly/365U2E

الفترة الراهنة "مرافقة الحراك الشعبي" و"تقديم الدعم اللازم" لجهاز العدالة في حملته ضد الفساد الذي استشرى في حقبة الرئيس بوتفليقة.

ترى المؤسسة العسكرية أنّ إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها يبقى خارج حدود الجدل، حتى مع الاحتجاجات المتصاعدة الرافضة لإجراء الانتخابات في ظل نمو حملة الاعتقالات في أوساط الحراك الشعبي، واستمرار تدخّل الجيش في الشأن السياسي، ومع بقاء رموز نظام الرئيس بوتفليقة. ويبقى هاجس الشرعية الدولية مؤثرًا للغاية؛ حيث تفضّل هذه المؤسسة العودة إلى الشرعية الدستورية ما أمكن ذلك، لأن إطالة أمد العمل خارجها يعدّ مُكْلِفًا سياسيًّا (محاذير الانتقادات الدولية)، واقتصاديًّا (محاذير الفشل الاقتصادي)، وأمنيًّا (محاذير الانفلات الأمني في الشارع). في نهاية المطاف، سيكون إلغاء/ تأجيل الانتخابات الرئاسية للمرة الثالثة في أقل من عشرة أشهر مكلفًا معنويًّا، داخليًّا وخارجيًّا، بالنسبة إلى المؤسسة العسكرية بوصفها نواة السلطة الفعلية الحاكمة بعد استقالة الرئيس بوتفليقة .

المطلب الثاني : الانتخابات الرئاسية ديسمبر 2019

أولا : قائمة المترشحين لانتخابات ديسمبر

تشمل القائمة النهائية لمترشحي الانتخابات الرئاسية الجزائرية أربعة مرشحي أحزاب، هم عبد العزيز بلعيد عن جبهة المستقبل، وعلي بن فليس عن طلائع الحريات، وعبد القادر بن قرينة عن حركة البناء الوطني، وعز الدين ميهوبي عن التجمع الوطني الديمقراطي، إضافة إلى مترشح مستقل هو عبد المجيد تبّون. فيما يلي سير ذاتية موجزة للمترشحين رسميًّا لهذه الانتخابات[1].

أ. عبد العزيز بلعيد

ولد في عام 1963 بولاية باتنة، شمال شرق الجزائر (عمره 56 سنة)، مترشح عن حزب جبهة المستقبل، حاصل على شهاديَ الدكتوراه في الطب والليسانس في العلوم القانونية. شغل منصب الأمين

[1] هذه الانتخابات هي الحادية عشرة منذ عام 1962، تاريخ استقلال الجزائر عن الاستعمار الفرنسي؛ والخامسة منذ عام 1995، تاريخ إجراء أول انتخابات رئاسية في ظل التعددية التي عرفتها الجزائر مطلع تسعينيات القرن الماضي.

العام لمنظمة الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين فترة طويلة (1986-2007)، وهي منظمة طلابية تعدّعلى نحو غير رسمي، من أجنحة حزب جبهة التحرير الوطني.

كما شغل عضوية اللجنة المركزية للحزب نفسه وانتخب نائبًا في البرلمان عنه في عهدتين متتاليتين (1997-2007). ثم انسحب من حزب جبهة التحرير الوطني ليؤسس حزب جبهة المستقبل في عام 2012. وهذا يعدّ ثاني ترشح له للانتخابات الرئاسية.

ب. علي بن فليس

ولد في عام 1944 بولاية باتنة، شمال شرق الجزائر (عمره 74 سنة)، حاصل على شهادة الليسانس في العلوم القانونية. التحق بسلك القضاء في بداية حياته العملية حيث عيّن قاضيًا، ثم قاضيًا منتدبًا بالإدارة المركزية في وزارة العدل، ثم وكيلًا للجمهورية، ثم نائبًا عامًّا، ثم استقال ليعمل في سلك المحاماة منتصف السبعينيات. وكان وزيرًا سابقًا للعدل ورئيس حكومة في فترتين (1999-2000؛ 2000-2003) كما شغل، في حقبة حكم بوتفليقة، منصبَي الأمين العام لرئاسة الجمهورية ومدير ديوان رئاسة الجمهورية. وكان أمينًا عامًا لحزب جبهة التحرير الوطني، وانسحب منها بعد هزيمته في انتخابات 2004. ثم أسس حزب طلائع الحريات في عام 2014. ترشّح ثلاث مرّات للانتخابات الرئاسية (كان مديرًا للحملة الانتخابية للرئيس بوتفليقة في انتخابات عام 1999 التي جاءت به إلى سدة الحكم)[1]

ج. عبد القادر بن قرينة

وُلد في عام 1962 بولاية ورقلة، جنوب شرق الجزائر (عمره 57 سنة)، حاصل على شهادة الدراسات العليا في الإلكترونيك ثم شهادة الدراسات المعمقة في العلوم السياسية. كان وزيرًا للسياحة خلال عهدة الرئيس اليامين زروال (1997-1999)، ونائبًا في البرلمان عن حركة مجتمع السلم ونائبًا سابقًا لرئيس البرلمان. يعدّ أحد مؤسسي حركة مجتمع السلم (تيار الإخوان المسلمين) عام 1998، قبل أن ينشقّ عنها ويساهم في تأسيس حركة البناء الوطني عام 2014 التي يترأسها منذ عام 2018

[1] أسماء المترشحين مرتّبة بحسب الترتيب الأبجدي للحروف الأولى من الاسم العائلي.جرب المترشحون

د. عز الدين ميهوبي

ولد في عام 1959 بولاية المسيلة، شمال شرق الجزائر (عمره 60 سنة). تخرّج في المدرسة الوطنية للإدارة عام 1984، وهو أديب وشاعر وإعلامي سابق (رئيس تحرير جريدة **الشعب** الجزائرية، ومدير عام للإذاعة الجزائرية، ومدير عام سابق للمكتبة الوطنية الجزائرية)، ووزير الاتصال (2006-2008)، ثم وزير الثقافة في آخر حكومة في حقبة الرئيس بوتفليقة (2015-2019). انتخب أمينًا عامًّا لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الموالي للرئيس بوتفليقة (وهو الحزب الذي كان على رأسه الوزير الأول أحمد أويحي الذي يقبع في السجن بتهم فساد).

هـ. عبد المجيد تَبُّون

وُلد في عام 1945 بولاية النعامة، شمال غرب الجزائر (عمره 73 سنة). وهو مترشح مستقل. تخرّج في المدرسة الوطنية للإدارة، تخصص اقتصاد ومالية عام 1965. تولّى العديد من الوظائف الإدارية والبرلمانية والسياسية والوزارية (أمين عام للولاية في عدة ولايات، والٍ، ووزير، تولى منصب وزير الإسكان 2012-2017). عيّنه الرئيس بوتفليقة وزيرًا أولَ في 25 أيار/ مايو 2017، لكنه سرعان ما أقاله في 15 آب/ أغسطس 2017 (بعد أقل من ثلاثة أشهر)، على الأرجح بسبب تصريحاتٍ له حول نيته مكافحة الفساد والحد من نفوذ رجال المال والأعمال (الفاسدين) في السياسة، المقرّبين من السعيد بوتفليقة، شقيق الرئيس. ورغم أنه مترشح حرّ، فإنه تمكّن من جمع أكبر عدد من استمارات الترشح مقارنة بنظرائه. في بداية الحراك، كان تبّون يتمتع بسمعة طيبة شعبيًّا، وذلك بفضل موقفه من رجال الأعمال الفاسدين ودعوته[1] لفكّ الارتباط بين المال والسياسة، غير أنّ المطاف انتهى به ضحية لشعارات الحراك الشعبي "ترحلوا يعني ترحلوا" و"ليرحل الجميع"، كما انتهى به المطاف رمزًا من "رموز بوتفليقة"[1].

ثانيا : عبد المجيد تبون الفائز في انتخابات الرئاسة بالجزائر

[1] منذ الأيام الأولى لفترة الدعاية الانتخابية، النزول إلى الشارع، لكن الاحتجاجات استمرت وكانت لهم بالمرصاد، فعمدوا إلى تنظيم تجمعاتٍ محتشمة في قاعات مغلقة تُؤمِّنها قوات الشرطة والدرك الوطني.

خرجت الجزائر من الانتخابات الرئاسية، التي نُظمت الخميس، بأقل الأضرار، بعد أن كان متوقعا أن تشهد أحداث عنف ومقاطعة غير مسبوقة، تفقدها الكثير من المصداقية، خاصة وأن تصويت الخارج، لم يكن يبشر بخير، لكنها المرة الأولى التي لا يعرف فيها مسبقا من هو الرئيس القادم.

تجاوزت نسبة المشاركة في الرئاسيات حاجز 30 بالمئة التي كانت السلطات تتأمله كحد أدنى، رغم أن الدستور لا يحدد أي نسبة لاعتماد نتائج الانتخابات، في حين توقع كثيرون أن لا تتعدى هذه النسبة 20 بالمئة.

لم تكن أجواء الانتخابات مثالية ولا حتى ملائمة في بعض المناطق، في ظل انقسام حاد بين الجزائريين، بين مؤيد ومعارض لإجرائها، وصل إلى حد التخوين المتبادل، بل واستعمال العنف من طرف البعض لإفشال الانتخابات، حيث تم حرق مركز السلطة الوطنية للانتخابات بولاية البويرة (وسط)، وإلغاء الانتخابات في ولايتي بجاية وتيزي وزو بمنطقة القبائل (وسط)، بعد تعذر إجرائها، ومظاهرات معارضة لتنظيم الانتخابات بعدة مدن بينها العاصمة الجزائر.

كل هذه الأجواء المشحونة بالتوتر، لم تمنع أكثر من 9 ملايين و747 ألف ناخب من التوجه لصناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم، أو ما يمثل 41.13 بالمئة من الناخبين في الداخل، من إجمالي أكثر من 24 مليون ناخب مسجل، لكن النسبة الإجمالية للمشاركة بلغت 39.83 بالمئة، بعد الأخذ في الحسبان انتخابات الجالية الجزائرية في الخارج والتي كانت جد ضئيلة ولم تتعد 8.69 بالمئة من إجمالي أقل من 915 ألف ناخب مسجل[1].

وبالمقارنة مع آخر انتخابات أجريت في 2017 (برلمانية) والتي بلغت نسبة المشاركة فيها 36 بالمئة، فإن الانتخابات الرئاسية شهدت ارتفاعا طفيفا بنحو 4 بالمئة.

لكن إذا قارنا المشاركة في هذه الانتخابات بآخر رئاسيات أجريت في 2014، والتي بلغت نسبتها 51.7 بالمئة، نجد أن الفارق يصل لنحو 12 بالمئة، وهي النسبة التي يمكن أن نقول (مع الكثير

[1] عبد الرزاق بن عبد الله ، الجزائر.. 12 ديسمبر موعدا لانتخاب خليفة بوتفليقة، (2019/12/11). **تم الاطلاع عليه في2019/09/15، 19:48**، نقلا عن الرابط التالي :https://www.aa.com.tr/ar/% A7 ،.

من التحفظ) أنها تمثل الذين استجابوا لنداء المقاطعة، على اعتبار أن قرابة نصف الجزائريين لا يشاركون في الانتخابات لأسباب كثيرة أبرزها اللامبالاة ورتابة العملية الانتخابية.

الأوراق الملغاة تتدحرج إلى المرتبة الثالثة:

جزء كبير من الناخبين وقفوا في المنطقة الوسطى بين المشاركين والمقاطعين، حيث يفضلون التصويت بورقة بيضاء، لاقتناعهم بالانتخابات دون أن يقنعهم المرشحون، وبعضهم يعتقد واهما أن بطاقة الانتخاب تأخذ بعين الاعتبار في استخراج الوثائق الإدارية أو في توزيع المساكن وأسباب أخرى.

وبلغ حجم الأوراق الملغاة أكثر من مليون و243 ألفا بزيادة تقدر بـ111 ألف ورقة تصويت ملغاة عن رئاسيات 2014.

وبمقارنة عدد الأوراق الملغاة مع عدد الأصوات المحصل عليها للمرشحين الخمسة، نجد أنها تمثل "القوة السياسية" الثالثة، بعد كل من المرشحين الرئاسيين عبد المجيد تبون (4 ملايين و945 ألفا) وعبد القادر بن قرينة (مليون و477 ألفا)، وقبْل علي بن فليس (897 ألف صوت)، وعز الدين ميهوبي (617 ألف صوت) وعبد العزيز بلعيد (566 ألفا).

وفي رئاسيات 2014، جاءت الأوراق الملغاة في المرتبة الثانية بين 6 مترشحين، قبل أن تتراجع إلى المرتبة الثالثة في رئاسيات 2019، مما يعكس جدية وثقل المنافس الثاني للفائز بالانتخابات الأخيرة[1].

تبون ينجو من "التصفية السياسية" :

لأول مرة تجرى في الجزائر، انتخابات لا يكون فيها "مرشح السلطة" معروفا بشكل حاسم، ولم يكن أحد جازما من سيفوز بكرسي الرئاسة.

عندما ترشح عبد المجيد تبون، مستقلا، وهو العضو القيادي في حزب جبهة التحرير الوطني، صاحب الأغلبية البرلمانية (حزب بوتفليقة)، توجهت الأصابع نحوه باعتباره مرشح السلطة، لكن الأمر اختلف بعد ذلك.

[1] الانتخابات الرئاسية الجزائرية ، 2019/8/20 ، تم الاطلاع عليه في ، 2020/07/19، الساعة 00:00 نقلا عن الرابط التالي :
https://www.bbc.com/arabic/topics/cpzd41kq05nt

تعرض تبون، خلال الحملة الانتخابية، لعدة ضربات سياسية، أوحت للناس أن أجنحة مؤثرة في السلطة لا تريده رئيسا، أولها استقالة مدير حملته الانتخابية، الدبلوماسي المخضرم عبد الله باعلي، تلاها تعرضه لهجوم عنيف من شبكة إعلامية محسوبة على دوائر في الحكم.

وقبل أيام قليلة من الانتخابات، تم عرض قضية نجل تبون على العدالة، في توقيت حساس ولا يبدو بريئا، ما أوّله البعض على أنه محاولة من جهات مؤثرة في دواليب الحكم لـ"اغتياله سياسيا".

لكن القطرة التي أوحت للرأي العام أن الجهة "المجهولة" التي تسعى لصناعة الرئيس القادم، بحسب مراقبين، تريد إزاحة تبون من طريق مرشحها؛ هو إعلان حزب جبهة التحرير الوطني، تأييده لمرشح التجمع الوطني الديمقراطي (القوة الثانية في البرلمان) عز الدين ميهوبي، وانسحاب عدد من مناضلي جبهة التحرير وقياداته من الحملة الانتخابية لتبون، مما اعتبر نهاية حتمية لطموح الأخير في الوصول إلى قصر الرئاسة بالمرادية[1].

لكن بالمقابل نشطت صفحات مؤيدة لتبون بشكل كثيف على شبكات التواصل الاجتماعي، كما أن قاعدة جبهة التحرير وحتى بعض قياداته بقيت متمسكة به حتى بعدما خسر صفة "حصان السلطة الأول ".

كما أن موقفه القوي بشأن محاربة الفساد، زاد في شعبيته، خاصة وأنه قدم نفسه كأحد ضحايا لوبيات المال الفاسد عندما أقيل من رئاسة الوزراء في 2017، قبل أن يُتم ثلاثة أشهر فقط في هذا المنصب.

ورده الواثق بقدرته على استرجاع المال المنهوب في البنوك الأجنبية، خلال المناظرة الرئاسية، رفع أسهمه لدى الرأي العام، خاصة وأن بعض منافسيه لم يكونوا حاسمين في هذه المسألة.

ولعب حياد المؤسسة العسكرية، ونزع سلطة إدارة العملية الانتخابية من وزارتي الداخلية والعدل ومنحها لسلطة مستقلة، دورا جوهريا في فوز تبون برئاسة الجمهورية، ومن الدور الأول بنسبة 58.15 بالمئة بفارق 3 ملايين ونصف مليون صوت عن أقرب منافسيه.

---

[1] قراءة ماوراء أرقام انتخابات الرئاسة الجزائرية ، 2019/12/16، **تم الاطلاع عليه في 2020/7/4 ، الساعة 23:55** ، نقلا عن الرابط التالي : https://www.aa.com.tr/ar -

مرشح "السلطة" يخسر لأول مرة :

بعد أن حظي بدعم أكبر حزبين موالين للسلطة، أصبح يُنظر لعز الدين ميهوبي، على أنه "مرشح السلطة الخفي"، خاصة وأنه لم يتعرض لهجوم "القوى الخفية"، مثلما حدث لرئيسي الحكومة السابقين؛ تبون وعلي بن فليس.

فبن فليس الذي ترشح للمرة الثالثة للرئاسيات، أصدرت النيابة العامة بالعاصمة بيانا عن "عضو" في حملته الانتخابية متهم بالتخابر من جهات أجنبية، مما أدى إلى "ذبحه سياسيا" قبيل 3 أيام من الاقتراع، مما لعب دورا جوهريا في هزيمته وتدحرجه إلى المرتبة الثالثة بعدما

كان يحل دائما ثانيا، إثر حصوله على نسبة 10.55 بالمئة[1].

كان الطريق ممهدا أمام ميهوبي نحو قصر الرئاسة، بعد أن بدا أنه تم إزاحة أكبر منافسين رئيسيين في طريقه، لكن هذه الشخصية المثقفة والهادئة تعرضت لهجمات متتالية من المرشحين المنافسين وأقساها تلك التي صدرت من صفحات بشبكات التواصل الاجتماعي، أعادت تذكير الناس بترميم تمثال المرأة العارية بولاية سطيف (شرق) عندما كان وزيرا للثقافة، في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من أزمة اقتصادية، ناهيك عن اتهامه بالإنفاق ببذخ لدعوة فنانات وفنانين أجانب لإحياء سهرات فنية بالجزائر.

كما حاولت عدة أطراف ربط ميهوبي بنظام بوتفليقة أو ما يسمى بـ"العصابة"، وترويج دعايات أنه سيطلق سراح الشخصيات الفاسدة المسجونة حاليا بمجرد وصوله للسلطة.

إشاعات قاتلة وأسهم مسمومة وجهت لميهوبي، أردت به إلى المرتبة الرابعة وما قبل الأخيرة وبنسبة 7.26 بالمئة من الأصوات فقط، كان سقوطا حرا ومدويا لمرشح كان يوصف بأنه "المفضل" لدوائر في الحكم.

مرشح الإسلاميين يُحدث المفاجأة

[1] الانتخابات الرئاسية 2019 ، 2019/12/4، **تم الاطلاع عليه في ، 2020/8/12. اساعة 23:23** ، نقلا عن الرابط التالي : https://www.alquds.co.uk

ترشحُ عبد القادر بن قرينة، إلى الرئاسيات كان في حد ذاته مفاجأة، لكن المفاجأة الثانية تمكنه من تجاوز عقبة 50 ألف توقيع ليصبح مرشحا رسميا.

فلم يكن بن قرينة، من الشخصيات الإسلامية ذات الكاريزما، ولم يُعرف عنه قوة الخطابة، كما أنه ينتمي إلى حركة البناء الوطني، الحزب الصغير المنشق عن حركة مجتمع السلم(أكبر حزب إسلامي)، وعرف خلال حملته الانتخابية بتصريحاته المثيرة للجدل، مما جذب نحوه الأضواء[1].

لكن البروز الحقيقي لبن قرينة، كان خلال المناظرة الرئاسية، التي ظهر فيها قويا وذو طرح منطقي ومؤيد لمطالب الحراك الشعبي، مما رفع شعبيته، وفي آخر تجمع له بولاية ورقلة (مسقط رأسه/جنوب) استطاع جمع المئات وربما الآلاف من أنصاره في ساحة عامة، في حين كان أغلب المرشحين ينظمون تجمعاتهم في قاعات مغلقة وتحت حراسة أمنية مشددة لتجنب الاصطدام بالمتظاهرين الرافضين للانتخابات.

وشجاعته تلك في مواجهة الحراكيين، رفعت من أسهمه في نظر الناخبين، كما أنه المرشح الوحيد للإسلاميين، وجغرافيا يُعد المرشح الوحيد أيضا القادم من الجنوب، وكل هذه العوامل ساهمت في حصوله على المرتبة الثانية خلف تبون بـ17.38 بالمئة من الأصوات أو ما يقارب مليون ونصف مليون صوت.

أما عبد العزيز بلعيد، رئيس جبهة المستقبل، الذي حلّ في المرتبة الأخيرة بـ6.66 بالمئة من الأصوات، فحصوله على هذه المرتبة كان متوقعا بالنظر إلى حجم منافسيه في هذه الانتخابات، رغم أنه احتل المرتبة الثالثة في انتخابات 2014، لكن نسبة المصوتين له تضاعفت (حصل على 3.36 بالمئة من الأصوات في رئاسيات 2014)[2].

الرئيس الجزائري "تبون" يعلن تاريخ بدء الحراك الشعبي "يوما وطنيا "

قرر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، إعلان تاريخ 22 فبراير، الذي يصادف الذكرى الأولى لبدء الحراك الشعبي، "يوما وطنيا" تقام فيه الاحتفالات الرسمية، بحسب ما أعلنت عنه الرئاسة الجزائرية عبر

[1] عبد القادر بن لقرينة ، مرشح جزائري اسلامي بلا دعم الاسلميين ، 2019/10/18 ، **تم الاطلاع عليه في 23//2020/8**، نقلا عن الرابط التالي : https://www.alaraby.co.uk/

[2] ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، احتجاجات الجزائر 2019، (2019/5/12)، **تم الاطلاع عليه في 16 يوليو 2020 ، 04:18**،نقلا عن الرابط التالي : https://ar.wikipedia.org/ %D8%A6%D8%B1_2019

التلفزيون الحكومي. وقال التلفزيون الجزائري: "قرر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، تخليدا للذكرى الأولى للحراك الشعبي المبارك، إعلان يوم 22 فبراير من كل سنة "يوما وطنيا" للأخوة والتلاحم بين الشعب وجيشه". ونقل التلفزيون الجزائري عن مرسوم رئاسي أن "يوم 22 فبراير يخلد الهبة التاريخية للشعب، ويحتفل به عبر جميع التراب الوطني من خلال تظاهرات وأنشطة تعزز أواصر الأخوة واللحمة الوطنية، وترسخ روح التضامن بين الشعب وجيشه من أجل الديمقراطية". وأُعلن القرار "أثناء لقاء الرئيس الدور مع وسائل الإعلام الوطنية، الذي يبث على شاشات التلفزيون. وفي 22 فبراير2019 ، خرج المتظاهرون في العديد من المدن الجزائرية، وخصوصا في العاصمة حيث كل التجمعات ممنوعة منذ2001 ، استجابة لنداءات على مواقع التواصل الاجتماعي.[1]

الاستنتاج :

– لقد كان ميلاد التعددية الحزبية، نتيجة أزمات تفاقمت إلى حد انفجار في الشارع، وعرفت بإحداث أكتوبر 1988.

– إن عملية الترسيخ الديمقراطي سرعان ما عقبها النكسة بعد وقف المسار الانتخابي في 1992 ، اثر فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، fis .

– إحداث الجزائر سياسيا ، وتلك الديناميكية في العملية السياسية ماهي إلا تداعيات موجة ثالثة ديمقراطية مست دول العالم الثالث.

– آليات العملية الديمقراطية متمثلة أساسا ، في التعددية الحزبية و المشاركة السياسية و التداول على السلطة و تحقيق الحريات السياسية ،وبما إن الأحزاب في حد ذاتها غير مبنية على الديمقراطية داخليا ، فيستحيل أنها تسعى جاهدة إلى تحقيق الديمقراطية و التداول على السلطة.

[1] – قراءة ماوراء أرقام انتخابات الرئاسة الجزائرية ، 2019/12/16، **تم الاطلاع عليه في 2020/7/4 ، الساعة 23:55** ، نقلا عن الرابط التالي : https://www.aa.com.tr/ar

– الغموض و الفوضى في العملية السياسة و صنع السياسة في الجزائر، ما هو إلا مراوغة للفاعلين السياسيين و إبقاء طابع الشرعية الثورية ، كما أنها مزاوجة بين الديمقراطية ومركزية الدولة.

– السيرورة إلى التعفن في كل المجالات سببه الوضع السياسي ، ما أدى إلى انفجار الشارع ، وخروج الملايين ،وإحداث حراك لأشهر ،إذ أصبح يمثل سلطة أو مؤسسة فاعلة ، قامت بفعل الضغط ،حتى ألغيت عهدة رئاسية خامسة ، ونضمن انتخابات رئاسية جديدة ،فاز من خلالها السيد عبد المجيد تبون .

الفصل الثالث

دراسة المسار الانتخابي في تونس

تمهيد:

يختلف المشهد السياسي في تونس قبل 2011 وبعده ،فكثير من التيارات لم تتمكن من التشكل سياسيا قبل الثورة إلا في الحدود الضيقة أو خارج البلاد ،حتى فرضت الثورة الحق بالتنظيم ، ومن خلال ذلك تغيرت الخارطة الفكرية والسياسية لتونس ، وبرزت تلك المكونات المغيبة عن المشهد ، واستحدثت أخرى بصورة واضحة ورسمية في اغلبها ، ولكن هذا المشهد ' وخصوصا السياسي منه ، ولم يستقر على صورة واحدة ما بعد الثورة .

في المرحلة التي تلت الثورة التونسية أعيد بناء النظام وكتابة دستور جديد لتونس توافقت عليه مختلف الشرائح السياسية ، وأجري عدد من الانتخابات الديمقراطية ،رئاسية وبرلمانية وبلدية ، تشرف

عليها هيئة انتخابية مستقلة ، معنية بتسيير العملية الانتخابية ، ولكل مرحلة إفرازاتها المختلفة ، رسم مشهد التحالفات السياسية من جديد [1].

المبحث الأول : التعددية الحزبية في تونس

اعتمد النظام السياسي في تونس ، منذ الاستقلال 1956 إلى أخر نهاية حكم زين العابدين بن علي ، على دستور 1959، وهو الدستور الذي صيغ بما يتوافق مع رغبة رئيس الحزب الدستوري رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة ، حيث رسخ فيه الشمولية ونظام الحزب الواحد ، وانفراد بالزعامة الكاملة ، وخاصة بعد انتخابه في 18 مارس /1975 رئيسا مدى الحياة ، محتكرا كل السلطات التنفيذية ومسيطرا على القضاء ، ومحتفظا بتعيين أعضاء السلطة التشريعية بانتخابات شكلية لا وجود فيها لمنافسين إلى أن حدث الانقلاب عليه في سنة 1987 ، وخلفه زين الدين العابدين ين علي .

[1] علي جبلي ، التيارات الفكرية والسياسية في تونس وتحدي التحول الديمقراطي ،،**تم الاطلاع عليه ف2020/8/24 الساعة 23:23** ، نقلا عن الرابط التالي : https://fikercenter.com//assets/uploads9%8A-%D ،

جاء بن علي الى الحكم بوعود الديمقراطية ، والمصالحة الوطنية ، وتحديد مدة رئاسة الجمهورية ،وبدا من ميثاق 1988 أنه سوف ينقل تونس من دولة الحزب الواحد الى دولة التعددية ، وظهرت تونس حينها واعدة اكثر من غيرها ووفي انتخابات 1999 بدأت الأمور تأخذ منحى اخر بعد فوز بن علي بأكثر من 99 بالمئة من الأصوات . وتنوعت الأحزاب التونسية في زمن حكم بن علي بين أحزاب موالية ، وهي عناوين سياسية سطحية لا تقوم على قاعدة اجتماعية ، وتقوم بالدفاع عن النظام وتبرير خطواته .

المطلب الأول : أحزاب ممثلة في البرلمان

يعد التجمع الدستوري الديمقراطي على رأس هذه اللأحزاب ، وهو الحزب الحاكم منذ الاستقلال الى الثورة بتسمياته المتعددة .اسس عام 1920 على يد عبد العزيز الثعالبي ، وقد بدأ عروبيا ، ثم تحول الى حزب يصنف من خلال قياداته بأنه علماني راديكالي ، وتراوح موقفه من الدين بين التوظيف في مرحلة مقاومة الاستعمار ، الى قدر من المواجهة المستفزة حتى اواخر الستينات ، ثم العودة الى سياسة التوظيف والاحتواء [1].

تضاف اليه الاحزاب الاصلاحية ، مثل حركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي انشقت سنة 1974 ، وقامت بأدوار مهمة في النضال الديمقراطي ، قبل ان يستوعب بن علي قيادته في بداية التسعينات لتصبح من أحزاب الموالاة وتسانده في الانتخابات 2004.

المطلب الثاني : أحزاب مرخص لها لكنها غير ممثلة في البرلمان والاحزاب المحظورة

اولا : أحزاب مرخص لها لكنها غير ممثلة في البرلمان

تتمثل في الحزب الديمقراطي التقدمي (يساري) وهو من الاحزاب المعارضة لابن علي ، تأسس عام 1983 ،والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات (يسار الوسط) ، الذي تأسس في 1994 ، اثر انشقاق عدد من قيادات حركة الديمقراطيين الاشتراكيين المعارضين لاحتواء حركتهم من طرف نظام بن علي ، وهو كذلك من الأحزاب المعارضة ، وكان له حضور قوي عقب الثورة مباشرة ، ثم تلاشى .

[1] عزمي بشار ، **الثورة التونيسية المجيدة ،المركز العربي للأبحاث السياسية**، بيروت ،الطبعة الاولى ، يناير 2012، ص199

ثانيا : أحزاب محظورة

تتقدم حركة النهضة التي تعد امتدادا لحركة الاتجاه الاسلامي ، عام 1981، وقد تعرضت لجملة استئصال بداية من سنة 1990 حتى قيام الثورة ، أدت الى سجن عشرات الالاف ونفي الالاف واستشهاد المئات ، ثم حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (يسار الوسط) الذي تأسس في 2001 ، وهو من الأحزاب المعارضة للنظام منذ تأسيسه ، وحزب العمال الشيوعي ، تأسس عام 1986 . وقد ظلت قيادات هذه الأحزاب ملاحقة في سنوات ما قبل الثورة.[1]

في هذه الحقبة جرت العديد من الدورات الانتخابية ، رئاسية وتشريعية ورغم السماح النسبي والمحدود لعدد من الأحزاب السياسية القريبة من النظام أن تكون في السلطة التشريعية ،

فان ذلك لم يفلح في تغطية الطابع البوليسي للحزب الحاكم ، حيث انتهج هذا النظام سياسة قمعية ممنهجة حيال المعارضين .

المبحث الثاني : الثورة التونسية في 2010/11/17

في تجسيد مأساوي لرفض الذل وازاء حالة الظلم والحرمان ، أضرم الشاب محمد بوعزيزي ، وهو في السادسة والعشرين من عمره ، النار في جسده أمام مقر دائرة ولاية سيدي بوزيد احتجاجا على مصادرة عربة كان يبيع عليها الفاكهة والخضار ، وذلك بعد أن تعرض الى الاعتداء من قبل "عون تراتيب " شرطة الولاية ، وأشيع أنه صفع من قبل شرطية في مقر

الولاية وقد أقدم على إحراق نفسه بعد أن منع من مقابلة أحد المسئولين في الولاية لتقديم شكوى[2].

المطلب الأول : الأسباب التي أدت لقيام ثورة تونس

[1] عزمي بشار ، المرجع نفسه ، ص 202

[2] د.على عبده محمود، ،الثورة التونسية الاسباب وعوامل النجاح النتائج، نقلا الرابط التالي : https://www.sis.gov.eg/Newvr/34/8.htm ، 23:21

هنـاك العديـد مـن الأسـباب الـتي دفعـت بالشـعب التونسـي إلى التظـاهر وعمـل المسـيرات والاحتجاجات والتي قد تتشابه في معظمها مع العديد من الأسباب الموجودة في الكيانات العربية الإفريقية القائمة، وتتركز أهم الأسباب في الفساد الذي أخذ أشكالاً متعددةً ومتنوعة(منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي) نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

1 – هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدولة التونسية، ومن ذلك امتلاك (صخر الماطري) زوج ابنة الرئيس السابق زين العابدين بن على لبنك الزيتونة، وهو أول بنك إسلامي في تونس ويعد الماطري من أبرز رجال الأعمال في تونس وهو ما زال في أوائل

الثلاثينيات من عمره، كما كان الماطري رئيسا لمجلس إدارة شركة النقل للسيارات، وامتلاكه أيضا صحيفة الصباح أوسع الصحف التونسية اليومية انتشارا وإذاعة الزيتونة الإسلامية

ووفقا للوثائق التي ذكرها موقع ويكيليلكس، فقد صودرت عقارات في مواقع رئيسية من مالكيها من قبل السلطات ومنحت في وقت لاحق للاستخدام الخاص لمحمد صخر الماطري صهر بن

علي وزوجته ليلي وقد عملت العائلة المالكة على تطويع القوانين والتحايل عليها للسيطرة على الممتلكات العامة والحصول على القروض الضخمة بدون ضمانات مما أدى إلى تحويل المؤسسات العامة إلى ملكية خاصة لهم وبالطبع كان لسيطرة النظام على الأجهزة السياسية والأمنية تأثير كبير أتاح له استغلال النظام الاقتصادي والقطاع المالي لإثراء نفسه.[1]

3– انتشار معدلات البطالة في المجتمع التونسي فقد أشارت برقيات ويكليلكس إلى تنامي مشاعر الاشمئزاز بين العديد من التونسيين لوجود الثروات في أيدي القلّة في المجتمع في وقت بلغت فيه معدلات البطالة30%.

4–انتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان، حيث لم يبد أي احترام لسيادة القانون وهو ما كان أحد الأسباب الهامة التي أشعلت نار الثورة لتضع نهاية لمعاناة الشعب التونسي سنوات طويلة. فالنظام لم يترك أي مجال أو هامش لفئات وسيطة بين الدولة والشعب أو حتى لمعارضات

[1] – عزمي بشار ، المرجع نفسه ، ص201

نصف فعلية يمكنها أن تربك حركة الشارع بشعارات مزدوجة كما كانت تفعل الأحزاب المصرية مثلا

5-النظام التونسي لا صلة له بمزاج الشارع والرأي العام في تونس وقد بدا غير مبال بالقضايا العربية ورتب علاقاته مع الكيان الصهيوني منذ أوسلو. وجعل قبلته الشمال بشكل سافر وعلني[1].

المطلب الثاني : محاولات النظام التونسي لإخماد أو تحجيم الثورة :

الثورة التونسية التي أطلقت شرارة الثورات العربية، ثورة الأحرار التونسيين التي اندلعت يوم الجمعة 18 ديسمبر 2010 تضامناً مع الشاب محمد البوعزيزي، حيث انطلقت المظاهرات وخرج آلاف المتظاهرين الرافضين للكثير من السلبيات الموجودة من بطالة وعدم وجود عدالة اجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم، حيث شملت المظاهرات مدناً عديدةً في تونس

وكان عدد الثوار يتزايد بشكل مستمر ويزداد حماسهم وشجاعتهم يوماً بعد يوم، وبدأ الأمر يخرج عن نطاق السيطرة الأمنية، وهو ما دفع النظام السياسي في تونس لاستخدام أساليب

وطرق مختلفة في محاولة لإخماد هذه الثورة، وقد تنوعت هذه الأساليب ما بين ترهيب وترغيب ولكنها فشلت جميعها في إيقاف طوفان الغضب التونسي، فمهما كانت قوة الطاغية وجبروته واستبداده، لا يكون إلا بسبب ضعف الشعب أو قابليته للاستعباد والاستبداد وهو ما لم يقبله الشعب التونسي والثوار الأحرار.

المبحث الثالث : اسقاط النظام التونسي وتشكيل مجلس النواب في 2014

المطلب الأول : عوامل نجاح الثورة التونسية وإسقاط النظام

من اهم عوامل نجاح الثورة التونسية :

1: المجتمع التونسي هو مجتمع متجانس لا يتحول فيه الصراع بسهولة إلى صراع طائفي أو عشائري. ولا تتحول فيه الصراعات الطبقية والسياسية إلى صراعات على مستوى الهويات الجزئية. ويري الدكتور-

[1] عزمي بشار ، **الثورة التونسية المجيدة ،المركز العربي للأبحاث السياسية**، مرجع سبق ذكره ،ص202

صبحي غندور – أن خصوصية المجتمع التونسي في تركيبته الدينية والعرقية وعدم وجود تعددية طائفية أو مذهبية أو عرقية قد يّسر نجاح الانتفاضة فالهدف واحد وليس لكل طائفة دينية أو عرقية أهداف مختلفة لذلك فلو حدثت التجربة التونسية في دول أخرى ذات تعددية دينية أوثنية فلابد وأن تكون النتائج مختلفة[1].

2: عدم وقوف الجيش التونسي كطرف مع النظام هو عامل مهم لإنجاح الثورة، فالجيش التونسي بعيد عن السياسة الداخلية منذ الاستقلال ومن ثم لم يكتسب على عكس الجيوش في الجزائر ومصر وسوريا خبرة في الدفاع عن النظام السلطوي ومؤسسة الحكم في مواجهة

3: انتفاضات شعبية أو في ضبط البلاد في أوقات الاضطرابات، وقد مثل بُعد الجيش التونسي عن السياسة ورفضه التدخل لقمع ثورة الياسمين حين عجزت الأجهزة الأمنية

4:عن القيام بذلك عاملاً حاسماً في نجاح الثورة وتحقيق أول أهدافها وهو الإطاحة برأس النظام (الرئيس بن علي) ولم يستجب الجيش لأوامر النظام ورفض إطلاق النار على

5: المتظاهرين في العاصمة واكتفى بحماية المنشآت العامة مفضلاً سقوط النظام على أن يرتكب مذبحةً بحق المدنيين في تونس.

6: إصرار المتظاهرين على تحقيق أهداف معينة وهي إخراج الرئيس زين العابدين بن علي وزوجته ليلى الطرابلسي التي قامت بأعمال تتعلق بالفساد وسرقة المال العام وتولي العديد من المناصب العليا في الدولة.

7: الحميّة العشائريّة: والتي مازالت حاضرة في مدينة سيدي بوزيد والتي ساعدت على اشتعال الغضب بين الأهالي وتجمهرهم احتجاجا على سلوك السلطات في التضييق على المواطنين وتهديدهم في مصادر رزقهم اليومي على بساطتها مما دفع بأحد أبنائها (بوعزيزي) إلى إشعال النار في جسده أمام مقر الولاية في تونس.

[1] عزمي البشير ، المرجع نفسه ، ص203

8: أخذ الشباب كفئة مضطهدة ومهمشة ولا مصالح لها لزمام الأمور وتولي قيادة الثورة بنفسه ومراكمة ضغوطه على النظام الحاكم وإجبار رئيسه على الهرب رغم الأسلوب الوحشي الذي اتبعه في التعامل مع الثائرين[1]

9: واعتبر ابو عامر ان نجاح الثورات مرتبط بعدة عوامل ،اولها تهيئة الظرف المناسب ليكون الشعب جاهزا لخضوعها ،واشار الى ان ثاني تلك العوامل وجود يتعارض مع معايير الشعوب النفسية، وفي ختام كلامه شدد ابو عامر على ان اهم عوامل النجاح هو وجود احزاب وقوى سياسية حقيقية تمثل ضمير الشعب العربي و تطلعاته.

المطلب الثاني : الانتخابات الرئاسية التونسية 2014

تعد هذه الانتخابات نهاية الانتقال الديمقراطي في تونس الذي بدأ بعد الثورة التونسية وسقوط نظام زين العابدين بن علي .وتعتبر هذه الانتخابات أيضا أول انتخابات[2] رئاسية بعد إقرار دستور تونس 2014 الجديد من قبل المجلس الوطني التأسيسي الذي أنتخب في 2011 في أول انتخابات بعد الثورة تكون نزيهة وديمقراطية وشفافة ومتعددة الأحزاب.

اولا : شروط الترشح الى رئاسة الجمهورية

حدد القانون الانتخابي التونسي المصدق عليه من طرف المجلس الوطني التأسيسي يوم، الثلاثاء 22 أبريل 2014 حسب الفصول 37 و38 و39 على شروط الترشح للانتخابات الرئاسية التونسية 2014 و التي تتمثل في:التونسي الجنسية منذ الولادة، دينه الإسلام بالغا من العمر خمساً وثلاثين سنة على الأقل. وإذا كان حاملا لجنسية غير الجنسية التونسية فإنه يقدم ضمن ملف ترشّحه تعهّدا بالتخلي عن الجنسية الأخرى عند التصريح بانتخابه رئيسا للجمهورية.تتم تزكية المتر شح للانتخابات الرئاسية من عشرة نواب من مجلس نواب الشعب، أو من أربعين من رؤساء مجالس الجماعات المحلية المنتخبة أو من عشرة آلاف من الناخبين المرسمين والموزعين على الأقل على عشرة دوائر

[1] تحليل عوامل نجاح ثورة الياسمين ، 2018/12/12، **تم الاطلاع عليه في 2020/8/26، الساعة :12:55** ، نقلا عن موقع وكالة خبر الفلسطينية .WWW .khbrpress ,ps ;post

[2] عزمي بشار ، **الثورة التونسية المجيدة ،المركز العربي للأبحاث السياسية**، مرجع سبق ذكره ، ص 204

انتخابية على أن لا يقلّ عددهم عن خمسمائة ناخب بكل دائرة منها. يؤمن المترشّح لدى الخزينة العامة للبلاد التونسية ضمانا ماليا قدره عشرة آلاف دينار لا يتم استرجاعه إلاّ عند حصوله على ثلاثة بالمائة على الأقل من عدد الأصوات المصرّح بها.

ثانيا : المترشحون

تم فتح باب الترشحات للانتخابات الرئاسية يوم 8 سبتمبر 2014 وأغلق في 22 سبتمبر2014 ، قدم 70 شخص ملف ترشحهم لهذه الانتخابات، قبلت منهم الهيئة رسميا 27مترشحا، ورفضت 41 مترشحا فيما انسحب 2.شهدت هذه الانتخابات ترشح عدة شخصيات من نظام بن علي المخلوع بعد الثورة التونسية، مثل الباجي قائد السبسي وعبد الرحيم الزواري ومنذر الزنايدي وكمال مرجان ومصطفى كمال النابلي وحمودة بنسلامة ونور الدين حشاد الحزب الأكبر في البلاد حركة النهضة لم يقدم مرشحا للرئاسية، واكتفى بإعطاء الحرية للمنتمين له ودعوتهم لاختيار «الشخصية المناسبة التي ستقود المسار الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة» حسب تعبيرهم[1].

المبحث الرابع : : انتخاب الرئيس التونسي وإنشاء الهيئات التونسية

حققت تونس تقدما ديمقراطيا كبيرا بعد ان طوت صفحة الدكتاتورية واستهلت عهدا جديدا يقوم على ثقافة ديمقراطية حية . وعرفت البلاد سنة 2014 ثلاث دورات انتخابية اتسمت

بالمصداقية والشفافية ، وذلك عقب المصادقة على دستور جديد .وقد مثلت هذه الانتخابات آخر الخطوات في عملية الانتقال الديمقراطي الذي نشا في ديسمبر 2010 ليطيح سلميا بنظام بن علي الاستبدادي في جانفي 2011.

وبعد الإطاحة بنظام بن علي ،قام مركز كارتر سنة 2011 بملاحظة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي الذي يضم 217 عضوا ، وخلص إلى أنها اتسمت بالسلمية والمصداقية الى حد بعيد . وأبقى المركز على نشاطه في تونس في السنوات التي تلت الانتخابات حيث قام بدور مساعد لأهم المنتخبين في هذا المجال وذلك عبر تقييم المقترحات التشريعية في ضوء المعايير الدولية وأفضل الممارسات . ويندرج عمل

[1] أحلام بلحاج واخرون ، **تونس الانتقال الديمقراطي العسير** ،مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، حي الحدائق تونس، 2017،ص 199

المركز في تونس في إطار تجربة لمدة 25 سنة في ملاحظة الانتخابات على أساس معايير محايدة ومقبولة على نطاق واسع مستمدة من التزامات الدولة بالقانون الدولي العام[1]

المطلب الأول : انتخاب الرئيس التونسي

تمكن السياسي المخضرم الباجي قايد السبسي بفوزه في الانتخابات الرئاسية بتونس من إحداث مفارقة في مهد الربيع العربي التي قاد الشباب ثورتها. وخلال حملته قدم السبسي نفسه "كمنقذ للبلاد" من الإرهاب وهيمنة إسلاميي حزب النهضة.

بفوزه في أول انتخابات رئاسية تعددية في تونس بعد الثورة، يكون الباجي قايد السبسي رئيس حزب "نداء تونس" الليبرالي العلماني، قد أحدث مفارقة في تاريخ البلاد السياسي، حيث تمكن السياسي المخضرم ذو الـ88 عاماً، من الفوز على محمد المنصف المرزوقي الرئيس المؤقت للبلاد والذي كان يحظى بدعم من شباب بلد مهد الربيع العربي الذي أشعلت ثورة شبابها المنطقة بأسرها.

ولذلك فإن فوز السبسي في أول انتخابات رئاسية تعددية بعد إقرار الدستور الجديد، يشكل انتكاسة لرموز ثورة الربيع العربي، ورسالة إخفاق لتجربة تحالف حكومة الترويكا التي قادها حزب النهضة الإسلامي. ولا يملك الرئيس سوى صلاحيات محدودة فيما يتعلق بالسياسة الدفاعية والخارجية[2].

المطلب الثاني : إنشاء الهيئات التونسية

عقدت في 26 أكتوبر 2014 وهي أول انتخابات تشريعية تتم بعد اقرار دستور 2014 فاز حزب نداء تونس ذو التوجه العلماني بالمرتبة الأولى بعد أن حصل على 86 مقعد من

جملة 217 مقعد في المجلس ،ثم تلاه حزب حركة النهضة الاسلامي ب69 مقعد متراجعا 20 مقعد مقارنة بسنة 2011 حينما تحصل على 89 مقعد.

[1] أحلام بلحاج واخرون ، المرجع نفسه ،ص 200

[2] الجزيرة للدراسات ، انتخابات تونس قراءات تحليلية في المعطيات الجديدة ، تقارير انتخابات تونس) ،19 نوفمبر 2019.

ترشحت للانتخابات 1327 قائمة يمثلون 120 حزبا سياسيا ويتوزعون على 33 دائرة انتخابية (27 داخل تونس و6 خارجها) وصوت تونسيو الخارج ب24 ،25، 26 أكتوبر 2014 . أشرفت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على هذه الانتخابات [1].

استطاعت النخبة السياسية في تونس تحقيق المرحلة ما قبل الأخيرة من المسار الانتقالي ، بعد إصدار دستور وانجاز انتخابات برلمانية وأفرزت هذه الانتخابات الأولى ، أو مشتتين أو كان تواجدهم ضعيفا جدا . وأعادت نتائج هذه الانتخابات تشكيل الخارطة السياسية أو الحزبية في البلاد وترتيبها بشكل جديد، وذلك بصعود أحزاب جديدة كانت غائبة عن المشهد السياسي العام ، تمكن بعضها احتلال المرتبة الأولى (حزب نداء تونس) واحتلال أحزاب أخرى لمواقع متقدمة .

بينما كانت في انتخابات المجلس التشريعي في أسفل السلم مثل الاتحاد الوطني الحر الذي احتل المرتبة الثالثة والجبهة الشعبية المركز الرابع . وتراجع مرتبة حزب حركة النهضة وحجم نوابه مقابل هزيمة الأحزاب التي توصف بأنها وسطية (المؤتمر والتكتل والجمهورية).

وتساعد نتائج الانتخابات الأخيرة على تأكيد جملة من الرؤى وإزاحة أخرى طلت ثابتة لوقت طويل ، حيث بينت إمكانية التعايش بين الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية المتكيفة مع خصوصيات البلاد ومع غيرها من الأحزاب ذات المرجعيات " النقيضة" اليسارية والوسطية والليبرالية [2].

إن الديمقراطية الناشئة في تونس قد قطعت خطوة نوعية نحو بناء نظام ديمقراطي ، يستدعي المزيد من الوفاق بين مختلف النخب السياسية ، وإسنادا من المجتمع المدن

---

[1] منصف السليمي، السبسي ..مخضرم ثمانيني يراس بلد ثورة الشباب، نقلا عن الرابط التالي :
https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D8%B3%D9%8A-%D9%85%D8%AE%D8%B6%D8%B1%D9%85-%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%B1%D8%A3%D8%B3-%D8%A8%D9%84%D8%AF-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/a-18145169 ، 2014/12/22 ، 22:28.

[2] – أحلام بلحاج واخرون، تونس الانتقال الديمقراطي العسير ، مرجع سبق ذكره ، ص 200

الاستنتاج :

– نظام تونس السياسي كباقي الأنظمة العربية الأخرى ، فهو سلطوي بزعامة الرئيس السابق بنعلي ، حيث سيطرت عائلة الطرابلسي على 40 بالمائة من اقتصاد البلاد ، و مثلت البطالة نسبة 50 بالمائة ، كل هذه المعطيات تثبت أن كل شرائح المجتمع تتخبط في الأزمات .

– إن ثورة تونس و التي انطلقت شرارتها في سيدي بوزيد كانت منظمة إلى حد ما ، ما أدى إلى اكتنفاها ، و دعمها من طرف الجمعيات و الأحزاب و التنظيمات ، حتى إعلاميا.

– بالرغم من بعض النوايا للحزب الحر الدستوري في عهد الرئيس بورقيبة، إلى التمهيد إلى التعددية و الانتقال الديمقراطي ، إلا أن الوضع آل إلى الانغلاق و السلطوية ، بعد استيلاء زين العابدين بن علي عل زمام الحكم ، عن طريق الانقلاب الأبيض في سنة 1987.

- لعبت المؤسسة العسكرية دورا مهما في مرافقة الثورة، باعتبار أنها الحامي من الانزلاق إلى العنف
- تولى المجلس التأسيسي و حكومة الترويكا تسيير الشؤون إلى أن نظمت الانتخابات الرئاسية .
- حصل حزب النهضة على حصة الأسد في المجلس التأسيسي، ب 87 من أصل 217
- تم حل الحزب الحر الدستوري من طرف المحكمة الدستورية في 9|03|2011.
- تولى الرئيس القائد السبسي حكم البلاد بعد تنظيم الانتخابات في 2014.

ملخص:

تمثل دراسة متغير التعددية السياسية كأداة لفهم العملية الانتقالية نحو الديمقراطية، و التي عرفتها الأنظمة العربية في أواخر القرن التاسع عشر في موجة ديمقراطية جديدة.

تسعى هذه الدراسة إلى فهم الديناميكية و التفاعلات في البيئة من جهة و الفاعل السياسية من جهة أخرى ،فلا شك أن للأحزاب السياسية دور مهم وأساسي في العملية الانتخابية ودور تنافسي في محاولته إلى الصول إلى السلطة ودور تاطيري كما انه النواة لعملية التداول على السلطة.

من جهة أخرى تمثل الديمقراطية انفتاح سياسي ومجال للمشاركة السياسية و التداول على السلطة.

ففي زمن التحولات السياسية التي يشهدها العالم كان لابد من إعادة النظر في التركيبة البنيوية للأنظمة العربية ،وبهذا تكون هناك تحديات كبيرة ستوجهها الدول العربية بما فيها الجزائر و تونس.

خلال السنوات الأخيرة اتضحت أكثر صعوبة المرحلة الانتقالية التي تمر بها الجزائر و تونس فالاحتجاجات تصاعدت بشكل قوي ولا يكاد يمر يوم دون إضرابات و اعتصامات للحشود في الشارع لطيلة أشهر.

الأمر مشابه في دولة تونس الشقيقة ،حيث عرفت ثورة شعبية كانت بداية شرارتها مع إحراق الشاب نفسه ،وهروب بنعلي من تونس.

تشكل التعددية الحزبية النواة في توجيه المسار الانتقالي الديمقراطي و الإطار الحاكم للبناء المؤسسي للدولة انطلاقا من إلزامية تعديل أو هدم وبناء البني و المؤسسات الموروثة عن النظام السابق لإعادة إنتاج علاقة متوازنة بين الدولة و المجتمع يحكمها عقد اجتماعي جديد يؤسس لنظام ديمقراطي يقوم على الشرعية الشعبية. الأمر الذي لم نلاحظه في النشاط الحزبي و الدور المنوط به.

والآن نحن في مرحلة جديدة في سياسة الدولة الجزائرية نريد أن نقرأ ما يظهر الحقائق ويدعم لأول مرة طبقة القاعدة الشعبية التي اثبت حراكها نموا نوعيا في قيمها المعرفية وطاقتها العلمية.

الخاتمة

الخاتمة:

إن دراسة التعددية الحزبية في الجزائر ،تقدم لنا صورة دقيقة عن حقيقة الديمقراطية في الجزائر ، حيث تعبر الممارسة الحزبية والأحزاب نفسها عن بداية الطريق بالنسبة للديمقراطية فالأحزاب تعبر عن وضع انتقالي ولا يمكن لمجتمع أن ينتقل إلى الديمقراطية بصفة مباشرة ، دون المرور بتجارب تقدم له ركائز يستند عليها لمواجهة المستقبل ،والأحزاب في هذا الواقع لا تزال في مرحلة تكوينية في حين أن معالم الحقل السياسي تحددت منذ زمن بعيد ، إذ أن التعددية الحزبية ظاهرة متجذرة تزامن ظهورها مع طول فترة الاستعمار الفرنسي ،حيث شكلت الحركة الوطنية الجزائرية نضالها ،مستفيدة من الوعي الذي عرفه الغرب ومن مساهمة النخب السياسية الجزائرية وكذا من عوامل النهضة العربية والهجرة . لتتطور وتتسارع أحداث جديدة أدت إلى إقرار التعددية الحزبية رسميا في سنة 1989.

الكتابة في الشأن السياسي قد تكون مجرد رأي عابر لكن أن تكون بلا مغزى فهذا مرفوض لأن المبدأ في السياسة هو التفكير والعمل ثم التغيير نحو الأحسن.

وبرجوعنا لما كتبه صحفيون وسياسيون منذ استقلال الجزائر كلها كتابات تسير في فلك السلطة حتى في عز مرحلة التعددية الحزبية لم نقرأ ما يخدم القاعدة بقدر ما خدم مصالح السلطة وما سار في فلكها و أقصد هنا النخبة الوظيفية على حد تعبير غرامشي هذه النخبة التي استثمرت بفكرها كتابيا وعمليا ما يخدم مصالحها ومصلحة العصب الحاكمة.

والآن نحن في مرحلة جديدة في سياسة الدولة الجزائرية نريد أن نقرأ ما يظهر الحقائق ويدعم لأول مرة طبقة القاعدة الشعبية التي اثبت حراكها نموا نوعيا في قيمها المعرفية وطاقتها العلمية .

إن الحراك الثوري الذي انطلق منذ 2010 ، في مناطق متعددة من العالم العربي ،يعد محطة تاريخية مفصلية في الشعور الجمعي لشعوب المنطقة ،فعلا علقت عليه آمال عريضة في الانتقال بالمجتمعات التي عاشته إلى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، وكسرت حاجز الخوف الذي ظل جاثما بقوة على شعوب اعتقد البعض أنها غير مؤهلة لتبني الديمقراطية ،لكن اكراهات الواقع المأزم والتاريخ التحكمي للنظم السياسية بالمنطقة ، كان له قول آخر ،لترتمي بعض أجزاء المنطقة في حروب أهلية واضحة المعالم ،وطفو الانتماءات البدائية بديلا عن الدولة المنهارة ،أو يعود النظام الاستبدادي بلبوس جديدة ،ويستمر الوضع في إنتاج الأزمات ويعود بذلك صوت التغيير والإصلاح إلى الخفوت في انتظار اتضاح معالم الوضع بعد تدويل العديد من النزاعات الداخلية ، وانخفاض سقف المطالب إلى حدود الدنيا المتصلة بالأمن ورغيف الخبز لكن معركة التغيير والإصلاح ،هي جولات متصلة ومتلاحقة من الهزائم والانتصارات ،يشهد التاريخ والتجارب الإنسانية أن الحسم فيها يكون دائما عاجلا أو آجلا لفائدة الشعوب.

كذلك هو الحال بالنسبة للجزائر وتونس فهاهي مناسبة أخرى تجمع الشعبين في ظروف سياسية متشابهة ، وهو إجراء الانتخابات الرئاسية .ففي خضم انتخابات تونسية ، جمعت مواعيد رئاسية وتشريعية وبلدية ،تحت إشراف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وعرفت الجزائر أيضا لأول مرة في عهد

التعددية ،ميلاد أول سلطة مستقلة للانتخابات ، حيث تم تعيين أعضائها ال50 ، وتزكية وزير العدل السابق محمد شرفي رئيسا لها .

كل المراحل التي مرت بها تونس ،باتت في منظور متتبعين في الجزائر ، ومحل مقارنة بين البلدين ، وجديرة بالاحترام والانتباه والدراسة في كثير من المستويات على اعتبار انها تجربة في الفضاء المغاربي والعربي ،ولدت من رحم الاستبداد لمدّة تزيد عن 26 سنة، وتجاوزت عدّة مراحل من الاحتجاج والغضب والرفض والثورة، ثم التشنج والحوار الشامل والتأني والمطالبة والتنازلات، والخلاص نحو مؤسسات قائمة بحدّ ذاتها تسير الشأن العام.

هذه المراحل لا يمكن إغفالها، حتى وإن كانت محطّات عبور، تجاوزها التونسيون، في المقابل كان ينظر إليها الجزائريون بعين "المخاض العسير" مع الوضع السابق في الجزائر منذ بدء الحراك الشعبي في 22 شبّاط/فيفري 2019.

وللخروج من كل الأوضاع التي مرت بها كل من الجزائر وتونس ينبغي :

- المرور عبر تنشئة سياسية مهيكلة لأفكار الديمقراطية
- التداول على السلطة واحترام حقوق الإنسان
- احترام القوانين ، و إقامة دولة القانون التي يجب تعزيزها بعملية تطهير قانوني للشؤون الاقتصادية
- ضرورة التكفل بمطالب الشعب لبناء دولة القانون وتحقيق التوازن بين مختلف السلطات مع ضمان الشفافية في تسيير الشؤون العامة
- طريقة النظام الحالية في الجزائر غير مجدية ،لأنها نفسها التي انتهجها كل الرؤساء السابقين ،وبالتالي نستشف غياب الإرادة السياسية الحقيقية التي تكرس الديمقراطية في الجزائر
- لابد من بناء مؤسسات بوثائق و آليات وقاعدة حكم جديدة .

وما يمكن استخلاصه في نهاية هذا التحليل .أن الانتقال

الـديمقراطي هـو مسـار طويـل نسـبيا ومعقـد لتقدمـه ،يتطلـب تـوفير شـروط ملائمـة مـن البيئـة السياسـية والاجتماعيـة والاقتصـادية والثقافيـة ،ولـيس فقـط انتقـالا يفـرض بالمراسـيم أو قيمـا ديمقراطيـة تـدرج في الدساتير ،إنما هو تقليص لا متناهي للهوة بين ما هو موجود في الواقع وما هو مرغوب فيه .

الملخص باللغة الأجنبية:

The study of the changing political pluralism is a tool to understand the transition to democracy that arab regimes experienced in the late 19th century in a new democratic wave. This study seeks to understand the dynamics and interactions in the political environment on one hand, and political actors on the

other. There is no doubt that political parties have an important and essential role in the electoral process. They also have a competitive and framing role in trying to gain power. Political parties are a core of the peaceful transfer of power.

The world has witnessed a huge political transformation in recent years. The structure of Arab regimes had to be reconsidered, so there would be significant challenges for Arab countries, including Algeria and Tunisia.

In recent years, the transition that Algeria and Tunisia are going through has become more difficult, as protests have escalated strongly . strikes and street protests last for months.
Tunisia also witnessed a political transition , where it was known as a popular revolution, which was started with the suicide of El Bouazizi and the escape of President Ben Ali from the country.
Multipartism is the main nucleus in guiding the democratic transition path and the governing framework for the institutional construction of the state, starting with the mandatory modification or demolition and construction of infrastructure and institutions inherited from the previous regime; and this is to reproduce a balanced relationship between the state and society

and governed by a new social contract that establishes a democratic system based on popular legitimacy.

We are at a new stage in Algerian state policy and we want to read what appears from the facts and support for the first time the population class, whose mobility has proved to be a qualitative growth in its knowledge values and scientific capacity

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

1-القران الكريم

أولا المصادر:

2-ابن منظور الأفريقي ، لسان العرب ، الجزء الرابع ، دار صادر ، بيروت ، 1988

ثانيا المراجع :

3-أ . حسني بودياري ، الوجيز في القانون الدستوري،دار العلوم والنشر والتوزيع ،2003

4-د. عبد الغفار شكر، المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية ،طبعة 2003

5-عزمي بشير ،الثورة التونسية المجيدة ، المركز العربي للأبحاث السياسية ،بيروت ،الطبعة الأولى ،يناير 2012.

6-محمد نصر مهنا ،في نظرية الدولة والنظم السياسية ،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ،الطبعة 2001.

الدوريات :

7-د. أحمد بودراع ،فشل ثورات الربيع العربي ،مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ،العدد 11 ،أكتوبر 2017.

8-أحمد سويقات ،التجربة الحزبية في الجزائر 1962 ،2004 جامعة ورقلة .

9-م.د أسامة منعم ،أناس حمزة مهدي،نشأة وتطور التعددية الحزبية في الجزائر حتى ثورة 1954 ،مجلة مركز الدراسات الإنسانية ،المجلد 6 / العدد 4 العراق ،2016 .

10- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية .

11- د.خلف رمضان محمد الجبوري، ثورات الربيع العربي وأثرها في عناصر الدولة ، مجلة الرافدين للحقوق ،العدد 63، العراق ،2018.

12- د . زين الدين شحاتة ، مريم وحيد ،محركات التغيير في العالم العربي ، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،العدد 184 ، نيسان 2011.

13- د . عبد القادر بوعرفة ،الحراك الشعبي بالجزائر ،الدوافع والعوائق،مجلة العلوم الاجتماعية ،مجلة محكمة تصدر عن كلية العلوم الاجتماعية ،العدد 2019/07، الجزائر.

14- مراد جاني، الديمقراطية التشاركية في الجزائر للسياسية العامة ،العدد 11 ،جامعة البليدة لونيسي علي ، الجزائر ،أكتوبر 2016 .

15- مسعود الرمضاني (انتقال الديمقراطي العسير)، **مركز القاهرة للدراسات حقوق الانسان 2007 تونس**

الوثائق الرسمية:

16- صدر بالجريدة الرسمية رقم 2،ص18 باللغة الفرنسية 1962 والغي هذا القانون بواسطة الأمر 29/73 المؤرخ في 1973/07/05 ج.ر رقم 62.

17- المرسوم رقم 79/71 المؤرخ في 3 ديسمبر 1951ص1815.

18- نصت المادة 16 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن أن كل مجتمع ليس فيه ضمانات لحقوق الأفراد وليس فيه تحديد للسلطات هو مجتمع ليس فيه دستور "

19- المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 28 فبراير 1989يتعلق بنشر تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير سنة 1989 ، الج ر ج ج ،رقم 9 المؤرخة في 01-03-1989 وقد صوت عليه بنعم 7290760 ناخبا من بين 9928438 صوتا معبرا عنه .

20- الفقرة 48 من مذكرة الحوار الوطني

21- رأي رقم 01 ا ر ت د ا م د /المؤرخ في 20 محرم عام 1423 الموافق 3ابريل سنة 2002، يتعلق بمشروع تعديل الدستور.

مذكرات التخرج:

22- جمال بصيري، واقع التنظيمات في المجتمع المدني ومدى مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي —دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية ،رسالة ماجيستر،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،طبعة 2006 -2007.

23- لكحل خليدة ،تأثير التعددية الحزبية على المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،التخصص محكمة وادارة محلية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة المسيلة ،دفعة 2012/2013

24- كوري نهى ،الديمقراطية التشاركية في القانون الجزائري ،مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص قانون اداري ، جامعة الجيلالي بونعامة ،خميس مليانة 2019.

25- مخلوف بشير موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر ،فترة (1989,1995) ،بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه ،علومم في علم الاجتماع السياسي ،كلية العلوم الاجتماعية جامعة وهران ، السانيا ، 2012/2013.

التقارير :

26- مركز كارتر لمراقبة الانتخابات التشريعية والرئاسية ،الانتخابات التشريعية والرئاسية تونس، تقرير نهائي للانتخابات ،أكتوبر ونوفمبر وديسمبر2014.

مواقع الانترنت:

27- Sujian Guo,"Democratic Transition: A Critical Overview," Issues & Studies, Vol.35, No.4 (July/August 1999),pp.133-148; David Collier and Steven Levitsky," Democracy With Adjectives: Conceptual Innovation in Comparative Research," World Politics, Vol.49, No.3 (April 1997), pp. 430 – 451; Doh Chull Shin," On the Third Wave of Democratization: A Synthesis and Evaluation of Recent Theory and Research," World Politics, Vol.47, No.1(October 1994),pp.135-170.

28- Sujian Guo,"Democratic Transition: A Critical Overview," Issues & Studies, Vol.35, No.4 (July/August 1999),pp.133-148; David Collier and Steven Levitsky," .Democracy With

29- Adjectives: Conceptual Innovation in Comparative Research," World Politics, Vol.49, No.3 (April 1997), pp. 430 – 451; Doh Chull Shin," On the Third Wave of Democratization: A Synthesis and Evaluation of Recent Theory and Research," World Politics, Vol.47, No.1(October 1994),pp.135-170.

30- شريف طه ، الانتقال الديمقراطي الاسس والاليات ،نقلا عن الرابط التالي : https://eipss.online/ ، 25 اكتوبر 2019 ، 15:00.

31- محمد بلول ، خصائص الحراك الشعبي في الجزائر ، نقلا عن الرابط التالي https://www.noonpost.com/content/27036، 2019/03/20، 16:38.

1-https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/5/15/.

32- عمار عباس ،محطات بارزة في تطور الدساتير الجزائرية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مصطفى اسطنبولي ، معسكر الجزائر ،نقلا عن الرابط التالي :
http://www.webreview.dz/IMG/pdf/2-10.pdf

33- أ. د. بوحنية قوي، الحراك السياسي في الجزائر من اسقاط السلطة الى هندسة الخروج الأمن ، نقلا عن الرابط التالي :
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/08/1908070658 55190.html ، 2019/08/07، الساعة 18:08.

34- ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، احتجاجات الجزائر 2019، نقلا عن الرابط التالي :
https://ar.wikipedia.org/wiki/ _2019، 16 يوليو 2020 ، 04:18 .

35- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الانتخابات الرئاسية في الجزائر تكريس الاستقطاب ام خطوة باتجاه الحل ، نقلا عن الرابط التالي :
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Algeria-Presidential-Elections-Perpetuating-Polarization-or-a-Step-towards-a-Solution.pdf، 8 ديسمبر 2019، 19:31

36- عبد الرزاق بن عبد الله ، الجزائر.. 12 ديسمبر موعدا لانتخاب خليفة بوتفليقة، نقلا عن الرايط التالي :
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-، 2019/09/15، 19:48.

37- ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، احتجاجات الجزائر 2019، نقلا عن الرابط التالي :
https://ar.wikipedia.org/wiki/2019، 16 يوليو 2020 ، 04:18.

38- علي جبلي ، التيارات الفكرية والسياسية في تونس وتحدي التحول الديمقراطي ،نقلا عن الرابط التالي : https://fikercenter.com//assets/uploads/8A2.pdf ، 22:09 ،ص 9

39- د.على عبده محمود، الثورة التونسية الاسباب وعوامل النجاح النتائج، نقلا الرابط التالي : https://www.sis.gov.eg/Newvr/34/8.htm ، 23:21

40- الانتخابات التشريعية التونسية 2014، نقلا عن الرابط التالي : https://ar.wikipedia.org/wiki/14 ، 11 مايو 2020

41- منصف السليمي، السبسي ..مخضرم ثمانيني يراس بلد ثورة الشباب، نقلا عن الرابط التالي :https://www.dw.com/ar/% 9 ، 2014/12/22 ، 22:28.

42- الموقع /WWW.co.uk الحراك الشعبي في الجزائر،الموجة الثانية.

فهرس

الرقم

التشكر	أ
الاهداء	ب
المقدمة	ث .....ز
الفصل الأول: الإطار ألمفاهيمي والنظري لموضوع الدراسة	
التمهيد	13
المبحث الاول : ماهية التعددية الحزبية	14
المطلب الاول : مفهوم ظاهرة التعددية	14
المطلب الثاني : مفهوم التعددية الحزبية	16
المطلب الثالث : خصائص التعددية الحزبية	18
المبحث الثاني : ماهية الانتقال الديمقراطي	22
المطلب الاول: مفهوم الانتقال	24
المطلب الثاني: مفهوم الديمقراطية	27
المطلب الثالث : خصائص الديمقراطية	30
المبحث الثالث : مفهوم الثورة العربية	31
المطلب الاول: مفهوم الثورة	32
المطلب الثاني : مفهوم الربيع العربي	33
المطلب الثالث : العوامل و الأسباب الخارجية لثورات الربيع العربي	34
المطلب الرابع : الاسباب والعوامل الداخلية لثورات الربيع العربي	36
المبحث الرابع : الحراك الشعبي	38
المطلب الاول : تعريف الحراك الشعبي	38
المطلب الثاني : خصائص الحراك الشعبي	39
المطلب الثالث : دوافع الحراك الشعبي	42
الفصل الثاني : دراسة مسار الانتقال الديمقراطي في الجزائر	
التمهيد	45
المبحث الاول : اقرار التعددية 1989	47

المطلب الاول: التجربة الحزبية قبل دستور 1989 (مرحلة الحزب الواحد).	47
المطلب الثاني : الحزبية بعد دستور1989	48
المبحث الثاني : رصد للتعديلات الدستورية اللاحقة	50
المطلب الاول : مواكبة النص الدستوري لعملية الانتقال الديمقراطي	50
المطلب الثاني : دستور 1996 محاولة لتجاوز مخلفات ازمة 1992	52
المبحث الثالث : تكريس الديمقراطية التشاركية في 2016	58
المطلب الاول : مفهوم الديمقراطية التشاركية	59
المطلب الثاني : تكريس الديمقراطية التشاركية في دستور 2016	60
المبحث الرابع : الحراك الشعبي الجزائري	66
المطلب الاول : تداعيات الحراك السياسي الجزائري	67
المطلب الثاني : مآلات الاستحقاقات المقبلة	69
المبحث الخامس : الانتخابات الرئاسية في ظل ازمة الدستور 2019	72
المطلب الأول : الانتخابات بين رفض شعبي وضغط عسكري	73
المطلب الثاني : الانتخابات الرئاسية ديسمبر 2019	76
الفصل الثالث : الفصل الثالث : دراسة المسار الانتقالي في تونس	
التمهيد	86
المبحث الاول : التعددية الحزبية في تونس	87
المطلب الأول : أحزاب ممثلة في البرلمان	87
المطلب الثاني: أحزاب مرخص لها لكنها غير ممثلة في البرلمان والاحزاب المحظورة	88
المبحث الثاني : الثورة التونسية في 2010/11/17	89
المطلب الاول : الأسباب التي أدت لقيام ثورة تونس	89
المطلب الثاني : محاولات النظام التونسي لإخماد أو تحجيم الثورة :	90
المبحث الثالث : اسقاط النظام التونسي وتشكيل مجلس النواب في 2014	91
المطلب الأول : عوامل نجاح الثورة التونسية وإسقاط النظام	91
المطلب الثاني : الانتخابات الرئاسية التونسية 2014	92
المبحث الرابع : : انتخاب الرئيس التونسي وانشاء الهيئات التونسية	94
المطلب الاول : انتخاب الرئيس التونسي	94
المطلب الثاني : إنشاء الهيئات التونسية	95

الملخص	98
الخاتمة	100
قائمة المصادر والمراجع	106